

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ١١

الأربعاء، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٩

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون (فيجي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٩.

خطاب السيد سولي نينيسو، رئيس جمهورية فنلندا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى

خطاب رئيس جمهورية فنلندا.

اصطحب السيد سولي نينيسو، رئيس جمهورية فنلندا، إلى

قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) يشرفني باسم الجمعية العامة،

أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سولي نينيسو،

رئيس جمهورية فنلندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس نينيسو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنتكم،

سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحادية

والسبعين. ونؤكد لكم دعم فنلندا الكامل لكم في الاضطلاع

بمسؤولياتكم الهامة.

وستكون هذه الجمعية العامة الأخيرة التي يحضرها الأمين العام الحالي بتلك الصفة. وأشكره على جهوده التي لا تكل سعيًا لتعزيز المصلحة المشتركة للبشرية. فقد اضطلع بدور فعال خلال فترة توليه منصبه في وضع خطة طموحة للتنمية المستدامة، فضلًا عن التصدي لتغير المناخ. وستحدث تلك الإنجازات تغييرًا لصالح الأجيال القادمة. وقد سعدنا باستضافة الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر الماضي، حين احتفلت فنلندا بالذكرى السنوية الستين لعضويتها في الأمم المتحدة. وكان ذلك فرصة لتذكير أنفسنا بما تمثله الأمم المتحدة. فهي تجسيد ومعياري للنظام الدولي القائم على القواعد والمؤلف من الدول ذات السيادة. وبالرغم من كونها الهيئة العالمية الوحيدة حقا المتاحة لنا، فإنه يجب علينا أن نعمل معا لكفالة أدائها بشكل أفضل في النهوض بمهامها الكثيرة المتعددة.

وللأسف، أن العالم ما زال يواجه تحديات للسلم والأمن الدوليين في جميع أنحاء. وما تزال تتنامى مشاعر القومية الضيقة ونزعة العنصرية والتطرف العنيف. ويجب علينا مكافحة تلك

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1629419 (A)



المسؤولية في الجهود الرامية إلى التعامل مع الأزمة، ولكنها لن تكون كافية إطلاقاً. ولن يعوض العمل الإنساني إطلاقاً عدم القدرة على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة القسرية.

ومن الأهمية بمكان اتخاذ منظور أطول أمداً. فالتراعات التي نواجهها حالياً تتطلب العمل الإنساني العاجل، ولكن الأسباب الأساسية طويلة الأجل. ولذلك من الضروري إحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ويمكن للمجتمع الدولي وعليه أن يساعد. ويمكن للأمم المتحدة، من جانبها، أن تساعد على نزع فتيل النزاعات الكامنة من خلال منع نشوب النزاعات والوساطة، وعند الاقتضاء، بعمليات السلام الوقائية. ومع ذلك، فإن المسؤولية النهائية عن إعادة تصميم المجتمعات تقع على عاتق الشعوب المعنية وحكوماتها. فالملكية المحلية هي الحل. ولعدد من السنوات قادت تركيا وفنلندا الجهود الرامية إلى تعزيز الوساطة القائمة على الأمم المتحدة. وتقوم حاجة إلى تعزيز التعاون الوثيق بين الجهات الفاعلة المختلفة، مثل الزعماء التقليديين والدينيين، وإلى جذب المزيد من المشاركة من المجتمع المدني. ويسرنا أنه يجري إحراز تقدم، كما يتضح من اتخاذ قرار الجمعية العامة الأخير عن الوساطة (القرار ٧٠/٣٠٤) قبل فترة لا تتجاوز أسبوعين.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الستين لمشاركة فنلندا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فمنذ م، خدم نحو ٥٠.٠٠٠ من الرجال والنساء الفنلنديين في عمليات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. ولا يزال المواطنون الفنلنديون يخدمون في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى، والبعض منهم جادوا بأرواحهم. ونحیی عمل أولئك الرجال والنساء. وفنلندا ملتزمة بمواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الجوانب المختلفة لعمليات السلام. ونرحب بجهود الأمين العام لجعل حفظ السلام الذي تضطلع الأمم المتحدة مواكباً للقرن الحادي والعشرين. وشكل مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام الذي

الأيديولوجيات المدمرة. وبقيناً أن التجربة النووية الأخيرة التي أجرتها كوريا الشمالية تعدُّ مثيرة للقلق الشديد. ولا يزال النزاع في أوكرانيا بانتظار الحل. ويجب إدانة جميع الإجراءات غير الشرعية، بما في ذلك ضم القرم من جانب روسيا. وما تزال النزاعات المعقدة المروعة في سوريا والعراق وما حولهما تؤثر سلباً ليس على الشرق الأوسط فحسب، بل أيضاً، وبصورة غير مباشرة، على أوروبا، بما في ذلك بلدي، فنلندا. لقد أدت هذه النزاعات إلى قتل وتشويه مئات الآلاف، علاوة على تشريد عدد أكبر من السكان. وأسفرت أيضاً عن تدفقات غير مسبوقة للمتمسكي اللجوء إلى أوروبا وفيما بين بلدانها. ومع أن المجتمعات الأوروبية تبدي تعاطفاً حيال هؤلاء، إلا أنها باتت تحت ضغط شديد اليوم. ومن نافل القول أن هناك حداً لقدرة هذه المجتمعات على تلبية احتياجات متمسكي اللجوء وإدماجهم في بلدانها، أو حتى تقديم المساعدة الإنسانية الخارجية.

وقد ناقشنا خلال أسبوع الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة مسألة اللاجئين والهجرة لسبب وجيه. ويجب علينا أن نعمل معاً لإيجاد حلول مستدامة على الصعيدين العالمي والإقليمي لأجل تحسين مراقبة الحدود، مع الحفاظ على حقوق الأشخاص الذين يلتمسون الحماية الدولية على أساس الخوف المبرر من التعرض للاضطهاد. ويتطلب ذلك توفر الرؤية والشجاعة والقيادة. وإلا سيكون البديل صامداً: إذ ستصبح الحدود جدراناً مغلقة حتى في وجه من يستحقون التمتع بوضع اللاجئين.

إن المشكلة حادة. ففي كل يوم يشرد عشرات الآلاف من الأشخاص بسبب النزاع أو الاضطهاد أو الكوارث الطبيعية، في حين ينتقل آخرون بحثاً عن حياة أفضل. وتقوم حاجة متزايدة إلى تقديم المساعدة الإنسانية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي وبلدي بوصفه عضواً في الاتحاد، تحمل نصيبهما من

وسيكون الأمين العام المقبل عرضة لتوقعات هائلة تقريبا. وترحب فنلندا بإجراء عملية اختيار أكثر شفافية وأكثر شمولاً. ونرحب أيضا بكون هناك العديد من النساء المرشحات المهتمات بشغل المنصب. ولدينا أيضا رسالة موجهة إلى قائد الأمم المتحدة المقبل. نود أن نرى الأمين العام الجديد وهو يعمل بشكل وثيق مع مجلس الأمن، وعند الاقتضاء، أن يسبق المجلس بخطوة أحيانا، في الوفاء بولاية ميثاق الأمم المتحدة. وأحد التحيات الأخرى هو تحسين وظائف الأمم المتحدة كمنظمة. ويمكن للأمين العام المقبل أن يفعل ذلك بضمان أن تكمل أنشطة الأمم المتحدة بعضها بعضا، بغية توحيد أداء الأمم المتحدة حقا. وأود أن أختتم بياني بأن أؤكد للجمعية على دعم فنلندا الكامل للأمين العام المقبل - أيا كان إمراة أو رجلا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية فنلندا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد سولي نينستو، رئيس جمهورية فنلندا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زيمبابوي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية زيمبابوي.

اصطحب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زيمبابوي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زيمبابوي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موغابي (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بتهنئتك، سيدي، على انتخابكم لتولي رئاسة الجمعية العامة

استضافه رئيس الولايات المتحدة أوباما العام الماضي خطوة هامة في الاتجاه الصحيح ويلزم مواصلتها. إن مشكلة التدفق غير المشروع للأسلحة التقليدية لا تزال مستمرة، ولكن أحرز تقدم في نهاية المطاف - ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة. ومع ذلك، تبقت مهمتان - إذ يتعين اعتماد الجميع للمعاهدة وتنفيذها تنفيذا فعالا. وصدقت على المعاهدة العديد من الدول الأعضاء التي تقوم حاحة إلى إسهاماتها، ولذلك، فإنني أحث الأعضاء على الانضمام إلى المعاهدة بدون تأخير.

وكان اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ العام الماضي معلما هاما، مثلما كان إبرام اتفاق باريس لمكافحة تغير المناخ. بيد أن الاختبار الحقيقي سيكون تنفيذ تلك الصكوك، الذي يجري القيام به، في فنلندا، بطريقة شاملة. ونحن نركز على إقامة شراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والجامعات والمجتمع المدني. ويشجع جميع المواطنين الفنلنديين على المشاركة. لقد التزمت شخصيا بخفض البصمة الكربونية لبلدي بمقدار النصف خلال عقد من الزمن بالتوقيع على مبادرة تعهد المواطنين العالميين المتعلقة بالمناخ. وأصبحت المبادرة عالمية قبل أسبوعين في مناسبة استضافتها أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتوجد آلية مماثلة للمشاركة الشاملة في دعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتشكل المساواة بين الجنسين والتمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للفتيات والنساء الدوافع الرئيسية للتنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ. وفي بلدي بالذات، ما انفكت المساواة بين الجنسين أمرا حيويا في هوضنا من الفقر إلى الازدهار. إنني أرحب بجميع الجهود التي تثير المسألة، مثل حركة الرجل نصير المرأة التي بدأتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأنا شخصيا منخرط في ذلك العمل الهام. بيد أنه لا يزال الطريق طويلا أمام الأمم المتحدة والدول الأعضاء للوفاء بهدفها المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين.

أساسية. وعقبنا الكبرى أمام تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ هي عبء الجزاءات العقابية البشعة، المفروضة علينا من بعض قوى الهيمنة والإمبريالية الجديدة الموجودة بيننا هنا.

إن بلدي زمبابوي ضحية بريئة للجزاءات الحاقدة التي تفرضها الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى. وقد أبقّت هذه البلدان الجزاءات مفروضة علينا طوال نحو ١٦ عاماً حتى الآن. وبصفتنا بلداً، تجري معاقبتنا جماعياً على ممارسة المبدأ الأساسي الوحيد الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، وهو مبدأ الاستقلالية ذات السيادة. إننا نعاقَب لأننا نفعل ما فعلته الدول الأخرى وما برحت تفعله، وهو حيازة وامتلاك مواردها الطبيعية والاهتمام بالمصالح الأساسية لشعوبها. ومن فرضوا علينا هذه الجزاءات إنما يريدون أن ننفذ لمصالحهم على حساب الاحتياجات الأساسية لأغلبية شعبنا. وطالما بقيت هذه الجزاءات الاقتصادية والمالية سارية، فإن قدرة زمبابوي على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بشكل كامل وفعال ستُكَبَح بشدة. وإنني أكرر دعوتي المملكة المتحدة وأوروبا والولايات المتحدة وحلفاءها إلى رفع الجزاءات غير القانونية وغير المبررة عن بلدي وشعبه. ولنتقيّد جميعاً بالتزاماتنا بخطة عام ٢٠٣٠، التي اتفقنا فيها على تجنّب الجزاءات لصالح الحوار.

إن الجمعية العامة ستنتخب في الدورة الحالية الأمين العام المقبل لمنظمتنا. وقد شهدنا جهوداً جديدة بالثناء، تهدف إلى جعل عملية الاختيار هذه شاملة وشفافة. لكن المشاركة الأوسع نطاقاً للجمعية العامة، وبالتالي لأغلبية الأعضاء، لا تُخفي ضبابية العملية على مستوى مجلس الأمن. وتوقع للتجربة الحالية أن تفضي إلى عملية أكثر شمولية وشفافية في المستقبل.

لقد جاء الكثيرون ممّا إلى هذه المنصة، على مدى أكثر من ٢٠ عاماً، يطالبون وينادون بإصلاح مجلس الأمن. ولسنا اليوم أقرب إلى تحقيق هذا الهدف ممّا كنّا قبل ٢٠ عاماً. وهذه هي الحال، على الرغم من الاعتراف العالمي بعدم عدالة

في دورتها الحادية والسبعين. وأعرب أيضاً عن تقديرنا العميق لسلفكم المباشر، السيد ماغتر ليكتوفت، على إدارته القديرة للدورة السبعين للجمعية العامة.

إننا جميعاً نستذكر بوضوح المناسبة المشهودة في أيلول/سبتمبر من السنة الماضية، حين اعتمدنا خطة عام ٢٠٣٠ الطموحة للتنمية المستدامة. وتتيح لنا دورة الجمعية العامة هاته فرصة فريدة لاستعراض التدابير التي اتخذناها حتى الآن، على المستويين الدولي والوطني، بالانسجام مع التزاماتنا بتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد العالمي. ونأمل لتلك الخطة أن تلقى هذه المرة مصيراً أفضل.

ويشجّعنا أنّ خطوات تأسيسية قد اتُخذت وما انفكت تُتخذ على مختلف المستويات، منذ أيلول/سبتمبر من السنة الماضية، لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ونشير في هذا الصدد إلى عقد المنتدى العالمي للبنى التحتية في نيسان/أبريل ٢٠١٦، ومنتدى أصحاب المصلحة المتعددين، المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، في حزيران/يونيه، وإطلاق آلية تيسير التكنولوجيا إلى جانب تنشيط برنامجها الإلكتروني. ونشير أيضاً إلى اجتماعات المتابعة المتعلقة بإعداد إجراءات محددة لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية. وقد واكبت تلك الأنشطة على المستوى العالمي أنشطة موازية على الصعيد الوطني، حيث جميع الدول الأعضاء تُبلغ عملياً عن تحضيرات تُجريها لتنفيذ تلك الخطة العالمية.

ومن جهتنا، يسرني إبلاغكم أننا أنشأنا الهياكل الوطنية ومتعددة أصحاب المصلحة ومتعددة القطاعات، لاستيعاب وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد فعلنا ذلك بأسلوب منسق ومتكامل، مع برنامجنا الإنمائي الوطني، خطة زمبابوي للتحول الاقتصادي والاجتماعي المستدام. وجعلت مهمتنا في استيعاب خطة عام ٢٠٣٠ أقل صعوبة نسبياً، بمعنى أن رؤية وتطلعات خطتنا الاقتصادية الوطنية والخطة العالمية متطابقة بصورة

العام في حشد منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بل وفي الواقع المجتمع الدولي للشراكة مع أفريقيا في وقف ودحر وباء إيبولا، الذي أودى بحياة آلاف الأشخاص وأدى إلى تقويض التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لأفريقيا. وكان فعلا مدافعا دؤوبا عن تقرير المصير ومناصرا باستمرار للتنمية الشاملة والسلام وبناء التحالفات من أجل التعامل مع الأزمات الإنسانية وغيرها من الأزمات. ونتمنى له التوفيق في جميع مساعيه المقبلة، وأنا على يقين بأن العديد منا سيفتقده، لا سيما نحن مواطنو أفريقيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية زمبابوي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة ميشيل باشيليت خيريا، رئيسة جمهورية شيلي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيسة جمهورية شيلي.

اصطحبت السيدة ميشيل باشيليت خيريا، رئيسة جمهورية شيلي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة ميشيل باشيليت خيريا، رئيسة جمهورية شيلي، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة باتشيليت خيريا (تكلمت بالإسبانية): إننا نعيش في أوقات تبين لنا ضرورة تحويل منظورنا فيما يتعلق بمعالجة التنمية. إن علمنا في خضم أزمة تمتد سنوات إلى الوراء، وهي بعيدة عن الحل، ولم تزد إلا سوءا، وأثارت توجيه الانتقاد إلى المؤسسات السياسية التي لا تبدو قادرة على تمثيل مواطنيها.

التركيبة الحالية للمجلس، وعدم إنصافها وعدم ملاءمتها. وأمامنا الآن فرصة في المفاوضات الحكومية الدولية الجارية لتصويب هذه الحالة غير العادلة وغير المبررة، لصالح منظمة قوية وأكثر اتحاداً، قادرة على تنفيذ ولايتها.

إن التزامنا المشترك بالأمن نترك أحداً متخلفاً عن الركب، يقتضي أن نعالج محنة الناس الذين ما برحوا يريزون تحت الاستعمار والاحتلال. لقد كابد شعب فلسطين الاحتلال والاضطهاد طوال أكثر من ٤٩ عاماً. وقد آن الأوان لكي نفي الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، بواجباتها والتزاماتها وفقاً لميثاقها، بتنفيذ قراراتها، التي تشمل قرار الجمعية العامة ١٨١ (د. الثانية)، وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وضمن هذه المعايير والجدول الزمني، ينبغي الآن متابعة السعي إلى الحل القائم على وجود ودولتين، استناداً إلى حدود ما قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط.

وفي قارتنا بالذات، تعتبر الأمم المتحدة ملزمة بموجب مبدأ الميثاق بمضاعفة جهودها لضمان الاستيفاء الكامل لحق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير. وتقر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون الاستيفاء الكامل لحق الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي. ونحث على إجراء الاستفتاء على الاستقلال للشعب الصحراوي بدون مزيد من التأخير.

وأود أن أحتتم كلمتي بتوجيه الشكر للأمين العام، السيد بان كي - مون، على العمل الهائل الذي قام به خلال فترة ولايته. لقد قدرنا وجوده في مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي والزيارات التي قام بها إلى أفريقيا باعتبارها دليلاً واضحاً على التزامه نحو أفريقيا وشراكته معها في النهوض بقضية الحرية والتنمية والسلام - وأمن قارتنا. وعلى وجه الخصوص نشيد بقيادة الأمين

لمموسة. وعلينا الآن أن نستجمع الإرادة السياسية في المحافل المتعددة الأطراف وفي كل بلد من بلداننا. وتوجد حالة جمود يتعين التغلب عليها وهناك مصالح ينبغي التعامل معها. إن الأزمة السياسية والإنمائية التي نواجهها ذات ديناميات عالمية. ولا يمكن لأية دولة أو فئة اجتماعية أن تفعل ذلك بمفردها. ونحن بحاجة إلى الانخراط في الحوارات المتعددة الأطراف على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وقطع التزامات واقعية ولكنها صعبة. وأصر على أنه يجب علينا أن نعمل الآن. وفي أوطاننا، ينتظرنا المواطنون، ويطلبون منا نقل مطالبهم والعودة بالقرارات والعزم. ويحدوني الأمل في أن تتمكن من القيام بذلك.

إن شيلي من البلدان المتوسطة الحجم التي لم يكتمل فيها بعد تحقيق التنمية. ومع ذلك، فإن سرعة التحديث في العقود الأخيرة وضعتنا بقوة على تخوم تحديات الحداثة، مع التوترات المتأصلة في الديمقراطية والنمو الاقتصادي. إنني أتكلم من هذه المنصة بعد أن مررت بهذه التجربة. وأتكلّم أيضا من تجربة كوني شرعت في إجراء التغييرات التي طلبها مواطنو بلدي. وأعلم مدى صعوبة إحداث تغييرات، ولكنني أعرف أيضا الأمل في رؤية أفق جديد يبرز تدريجيا. وهذا هو المسار التي باشرناه باعتبارنا دولة، ولكن أيضا بوصفنا جزءا من المجتمع الدولي.

فعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، دعا بلدنا إلى التقارب مع التنوع في أمريكا اللاتينية، سعيا لوضع خطة مشتركة تمنحنا، بالرغم من اختلافاتنا، القوة باعتبارنا كتلة وبوصفنا منطقة. وقد أحرزنا تقدما. ونحن نعمل على تحقيق التكامل مع المكسيك وكولومبيا وبيرو في تحالف المحيط الهادئ، الذي تشارك فيه الآن ٤٩ دولة بصفة مراقب ويزداد قوة بشكل حاسم وبصورة عملية. وفي الوقت الحالي، هناك ألبان للتكامل، هما تحالف المحيط الهادئ والسوق الجنوبية المشتركة، تهدفان إلى زيادة تحسين أمريكا اللاتينية، وتعزيز

وفي الوقت نفسه، أدى النمو الاقتصادي إلى تباطؤ عالمي ولم يتمكن من تزويد سكان العالم بالرفاه الذي يشدونه.

ويبدو أن الديناميات البعيدة المدى التي تسببت في الأزمة قبل بضع سنوات لم يتم تجاوزها بل خضعت لمعالجة سطحية. ولكن مواطني اليوم أكثر وعيا وتمكينا. وفضل التكنولوجيا الجديدة، لديهم وسائل جديدة للتعبير. وهم يبينون لنا في حياتهم اليومية، وفي أماكن عملهم، وفي مدارس أطفالهم، وفي صحة أسرهم، وفي أمن مدّهم، وفي معاشات أمهاتهم وآبائهم، وفي العلاقات بين الرجال والنساء، أن الآثار السلبية للتنمية غير العادلة لا تزال محسوسة. وهذا هو الأساس الرئيسي لاستياء المواطنين الذي شهدناه في مختلف أرجاء العالم.

وفي الوقت نفسه، نواجه أزمة بيئية غير مسبوقه تهدد الحياة على الأرض، وتحدث آثارا طبية وسريية واقتصادية ومناخية وبيئية وتؤثر في معظم الحالات على الفئات الأشد ضعفا. وتقرن هذه الأزمات بأعمال العنف والتراعات المسلحة في العديد من أجزاء العالم، مما يزيد من حالة الضعف ويوسع بشكل هائل نطاق التشريد القسري وحركات الهجرة الرئيسية.

إن استياء المواطنين تعبير عن خيبة الأمل إزاء التنمية الموعودة التي يشدونها وكافحوا من أجلها ببسالة ولكنها لا تزال بعيدة عن متناول أيديهم. ونشهد تزايد الانقسام بين الممثلين ومن يمثلونهم. وهناك افتقار إلى الثقة بالحكومات الوطنية، وكذلك بالمحافل المتعددة الأطراف. فهي لا تبدو آخذة في معالجة أولويات المواطن العادي في الوقت المناسب أو بالعمق المطلوب. وليس الآن وقت اتخاذ طريق الشعبوية السهل ولكنه مدمر في نهاية المطاف. والآن وقت العمل المستلهم من واقعية مدفوعة بالقيم الأخلاقية وموجهة بالقيم المدنية.

وتبين أهداف التنمية المستدامة التي نحن ملتزمون بتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠ أن المجتمع الدولي يعلم أن عليه الشروع في إحداث تغييرات بعيدة المدى وتنفيذها باتخاذ تدابير

اهتمام خاص للطريقة التي يؤثر فيها التدهور البيئي على مياه المحيطات. ولقد وقّع عليه أكثر من ٣٠ بلدا.

إن حماية المحيطات أمر حيوي لمستقبلنا المشترك، فهي تتعرض اليوم للخطر. لذلك، قررت شيلي اتخاذ إجراءات عن طريق إنشاء حديقة نازكا ديسفينتورادا البحرية، وهي الأكبر من نوعها في أمريكا اللاتينية. ونشارك أيضا في مشروع التعاون في ما بين بلدان الجنوب من أجل مساعدة البلدان الكاريبية على مكافحة التلوث البحري.

فخارج مبنى المؤتمرات، وفي أركان العالم الأكثر تنوعاً، يتوقع الناس، وقادتهم، والمجتمع المدني ووسائل الإعلام من أعضاء هذه المنظمة أن يوفروا ردوداً تعاونية وابتكارية وملموسة لمشاكل القرن الحادي والعشرين. لهذا السبب، أرفع الصوت مرة أخرى منادياً بإصلاح مجلس الأمن لكي يكون انعكاساً للحقائق الجديدة والراهنة. وإنني أرفع الصوت لصالح الإدارة الفعالة للأمم المتحدة وزيادة الانفتاح في إجراءاتها، بما في ذلك انتخابها الأمين العام الجديد. وأطلب إليه أو إليها الالتزام بالمبادئ التي تخدم الشعوب التي أسست هذه المنظمة. ونحن نعلم أن النجاح في مواجهة التحديات يتطلب جهوداً مشتركة وتوافقية. ونحن بحاجة إلى المزيد من تعددية الأطراف والتعاون والحوار. وهذا المنتدى لا غنى عنه لإجراء المناقشات واعتماد الاتفاقات. إنه منبر للعمل المنسق.

تولت الرئاسة نائب الرئيس، السيدة كاسيسي - بوتنا (زامبيا).

وشيلي بلد منفتح على العالم، وهو يعزز القواعد الواضحة والاتفاقات السياسية والاقتصادية من أجل المضي قدماً. ويجب على الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها بوصفها المكان الذي تتوافق فيه الآراء لمواجهة عدم المساواة والتمييز ضد الأقليات الدينية والعرقية والجنسانية، المكان الذي يلجأ إليه الأكثر

التعاون وتوضيح أن التنمية الوطنية والعلاقات الدولية لا يمكن اعتبارهما موضوعين منفصلين.

وتوجد تباينات كبيرة في أمريكا اللاتينية ولكننا، بالرغم منها، نعمل معاً على التصدي للتحديات الجديدة، ونفعل ذلك داخل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث تسعى ٣٣ من الدول الأعضاء لمواجهة البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، وضمن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، تتشاور بلدان أمريكا الجنوبية بعضها مع بعض لمعالجة المشاكل السياسية المشتركة.

إن مبادئ أمتنا ثابتة وهي تشمل الدعوة إلى السلام والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، واحترام القانون الدولي والمعاهدات والسيادة والالتزام بالتعاون. أمّا تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وحمايتهما على الصعيد الدولي فلا يتنافیان مع مبدأ عدم التدخل. وفي الواقع، إنه إنجاز عالمي اليوم.

وأعتقد أن كولومبيا قد شكلت لنا أحد أهم الأخبار في هذا العام. وهناك أمل في تحقيق السلام على الصعيدين الإقليمي والدولي. فسوف يتم التوقيع يوم الاثنين المقبل على اتفاق لإنهاء أعمال القتال للحرب الأهلية التي ظلت مستعرة لأكثر من ٥٠ عاماً. وتود شيلي، البلد الذي كان أيضاً انتقاليه إلى الديمقراطية صعباً، مواصلة دعم شقيقها في أمريكا اللاتينية بغية معالجة حالته في مرحلة ما بعد الصراع، مع توفير المراقبين العسكريين وأفراد الشرطة في بعثة الأمم المتحدة السياسية، والعمل معها في جو من التضامن كما فعلنا في البلدان الشقيقة الأخرى مثل هايتي.

ونحن نلتزم بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبالأهداف الإنمائية المستدامة. وبالمثل، وقّعنا على اتفاق باريس - وهو الاتفاق الأكثر طموحاً وقوة في تاريخ المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن تغير المناخ. واقترحنا مع موناكو وفرنسا الإعلان بشأن المحيطات الذي يشدد على الحاجة إلى إيلاء

وهو "أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا". وتشارك ناميبيا الرئيس في تكرار حقيقة أن تنفيذ هذه الخطة أمر حتمي إذا أردنا ضمان عالم آمن للأجيال المقبلة.

وكما قال الأمين العام في تقريره عن أعمال الأمم المتحدة (A/71/1)، فإن شعوب العالم تناشد الأمم المتحدة أن تفعل أكثر الآن - في المزيد من مجالات النشاط، وفي المزيد من المواقع، وفي ظل المزيد من الظروف الصعبة - أكثر من أي وقت آخر في تاريخ المنظمة. وقد أثار اعجابي التزام الأمين العام بالمنظمة واهتمامه بالمسائل الراهنة التي تؤثر على العالم. وهو أشار إلى أنه كافح من أجل أن يترك المنظمة وهي أفضل استعدادا لمواجهة التحديات الهائلة المقبلة، وأفضل قدرة على خدمة جميع أعضائها و"نحن الشعوب" في كل ركن من أركان العالم. وقد رفع المستوى المطلوب، وفي الواقع، باتت المسؤولية تقع الآن على عاتقنا من أجل دفع التفوق الإنساني إلى مستويات أعلى.

وفي أيلول/سبتمبر من العام الماضي، التزمنا بخطة جديدة للتنمية المستدامة. ونحن متفوقون جميعا على أن التنفيذ الفعال لتلك الخطة سيتطلب تجانسا وتكاملا بين الجهود العالمية والقارية والاقليمية والوطنية والمحلية، كما ورد في تقرير الأمين العام. ونحن على ثقة بأننا سوف ننضم إلى الحملة العالمية الرامية إلى كفالة حياة كريمة للجميع. ولن ندخر جهدا في العمل على إنقاذ مواطنينا رجالا ونساء وأطفالا من الأوضاع البائسة واللاإنسانية التي تواكب الفقر المدقع.

إن ناميبيا توافق على فكرة أن الخطة التي تخلف الأهداف الإنمائية للألفية ستحتاج إلى إدماج النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والإشراف البيئي إدماجا كاملا. وفي ما يتعلق بالنمو الاقتصادي، يتعين علينا أن نتكلم عن النمو الشامل الذي سيجري إلى إيجاد فرص عمل مناسبة لمواطنينا. وبعبارة أخرى، يجب علينا أن نفعل المزيد من أجل الابتعاد عن نموذج نمو البطالة الحالي الذي يسود في كثير من بلداننا الأعضاء.

ضعفا. دعونا نجعل الأمم المتحدة المنظمة التي تحتاجها شعوبنا وتدعو إليها.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية شيلي على الخطاب الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة ميشيل باشيليت خيريا، رئيسة جمهورية شيلي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد هاينغ جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية ناميبيا.

اصطحب السيد هاينغ جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هاينغ جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس جينغوب (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. فهو ينحدر من بلد يكن له الشعب الناميبي أعلى مشاعر التقدير والاحترام. إن ناميبيا وليدة التضامن الدولي، وهي رأت النور على يد الأمم المتحدة. وكانت فيجي أحد البلدان التي ساهمت في تقديم حفظة للسلام إلى فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا. ونظرا لخلفيته، نحن على ثقة من أن هذه الدورة ستحظى بنجاح تام.

لقد أكد الرئيس بحق في خطاب القبول (انظر A/70/PV.103) أن الغرض الرئيسي من الدورة الحادية والسبعين هو تحقيق الزخم بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهذا الزخم يتجلى في اختيار موضوع الدورة الا

هذه المنظمة. وأزمة اللاجئين الحالية تستلزم اهتمامنا وعملنا الجماعي بصورة ملحة. وكما قال الأمين العام في تقريره (A/71/1)، فإننا نحتاج إلى التضامن العالمي للاستجابة بفعالية لاحتياجات إخواننا من البشر. نحتاج إلى تحديد العوامل الأساسية التي تدفع الناس إلى التروح بأعداد كبيرة حتى يتسنى لنا معالجة الأسباب الجذرية لتلك الآفة، عوضاً عن أعراضها. ونؤمن بأن أحداً يجب ألا يشعر بالإقصاء، لأننا نعي أن شمول الجميع ينشر السلام، في حين أن الإقصاء ينشر الحرب.

لقد حضرنا صباح اليوم الحدث الرفيع المستوى لبدء نفاذ اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ. وناميبيا تعرب عن ارتياحها لهذا التطور، ويسرنا أن نعلن تصديقنا على هذا الاتفاق الذي يمثل معلماً بارزاً في مساعيها لمكافحة الآثار المدمرة لتغير المناخ. فهذه مشكلة عالمية تتطلب استجابة عالمية من جميعاً، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وفي هذا الصدد، فإن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وإعلان سينداي للحد من مخاطر الكوارث ما زالوا يشكلان الإطارين المركزيين متعددي الأطراف للعمل التعاوني لمعالجة مخاطر الكوارث الناجمة عن تغير المناخ، كالجفاف.

وNamibia من أكثر بلدان العالم تعرضاً للجفاف. ونتيجة لذلك، فإننا نضطلع بعمل محلي طموح بشأن تغير المناخ، بما في ذلك التخفيف والتكيف، من أجل التغلب على الخسائر والأضرار التي تسببها الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ. وفي الوقت نفسه، نعمل على تطوير مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية. وفي مواجهة تلك الأزمة، يتعين احترام مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة.

وعلاوة على ذلك، فإن تفعيل صندوق المناخ الأخضر كان تطوراً رحبنا به وجاء في الوقت الملائم. ويهيئ لنا ذلك فرصة لتحقيق اللامركزية في عمليات الصندوق. وفي هذا

ولذلك، ينبغي أن نسعى إلى نمو اقتصادنا بطريقة مستدامة وشاملة لكفالة معالجة آفة الفقر على نحو فعال.

ونتيجة للتباطؤ في الدورة الاقتصادية العالمية وانخفاض أسعار السلع الأساسية، يشهد الاقتصاد النامي تراجعاً هذا العام، بعد النمو القوي الذي حققه خلال السنوات الخمس الماضية بمعدل بلغ أكثر من 5 في المائة في المتوسط. ونذكر أن علينا أن نحقق مستوى أعلى من النمو من أجل خفض معدلات الفقر بشكل ملموس. وما زلنا متفائلين بشأن النظرة المستقبلية لناميبيا، حيث أن العناصر الاقتصادية الأساسية، بما في ذلك حسابات المالية العامة والحساب الجاري الخارجي، ما زالت مستقرة. والدليل على ذلك أن وكالة فيتش للتصنيف الائتماني أبقّت مؤخرًا على تصنيف ناميبيا، من حيث قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية الدولية، عند مستوى BBB، ووضعت سندات الإقراض الصادرة في أسواق جنوب أفريقيا وناميبيا عند مستوى AA، وإن كانت قد حدثت النظرة المستقبلية من مستقر إلى سلبي.

وتبقى حكومة جمهورية ناميبيا ملتزمة بإدارة الاقتصاد بطريقة حذرة ومسؤولة، وقد شرعت بالفعل في اتخاذ إجراءات بشأن إصلاح قطاعي الإنفاق والإيرادات والإصلاح الهيكلي لمعالجة المخاوف التي تثيرها وكالات التصنيف الائتماني بشأن النظرة المستقبلية لبلدنا. ونود أن نؤكد لجميع شركائنا أنه لا خوف من عدم وفاء ناميبيا بالتزامات ديونها في المدى القريب والمتوسط. وفي واقع الأمر، نحن لا نزال متفائلين بشأن التوقعات الاقتصادية للبلاد. وعلاوة على ذلك، فإننا ملتزمون بتهيئة الظروف في ناميبيا التي من شأنها تمكين القطاع الخاص من المشاركة الكاملة في الاقتصاد. فالحكومة وحدها لا يمكن أن تتحمل عبء تحقيق التنمية للجميع. والقطاع الخاص له دور حاسم في تحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل في بلدنا.

فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، نشعر جميعاً بالقلق إذ نشهد أعلى مستويات التهجير القسري للسكان منذ تأسيس

وأن يقدم المساعدة لشعب فلسطين في نيل حقه الأساسي في الاستقلال وتقرير المصير. فلا يمكن إنكار حريته واستقلاله إلى الأبد - قد يتأخر ذلك بعض الوقت فحسب. فليكن التاريخ معلمنا الأمثل.

وناميبيا تقر وتعترف بالدور الذي قامت به المملكة المغربية في مساعدتنا على تحقيق استقلالنا. وأستطيع القول بكل فخر إن أبناء الشعب المغربي هم إخواننا وأخواننا، وهو ما أكدته خلال زيارتي لذلك البلد التي استغرقت يومين. نحن أمة تؤمن بأنه ينبغي ألا يكون لها عدو واحد وأن تكون صديقة للجميع، ونؤمن أيضا بعالم لا يشعر فيه أحد بالإقصاء. وللأسف، هذا هو شعور إخواننا وأخواننا في الصحراء الغربية.

ولذلك، نأمل أن يتمتع شعب الصحراء الغربية عما قريب بالحرية التي ساعدت المملكة المغربية ناميبيا على تحقيقها. وفي هذا السياق، فإننا ندعو إلى التنفيذ الكامل للقرارات الداعية إلى إجراء استفتاء في الصحراء الغربية المحتلة، حتى يتسنى للسكان هناك أن يعبروا عن أنفسهم بحرية بشأن ما إذا كانوا يؤثرون الاستقلال أو الوحدة مع المغرب، وينتهي بذلك الخلاف بين الإخوة والأخوات بصورة ودية.

وتبقي ناميبيا على ثقة بأنه على الرغم مما تواجهه البشرية من تحديات بعضها لم يسبق له مثيل في تاريخها، فإننا يمكن أن نرقى في إطار الأمم المتحدة إلى مستوى الوعد بكفالة حياة كريمة للجميع. ينبغي ألا يملكنا اليأس، فكما قالت القديسة تريزا، من كلكتا، يوماً: "إن كنا نفتقد السلام، فذلك لأننا نسينا انتماء بعضنا إلى البعض". لذلك، لا بد أن ندرك أن خلافاتنا لا ينبغي أن تباعد بيننا أكثر فأكثر، بل ينبغي أن تجعلنا أقرب إلى بعضنا البعض. فلنحتفل بالوحدة في التنوع.

نحن كبشر يدركون انتماء بعضهم إلى البعض، يمكننا إحداث تغيير في هذا العالم من خلال هذه المؤسسة التي لا غنى عنها - وأعني الأمم المتحدة. لقد حان الوقت لبدء عصر

السياق، أود أن أعلن عرض ناميبيا لاستضافة المركز الإقليمي الأفريقي لصندوق المناخ الأخضر في الوقت المناسب. ولعل الأعضاء يذكرون أن ناميبيا جاءت في الترتيب الثاني بعد كوريا الجنوبية في السعي لاستضافة المقر العالمي لصندوق المناخ الأخضر. وعلى سبيل الترضية، تشرفنا استضافة المركز الإقليمي الأفريقي للصندوق. وناميبيا تعول على دعم الدول الأعضاء.

وناميبيا تعتبر أن الأمم المتحدة لا تزال مركزاً لتوطيد سيادة القانون الدولي. ولذلك، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تكون علماً على الشفافية والمساءلة. وحتى تستعيد الحكومات والمنظمات مثل الأمم المتحدة ثقة الشعوب التي فقدت الثقة في القيادة العالمية على مر السنين، يجب أن يكون الشمول والشفافية في صميم الإدارة الرشيدة؛ والشفافية زائد المساءلة تساوي الثقة.

وعليه، فإن إصلاح مجلس الأمن يكتسي أهمية قصوى. ولا يمكن اختزاله في تلبية تطلعات حفنة من البلدان. ومجلس الأمن جهاز من الأهمية بمكان وينبغي ألا يترك لمصالح القلة. ولذلك، نكرر دعوتنا للإصلاح الشامل لمجلس الأمن، ما يجعله أكثر ديمقراطية وشفافية لخدمة الإنسانية على نحو أفضل. وتبقى ناميبيا ملتزمة تماماً بالموقف الأفريقي الموحد بشأن الإصلاح المقترح للأمم المتحدة. ونحن مع الرأي القائل بأن مجلس الأمن ينبغي أن يعكس العضوية الواسعة لمنظمتنا. ويقتضي الإنصاف والعدالة أن تكون أفريقيا جزءاً من المعادلة.

وناميبيا، التي خرجت من صراع طويل وميرير ودام من أجل الاستقلال وتمتعت منذ ذلك الحين بستة وعشرين عاماً من الحرية، تتعاطف مع الشعوب التي لم تنل استقلالها بعد والمحرومة من حقوق الإنسان الأساسية. ولذلك، تطالب ناميبيا بالتنفيذ الكامل لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن فلسطين. والمجتمع الدولي يجب أن يفي بالتزاماته

تحقيق الانسجام والشمول، والذي ساهم عمله إلى حد كبير في تحقيق السلم العالمي، والتنمية المستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها حول العالم.

في عام ٢٠١٥، عقدت الأمم المتحدة مؤتمر قمة للنظر في اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، واعتمدت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي فتحت الطريق أمام رؤية جديدة للتنمية العالمية. وقد ألقى رئيس الصين، شي جنينغ، في مؤتمر القمة خطابا (انظر A/70/PV.7) بعنوان، "نحو تحقيق الربح لجميع الشركاء من أجل التنمية المستدامة"، شرح فيه مبادئ الصين ومواقفها. وستكون سنة ٢٠١٦ السنة الأولى التي يتم فيها تنفيذ تلك الخطة.

وتركز المناقشة العامة في الدورة الحادية والسبعين على "أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا"، وهو الموضوع الذي لا يضاهاه أهمية. فباسم الحكومة الصينية، أود أن أذكر اليوم أن الصين قد اتخذت إجراءات بشأن النهوض بخطة التنمية المستدامة، وكانت من أوائل الدول التي قدمت إلى الأمم المتحدة خططها الوطنية بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

إن التنمية المستدامة تتعلق بالتنمية أولاً وقبل كل شيء، والتنمية أساس كل إنجاز بشري. ومن دون التنمية، لا يوجد شيء مستدام. وانعدام التنمية كثيرا ما يكون السبب الجذري للكثير من مشاكل العالم - الفقر أو أزمة اللاجئين، أو الحروب، أو الصراعات، أو الإرهاب. ويمكن أن يعزى هذا كله إلى عدم كفاية التنمية، وبدون التنمية لا يمكن حل أي مشكلة من هذه المشاكل بشكل مرض. ولا يمكن ضمان الحقوق الأساسية للناس ومصالحهم إلا من خلال التنمية. ولا يمكن اجتثاث أسباب التحديات العالمية إلا بالتنمية. ولا يمكن تعزيز الحضارة والتقدم على الصعيد الإنساني إلا بالتنمية.

وبطبيعة الحال، يجب أن تكون التنمية مستدامة في جميع أبعادها، وإلا فسوف تتعطل. وسوف يتعطل النمو ويتأخر.

جديد للبشرية، يتسم بالسلام والوحدة والكرامة لسكان العالم كافة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ناميبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

أصطحب السيد هاغ جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا، من قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد لي كيكيانغ، رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية.

أصطحب السيد لي كيكيانغ، رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد لي كيكيانغ، رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد لي كيكيانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أهنئ السيد بيتر طومسون على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. وأعتقد أنه في ظل رئاسته، ستحرز الدورة تقدما جيدا في جدول أعمالها. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للعمل الفعال الذي قام به السيد ليكتوفت، رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين. كما أود أن أشيد بالأمين العام بان كي - مون، الذي عمل بجد وبطريقة واقعية طوال العقد الماضي مع ما يتمتع به من تواضع وحيوية في سبيل

نفسه مجتمعا له مستقبل مشترك ومصالح مترابطة، ويبدل جهودا متضافرة بغية التصدي للتحديات العالمية.

ولكي تتطور التنمية المستدامة، لا بد أن نراعي المصالح الطويلة والقصيرة الأجل مع بذل جهود ملموسة لمواجهة التحديات، وتحويل وتغيير عالمنا على نحو نشط، وتحقيق رؤيتنا الجديدة. ونحن مستعدون لدعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويجب علينا القيام بذلك. ولن تكون هناك تنمية مستدامة بدون تحقيق السلام والاستقرار؛ بل إن الفوائد التي أحرزت بالفعل هي عرضة للضياع.

وإن السلام الذي تحقق بشق الأنفس وساد على مدى ٧٠ عاما الماضية أو أكثر يشهد على فعالية النظام الدولي ومعايير العلاقات الدولية استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن نعمل بحزم على التمسك بهذه القواعد وهذا النظام، لأنهما يخدمان المصالح المشتركة لشعوب جميع البلدان، ويوفران الضمانة الأكثر ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة.

ويتعين على جميع البلدان أن تحترم مقاصد ومبادئ الميثاق، وتدعم الدور القيادي للأمم المتحدة ومجلس الأمن في الشؤون العالمية، وتدعم إصلاح وتحسين آليات الحوكمة العالمية، بغية إظهار التغيرات في المشهد السياسي والاقتصادي الدولي. وينبغي تعزيز مفهوم جديد للأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام. وينبغي إنشاء شراكة عالمية تتسم بالحوار بدلا من المواجهة، والشراكة بدلا من التحالف.

ويجب أن نسعى إلى إيجاد حلول سياسية للبؤر المضطربة. والحلول السياسية هي المخرج الأساسي. وقد أظهر التاريخ مرارا وتكرارا أن قمع العنف بالقوة لا يؤدي إلا إلى المزيد من الكراهية والحروب التي لا يخرج منها أحد رابحا. ويجب على الأطراف المتورطة في الصراعات أن تتخلى عن عقلية المقارعة الخاسرة، وأن تسوي النزاعات عن طريق الحوار، وتعالج الخلافات من خلال التشاور، وتسعى إلى المصالحة بالتسامح.

ولا يمكن أن تكون التنمية مستدامة إذا كانت غير متوازنة وغير متكافئة، وتعمل على توسيع الفجوة بين الشمال والجنوب، وبين الأغنياء والفقراء. ولا يمكن للتنمية أن تكون مستدامة إذا كانت باهظة التكلفة؛ ومدفوعة بارتفاع الاستهلاك وازدياد التلوث وتصاعد انبعاثات الكربون، أو إذا كانت تؤدي إلى نضوب الموارد والضغط على البيئة. ولا يمكن أن تكون التنمية مستدامة إذا لم يكن هناك تنسيق جيد بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. ولا يمكننا كفاءة صمود التنمية واستدامتها إلا عندما يكون لدينا فهم عميق للآثار المترتبة على الاستدامة، ونحزق تقدما في الحد من الفقر على جميع المستويات، وننخرط في التعاون بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب بشأن تغير المناخ والعديد من الجبهات الأخرى، ونشجع على المساواة في المشاركة والتنمية الخضراء. ويجب أن تكون التنمية المستدامة شاملة ومترابطة. وفي الوقت الراهن، يواجه مسعى تحقيق التنمية المستدامة تحديات كبيرة. فالصراعات والبؤر الساخنة الإقليمية لا نهاية لها. وتتداخل التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، وبيئة التنمية المستدامة لا تبعث على التفاؤل. ولا يزال الانتعاش الاقتصادي العالمي بطيئا، وتواجه العولمة رياحا معاكسة. إن زخم التنمية المستدامة ضعيف. وهناك تفش متكرر للأمراض المعدية الرئيسية واندلاع للكوارث الطبيعية. والمسائل الأخرى التي سنواجهها هي الطاقة وأمن الموارد، والأمن الغذائي، والأمن المالي. وكلما أصبحت هذه العناصر مترابطة، فمن الضروري أن تواجه التنمية المستدامة معركة عسيرة. وهذه اللحظات الصعبة تقتضي المزيد من الثقة.

إن البشرية تمتلك الحكمة والقدرة على إيجاد مخرج من هذا المأزق. ولكي يتحقق ذلك، يجب أن يكون هناك تعاون وروح عمل مشتركة للتغلب على الصعوبات. ولقد حان الوقت كي يجد المجتمع الدولي منظورا جديدا، وكي يعتبر

الاقتصاد الكلي. ولدى تركيزها على النمو الخاص بها، عليها أيضا السعي إلى الحد من الآثار السلبية غير المباشرة والامتناع عن زيادة الضعف في الانتعاش الاقتصادي العالمي.

إن العولمة الاقتصادية التي يمثلها تحرير وتيسير التجارة والاستثمار كانت قوة دافعة هامة وراء النمو العالمي السريع في العقود الماضية، ولكن لا يوجد علاج لآفات العالم. وبصراحة، كان للعولمة إلى حد ما أثرها السلبي على الصناعات والمجتمعات في بلدان معينة. وينبغي اتخاذ تدابير فعالة للتصدي لهذه المشكلة، ولكن من المهم دائما أن نأخذ في الاعتبار الصورة الأكبر، بدلا من التركيز فقط على المصالح الضيقة.

تتسق العولمة مع المصالح الأساسية والطويلة الأجل لجميع البلدان. ويتعين على البلدان أن تعارض بشدة التزعة الحمائية بجميع أشكالها، وأن تتمسك بحزم بنظام التجارة الحرة الذي تمثله منظمة التجارة العالمية، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والسليم لجميع البلدان من خلال تعاون يحقق المكاسب للجميع. ويجب علينا مضاعفة الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات العالمية التي تواجه البشرية. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام إلى تقديم الدعم إلى أفريقيا وأقل البلدان نموا لمساعدتها على تسريع التصنيع، وكفالة الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر والجوع، حتى يتسنى للمزيد من الناس العيش حياة كريمة ومشرفة.

وينبغي فعل المزيد من أجل تهيئة بيئة دولية تساعد على الحد من الإجحاف وعدم التوازن في التنمية العالمية. وينبغي للمؤسسات الدولية أن تنفق مواردها الجديدة على مساعدة البلدان النامية على أساس الأولوية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتها بالمساعدة الإنمائية الرسمية، في حين يتعين على البلدان النامية اتباع مسارات التنمية الذاتية واتباع النهج التي تناسب الظروف الوطنية.

في الوقت الذي نتكلم فيه هنا، يواجه العالم أكبر أزمة لاجئين منذ الحرب العالمية الثانية. ومن الضروري كفالة

ويجب أن تكون جهود الوساطة التي يبذلها المجتمع الدولي عادلة ونزيهة؛ وينبغي أن تيسر تسوية المسائل، لا أن تسبب مشاكل جديدة.

وفي ما يتعلق بسوريا، فإننا يجب أن نظل ملتزمين بإيجاد حل سياسي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع جميع الأطراف المعنية في سوريا على إنهاء القتال في موعد مبكر، والتوصل إلى حل سياسي شامل.

أما بشأن المسألة النووية الكورية، فينبغي لنا أن نظل ملتزمين بتزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، ودعم السلام والاستقرار في شبه الجزيرة، والتماس الحلول القائمة على التشاور والحوار بغية الحفاظ على نظام عدم الانتشار النووي على الصعيد الدولي.

إن الإرهاب عدو مشترك للبشرية ولا بد من مكافحته بحزم. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي تطبيق المعايير المزدوجة، ولا ينبغي أن يرتبط الإرهاب ببلدان أو أجناس، أو أديان بعينها.

ويجب أن نعمل معا من أجل الانتعاش الآمن والمطرد للاقتصاد العالمي الذي لا يمكنه الإبقاء على التباطؤ الطويل الأجل الذي نشهده الآن. وإلا، ستكون التنمية المستدامة ينبوع بدون مصدر. ويواجه الاقتصاد العالمي الراهن عدم كفاية الطلب الكلي وصراعات هيكلية بارزة. علينا استخدام أنواع مختلفة من أدوات السياسات الفعالة بطريقة شاملة، مع الجمع بين إدارة الطلب وإصلاح جانب العرض، وتحقيق التوازن بين السياسات القصيرة الأجل مع الشراكات الطويلة الأجل.

نهب بجميع البلدان بذل جهود متضافرة من أجل دفع عجلة الاقتصاد العالمي على طول طريق التنمية القوية والمستدامة والمتوازنة والنمو الشامل. وبالنظر إلى النفوذ الكبير الذي تتمتع بها الاقتصادات الرئيسية يتعين عليها التصرف بمسؤولية في رسم السياسات، لا سيما عند تنسيق سياسات

أكبر مساهمة منها في العالم. فقد كانت مساهمتها في النمو الاقتصادي العالمي حوالي ٣٠ في المائة.

مع ذلك، ما فتئنا مدركين لمنجزاتنا، ونعتقد أن الصين لا تزال أحد البلدان النامية؛ ولا يزال الطريق طويلا أمام الصين قبل أن تحقق التحديث. وسنواصل إيلاء الأولوية للتنمية وتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي الشامل، والمحافظة على سرعة من متوسطة إلى عالية في النمو الاقتصادي والانتقال إلى مستوى تنمية يتراوح من متوسط إلى عال. وستواصل الصين تعزيز التنمية من خلال تعميق الإصلاح.

إن الإصلاح يمثل العنصر الرئيسي في منجزاتنا السابقة في التنمية، وسوف ينطبق نفس الشيء على المستقبل. وسنعمل على تعزيز التنمية من خلال توسيع سياسة الانفتاح لدينا. برهنت تجربة الصين في العقود الماضية على أن سياسة الأبواب المغلقة لا تؤدي إلا إلى الركود والتخلف، والصين ماضية في الانفتاح الذي يؤدي إلى التنمية والازدهار. إن الصين بالتزامها الثابت بالاستراتيجية المرحبة للجميع، ستفتح أبوابها على مصراعها أمام العالم الخارجي.

ستواصل الصين تعزيز التنمية بتمسكها بالسلام. إن المعاناة الطويلة للشعب الصيني من الحرب جعلته يجلب السلام أكثر من أي وقت مضى. والصين بوصفها تسير بتفان على طريق التنمية السلمية، ستتبع نهج الصداقة والتعاون مع جميع البلدان على أساس المبادئ الخمسة للتعاشيش السلمي. وتمسك بالاحترام المتبادل بين جميع البلدان، بغض النظر عن حجمها. وتؤمن الصين أيضا بالعمل من خلال الحوار والتفاوض والتشاور الودي لمعالجة المنازعات على الأراضي والحقوق والمصالح البحرية. ونحن بحاجة إلى توسيع الأساس المشترك، وتنحية خلافتنا جانبا وتقديم مساهمات مستمرة في إحلال السلام والاستقرار الإقليميين.

حصول اللاجئين على الأحوال المعيشية الأساسية من أجل درء الأزمات الإنسانية. ومما يكتسي أهمية أساسية استئصال أسباب الحروب وتجديد التنمية بحيث تستطيع البلدان الأصلية للاجئين السير على طريق السلام الدائم والتنمية والرخاء.

على البلدان أن تظل ملتزمة بالمبادئ المتمثلة في المسؤوليات المشتركة، وإن كانت متباينة، وبالإنصاف والقدرات. عليها أيضا التصدي بصورة مشتركة لتغير المناخ والعمل لجعل اتفاق باريس مقبولا عالميا وأن يبدأ سريانه في موعد مبكر. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تضطلع بدور قيادي، وأن تفي بالتعهدات التي قطعتها للحد من الانبعاثات ومساعدة البلدان النامية على تحسين قدرتها على التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.

منذ اعتمدت الصين سياسة الإصلاح والانفتاح، حافظ الاقتصاد الصيني على النمو السريع، فأصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٤، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين ١٠ تريليونات دولار. وفي السنوات الأخيرة، رغم الزيادة في الأساس الذي يركز عليه قياس التنمية، فإن التعقد العالمي الشامل والمسائل المحلية الأساسية المتراكمة منذ أمد طويل، اعتمدت الصين على الإصلاح والابتكار للإبقاء على متوسط معدل نمو مرتفع وتحول اقتصادي متسارع وعند مستوى رفيع.

في النصف الأول من هذا العام، كان معدل النمو ٦,٧ في المائة، أي كان من بين الأسرع في الاقتصادات الرئيسية. أضيفت أكثر من ١٣ مليون فرصة عمل جديدة في المناطق الحضرية على أساس يجري تعديله سنويا. وبعبارة أخرى، في الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام، استحدثت ٩,٥ مليون وظيفة جديدة في المناطق الحضرية. فكل نقطة مئوية من النمو تساوي الآن عدة نقاط مئوية من النمو في السنوات السابقة، والزيادة السنوية الاقتصادية تضارع إجمالي اقتصاد أي بلد متوسط الدخل. إن إدارة الصين الفعالة لأمرها كانت

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد لي كي كيانغ، رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية، من المنصة.

خطاب السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية كولومبيا.

اصطحب السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سانتوس كالديرون (تكلم بالإسبانية): في عام ١٩٨١، أعلن هذا اليوم، ٢١ أيلول/سبتمبر، اليوم الدولي للسلام لتشجيع التوصل إلى حل عن طريق التفاوض للتراعات المسلحة في جميع أرجاء العالم. ومنذ عام ١٩٨٢، بعد مرور سنة على الإعلان، ما فتئت كولومبيا تسير على طريق طويل وصعب لتجاوز أعمال العنف وتحقيق السلام. وسعى أسلافي، كل واحد منهم بطريقته الخاصة، لتحقيق السلام للكولومبيين. وهذه مهمة اضطلعت بها في اليوم الأول لتشكيل حكومي في آب/أغسطس ٢٠١٠.

لقد أتيت لأخاطب أعضاء الجمعية العامة في سبع مناسبات بشأن التقدم المحرز وآفاق عملية السلام بين حكومة كولومبيا وجماعة حرب العصابات للقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - وهي أكبر تلك الجماعات في القارة الأمريكية

لقد التمسنا الصين دائما تسوية سلمية للمسائل الساخنة. ومناسبة دورة الجمعية العامة لهذا العام، ستقدم الصين مبلغ ٣٠٠ مليون دولار من قبيل المساعدة الإنسانية إلى البلدان والمنظمات الدولية المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم الصين بتقديم المساعدة على جميع الجبهات إلى البلدان المتخلفة النمو وأقل البلدان نموا.

إن الصين بلد نام يبلغ عدد سكانه ١,٣ مليار نسمة. وعلينا إدارة شؤوننا بفعالية بينما نعمل على الوفاء بمسؤولياتنا الدولية الواجبة. وفي نهاية عام ٢٠١٥، بلغت مساهمة الصين ما مجموعه أكثر من ٤٠٠ مليار يوان إلى ١٦٦ من البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية، وقدمت التدريب في مختلف القطاعات إلى أكثر من ١٢ مليون شخص من المهنيين في البلدان النامية الأخرى. ومن الآن فصاعدا، ستعمل الصين على تعزيز التعاون مع البلدان النامية الأخرى وستفعل كل ما في وسعها لمساعدة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا.

ستواصل الصين زيادة الدعم والمساعدة إلى البلدان الأخرى فقط ما دام اقتصادنا ينمو. ونحن على استعداد للعمل مع جميع البلدان من أجل تحقيق التنمية والرخاء المشتركين ودعم التنمية المستدامة والتعاون الدولي في الميادين ذات الصلة. وبحلول عام ٢٠٢٠، ستقوم الصين بزيادة إجمالي المساهمات السنوية المقدمة إلى وكالات الأمم المتحدة الإنمائية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار عن مستوى مساهمتها لعام ٢٠١٥. الصين بلد يدعم أقواله بالأفعال. وسوف نترجم التزاماتنا إلى أعمال حقيقية.

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة مهمتنا المشتركة. وسنعمل على تحويل عالمنا وجعله مكانا أفضل للطموح المشترك لنا جميعا. والصين مستعدة للعمل مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي من أجل بناء عالمٍ خالٍ من العوز يتم فيه ضمان التنمية والكرامة للجميع.

وكان التوصل إلى الاتفاق بعد مرور ما يقرب من ست سنوات من المحادثات العامة أفضل الأخبار بالنسبة لكولومبيا وأمريكا اللاتينية والعالم. فماذا يعني الاتفاق؟ إنه، في المقام الأول، يعني انتهاء وجود القوات المسلحة الثورية الكولومبية باعتبارها جماعة مسلحة وإعادة إدماجها في المجتمع، ويمكن أن تصبح حركة سياسية في إطار ديمقراطيتنا. واتفقنا على التدابير الرامية إلى ضمان مشاركتها السياسية، وتقديم المزيد من التأكيدات إلى المعارضة وتعزيز الديمقراطية والنظام الانتخابي في كولومبيا.

كما حددنا برامج لتحسين نوعية حياة سكان الريف، الذين كانوا الأكثر تضررا من النزاع، وتقديم الأراضي لمن لا يملكونها أو من فقدوها بسبب الحرب. وأحد الجوانب المحورية لهذه العملية للسلام هو تركيزها على حماية وضمّان حقوق الضحايا: الحق في معرفة الحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار. وتحقيقا لتلك الغاية، اتفقنا على إنشاء آليات من قبيل لجنة الحقيقة والجبر وتدبير الإصلاح، ووضع نظام شامل للعدالة الانتقالية.

وهذه المرة الأولى في تاريخ تسوية النزاعات المسلحة في أي مكان في العالم التي تتفق فيها أية حكومة وجماعة مسلحة غير قانونية على العدالة الانتقالية - من خلال اتفاق وليس بالفرض من الخارج. وسيتم التحقيق مع مرتكبي الجرائم الدولية وغيرها من الجرائم الخطيرة، والحكم عليهم ومعاقبتهم. وهذا ما أبرزته بشكل إيجابي المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والعديد من المنظمات الأخرى والخبراء. ونحن متأكدون من أن هذا النموذج للعدالة، الذي صيغ ضمن نظام شامل لضمان حقوق الضحايا - على النحو المنصوص عليه في نظام روما الأساسي - سيشكل سابقة مفيدة لعمليات السلام في المستقبل.

وأود أن أبرز جانبا آخر من الاتفاق. إننا نعلم أن الاتجار بالمخدرات أضحى الحرب في كولومبيا وفي جميع أرجاء

وأقدمها. وقبل عام، حين وقفت هنا أمام الجمعية العامة (انظر A/70/PV.16)، قلت إنني أتوقع أن أعود في عام ٢٠١٦ وأنا رئيس لكولومبيا التي تنعم بالسلام - كولومبيا المتصالحة.

وبعد أكثر من نصف قرن من النزاع المسلح الداخلي، أعود إلى الأمم المتحدة اليوم، في اليوم الدولي للسلام، لأعلن، بكل قوة صوتي وقلبي، أن الحرب في كولومبيا قد انتهت. ففي ٢٤ آب/أغسطس في هافانا، أعلن المفاوضون استكمال جميع الأحكام واعتماد النص النهائي للاتفاق العام المتعلق بإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وبعد خمسة أيام، تم التوصل إلى وقف ثنائي ونهائي لإطلاق النار ووقف الأعمال العدائية. ونتيجة لذلك، ومنذ ذلك الحين لم تكن هناك حالة وفاة واحدة أو إصابة واحدة أو إطلاق رصاصة واحدة في النزاع مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية.

وسيوقع على الاتفاق رسميا في كارتاخينا دي إندياس في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وسيقر شعب كولومبيا الاتفاق عن طريق إجراء استفتاء في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. ومن تلك اللحظة فصاعدا، سيلتحق الأعضاء السابقون في جماعة حرب العصابات بمناطق تجميع مختلفة للشروع في تسليم أسلحتهم إلى الأمم المتحدة في غضون فترة ستة أشهر، ولبدء إعادة إدماجهم في المجتمع.

وستصهر أسلحتهم وستصنع منها ثلاثة معالم السلام - واحد هنا في نيويورك؛ وواحد في كوبا، حيث جرت مفاوضات السلام؛ وواحد آخر في كولومبيا. وهذه المعالم ستذكرنا بأن إطلاق الرصاص قد ولى زمنه وبأن بناء بلد جديد وأفضل قد بدأ. وبكل سرور، أؤكد على أن آخر وأقدم النزاعات المسلحة في نصف الكرة الغربي قد انتهت. إن الأمريكتين، وهما القارتان الأمريكيتان الواسعتان بجمع جزرهما، من باتاغونيا إلى ألاسكا - أصبحتا الآن منطقة للسلام.

المناخ معروض الآن على الكونغرس كي يُصبح قانوناً. ولا شك في أن السلام سيُتيح لنا تحقيق هذه الالتزامات التحويلية بمزيد من اليسر والفعالية. واليوم، باسم ما يقرب من ٥٠ مليون كولومبي، أعرب عن عميق امتناننا للمجتمع الدولي على دعمه المتواصل والدؤوب للسلام في كولومبيا. إننا نشكر كوبا، البلد المضيف للحوارات، والنرويج اللتين كانتا الضامن لمفاوضات السلام، فضلاً عن شيلي وفرنزويلا اللتين رافقتا العملية برمتها. وأشكر الولايات المتحدة وألمانيا والاتحاد الأوروبي، التي عينت مبعوثين خاصين لمراقبة الحوارات.

ونشكر بشكل خاص الأمم المتحدة، والأمين العام بان كي - مون، ومجلس الأمن الذي أنشأ بعثة سياسية لقيادة عملية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار ونزع سلاح الثوار. وقد أتاحت لي الفرصة كي أشكر المجلس شخصياً قبل بعض الوقت (انظر S/PV.7773). ونشكر بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي دعمت جميعها هذه العملية. ونشعر بالامتنان العميق للكثير جداً من الحكومات والبلدان والمنظمات التي أعربت باستمرار عن تضامنها واستعدادها لدعم كولومبيا في مرحلة ما بعد الصراع الصعبة التي تنتظرنا.

ويمكنني أن أقول اليوم، في هذه القاعة التاريخية، إننا نحسنا لأجل الكولومبيين والعالم. إن كولومبيا تطوي صفحة الحرب لتبدأ فصل السلام. وهذا ما نتمناه لبقية الكوكب. لذلك، فإننا نتضامن تضامناً كاملاً مع الأمم التي عانت ولا تزال تعاني من آفة الإرهاب العالمي. وينبغي للممثل الذي ضربته كولومبيا أن يعطي الأمل للعالم، ومفاده أنه بالإمكان تحقيق حلم السلام عندما تتوفر الإرادة والالتزام. وتحقيقاً لهذه الغاية يجب علينا أولاً نزع السلاح من النفوس والكلام، لأن الكلمات يمكنها أن تؤذي كالثقالب. وعلينا أن نستوعب الضحايا والفئات الأضعف ونحميهم، بمن فيهم آلاف البشر الذين يفرون من الحرب التماساً للفرص خارج حدودهم. وكولومبيا على أتم

العالم. وبفضل الاتفاق، تلتزم القوات المسلحة الثورية بقطع جميع صلاتها مع هذا النشاط وبالتعاون، من خلال إجراءات ملموسة، بمكافحة هذه الظاهرة. وهذا أمر ذو دلالة رمزية كبيرة، لأن من كانوا في وقت ما يحمون محاصيل الكوكا غير المشروعة سيعملون الآن مع الدولة في القضاء على هذه المحاصيل.

وسيتم الانخراط في عملية مماثلة فيما يتعلق بإزالة الألغام المضادة للأفراد التي تسببت في قتل وتشويه الكثير من الجنود وضباط الشرطة والمزارعين والأطفال. وستعمل الدولة والقوات المسلحة الثورية معاً على إزالة الألغام من كامل الأرض الوطنية. وسيعود هذا أيضاً بمنافع بيئية كبيرة ليس على بلدنا فحسب، بل على الكوكب، لدرجة أن المحاصيل غير القانونية ستم استبدالها بأخرى قانونية؛ وستتوقف إزالة الغابات الناجمة عن زراعة الكوكا.

ولن تتسرب الملايين من براميل النفط بعد الآن إلى أنهارنا ومحيطاتنا بسبب الهجمات على البنية التحتية النفطية لدينا. وسوف تتمكن من تحسين رعاية رثتنا الطبيعية والحفاظ عليها ألا وهي حوض الأمازون.

إن كولومبيا الجديدة تُحيي المجتمع الدولي اليوم. كولومبيا المفعمة بالأمل، كولومبيا المستعدة بدون حرب لأن تستغل أعلى إمكاناتها، ولأن تكون عاملاً إيجابياً في السياق العالمي. كولومبيا التي كانت تستخدم الموارد لتمويل الحرب، إنما ستستخدمها الآن بصورة أفضل لصالح مواطنيها في التعليم والصحة والأمن. كولومبيا التي تفتح ذراعيها إلى العالم وترحب بالاستثمارات والتجارة والسياحة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إن أهداف التنمية المستدامة قد أدرجت بالفعل في قوانين بلدنا. وكنا أول بلد يفعل ذلك. واتفاق باريس بشأن تغير

كما أهنئ الأمين العام بان كي - مون على خدمته التي قدمها بإيثار وتفانٍ لمنظمتنا طوال السنوات العشر الماضية، وعلى الانجازات التي حققها خلال فترة ولايته. لقد شهدت الفترة التي قضاها أميناً عاماً بعض الأوقات الهامة للغاية بالنسبة إلى الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين، والتنمية وحقوق الإنسان، وإني أشيد به على قيادته.

أنا رئيس جمهورية غانا. لقد ولدت في السنة التي تلت نيل بلدي استقلاله من الهيمنة الاستعمارية في عام ١٩٥٧. ولدت في السنة التي ولد فيها مايكل جاكسون، الذي هزت وفاته المساوية المفاجئة العالم بأسره. مايكل كان يُعرف أيضاً باسم ملك أغاني البوب، وكان واحداً من أعظم الفنانين الترفيهيين على مر الزمن. ما زال صدى كلمات أغنيته الشهيرة في عام ١٩٩١ "داووا العالم" يتردد في أسمعنا وهو في ضريجه. لقد غنّى مايكل جاكسون "داووا العالم". واجعلوا العالم مكاناً أفضل لكم ولي، ولل بشرية قاطبة".

لقد أصدر أغنيته في عام ١٩٩١، عندما كان العالم يمر بفترة من الهيجان. وفي السنوات الثماني والخمسين من حياتي، رأيت العالم يتغير بسرعة أكثر مما تغير في ملايين السنين التي مرّت على وجوده. إن حياتي قد امتدت لتشمل حقبة الشعور بالفرح بعد الحرب، والأيام العنيفة التي رافقت تحررنا من الحكم الاستعماري في أفريقيا، وهبوط المركبة أبولو على سطح القمر، والحرب الباردة، والسعادة بسقوط جدار برلين، وعصر العولمة، ونهاية نظام الفصل العنصري، والتقدم العالمي للأهداف الإنمائية للألفية، والربيع العربي، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتباطؤ اقتصاد الصين، وأهداف التنمية المستدامة، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والهجمات الإلكترونية، والقائمة تطول وتطول.

إن علمنا اليوم أكثر تعقيداً مما كان عليه في أي وقت مضى. والسؤال الذي أطرحه هو: ماذا حدث للمثل العليا

الاستعداد لمواصلة دعم سبب وجود الأمم المتحدة - ألا وهو السعي إلى تحقيق السلام في العالم.

وبصفتي رئيساً للكولومبيين، يسعدني ويسرني بتواضع أن أعلن للجمعية عن تحقيق السلام في كولومبيا. الصراع الذي استمرّ أكثر من نصف قرن - الصراع الذي خلف ما يزيد على ٢٢٠.٠٠٠ قتيل وأكثر من ٨ ملايين ضحية - قد وصل إلى نهايته. إن أجراس السلام تفرع في كولومبيا ويتردد صداها في جميع الدول الممتلئة في هذه القاعة. نحن لا نريد المزيد من المعارك. ولا نريد المزيد من الحروب، لا في كولومبيا ولا في بقية أنحاء العالم. ولدينا اليوم ما يدعونا إلى التفاؤل. لقد نقصت الحروب على كوكب الأرض حرباً واحدة، وهي الحرب في كولومبيا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على الخطاب الذي ألقاه للتو. اصطحب السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جون دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية غانا.

اصطحب السيد جون دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جون دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ماهاما (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم، أيها السفير بيتر طومسون، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، وأن أؤكد لكم دعم وتعاون غانا خلال هذه الدورة وطوال فترة ولايتكم.

الموت. إنها رحلة خطيرة سيراً على الأقدام عبر أقصى صحراء على وجه الأرض - الصحراء الكبرى. وهاجمهم قطاع الطرق على طول الطريق وسلبوا جميع ما لديهم من أموال ومؤن. وأنقذهم بعض الأخيار.

ولم يتمكن اثنان من مجموعتهم من عبور الصحراء. وبعد أشهر من العيش تحت التهديد بالموت من جانب العديد من الجماعات المسلحة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ليبيا، أخيراً صعّدوا على متن زورق صغير محمل بأكثر من طاقته متجهاً إلى إيطاليا. وأنقذوا من البحر بعد غرق زورقهم، وبقي واحد فقط منهم، حُبس في مركز لاحتجاز اللاجئين في إيطاليا. إنه المحظوظ الوحيد الذي بقي حياً من خمسة أصدقاء بعد رحلة مخوفة بالمخاطر. كم من الزمن سيبقى في مركز الاحتجاز، إنه لا يعرف.

قد تكون هذه قصة أي شاب أفريقي يبحث عن حياة أفضل في أوروبا. وفي جميع أنحاء العالم، هناك جدران جديدة يجري بناؤها - جدران تسجننا وتحجبنا عن بقية العالم. إن اللاجئين الأفارقة الشباب في مركز الاحتجاز الإيطالي يواجهون جداراً جديداً من هذا القبيل. وفي أنحاء كثيرة من العالم، سرقت القوات المتطرفة الحوار، ويستخدم كل ما هو متاح من التكنولوجيا المتطورة بين جيل الألفية لنشر المخاوف التي تثير الهلع وأسوأ ما لدينا من مشاعر.

لقد أصبح خطاب الكراهية شائعاً. ويشتكى الناس من أنهم سئموا من كونهم على صواب من الناحية السياسية. ففي كثير من الأماكن، سيطرت كراهية الأجانب على التفكير الرشيد. وفي التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي استخدم شبح تدفق اللاجئين السوريين كأداة للدفع بخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. ومن المفارقات في عالمنا أنه بعد قرابة ٣٠ عاماً من دعوة الرئيس ريغان إلى هدم حائط برلين، تظهر جدران جديدة في كل مكان.

التي أدت إلى ميلاد الأمم المتحدة؟ ماذا حدث للحماس الذي استوعب روح عالم ما بعد الحرب، الذي توخى السلام والسلامة والأمن للبشرية جمعاء؟ ماذا حدث لانتشائنا بنهاية الحرب الباردة؛ لبهجتنا بالهيار نظام الفصل العنصري؟

لقد أوجدت حقبة الحرب الباردة تناقضات بين السلامة والأمن. فالعالم الثنائي القطب وسباق التسلح قد أكدا وقوع تدمير متبادل جراء أي حرب نووية، وبالتالي كان العالم مكاناً أكثر قابلية للتنبؤ به. وقد قمنا نحن أبناء البلدان النامية بالاختباء وراء درع حركة بلدان عدم الانحياز. لقد عارضنا الأسلحة النووية وتصورنا اليوم الذي سينتهي فيه سباق التسلح النووي، بحيث تسفر تريليونات الدولارات التي أنفقتها القوى العظمى على الأسلحة النووية عن عائد من شأنه خلق حياة من الازدهار لجميع الناس على الأرض.

لقد وقف الرئيس ريغان أمام بوابة براندنبورغ في برلين في عام ١٩٨٧، وقال: "السيد غورباتشوف، افتح هذه البوابة. السيد غورباتشوف، اهدم هذا الجدار". والجدران في كلمات الرئيس ريغان لا يمكن أن تصمد أمام الإيمان، ولا يمكن أن تقاوم الحقيقة، ولا يمكن أن تتحدى الحرية. لقد فتح سقوط حائط برلين رؤية لعالم جديد - عصر العولمة؛ عصر يمكن فيه للتجارة والتفاعل بين شعوب العالم أن تنشر الرخاء في جميع أنحاء العالم. وقد فعلت، إلى حد ما. فظهور النور الآسيوية؛ وبزوغ عالم مكون من الصين، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والهند؛ وبداية الألفية، والأهداف الإنمائية للألفية انتشرت ملايين الناس من براثن الفقر.

لقد غادر شاب في غرب أفريقيا المدرسة وشرع في بيع أشياء بسيطة في شوارع المدينة. وبالاتفاق مع أربعة من أصدقائه، قرروا جمع الأموال ومحاولة الذهاب إلى المراعي الأكثر اخضراراً في أوروبا. تحملوا مصاريفهم ومروا عبر النيجر ووصلوا إلى أغاديز، ومنها شقوا طريقهم في رحلة

من شأنه أن يوجد فرصا أفضل للشباب في أفريقيا. ويمكننا أن نحقق الكثير بالتعاون مع بقية العالم، ولكن يجب علينا أن ندرك أنه لا يزال هناك الكثير أيضا ضمن قدرتنا على تحقيقه كأفارقة. وفي الآونة الأخيرة، اتخذت قرارا بصفتي رئيس غانا بالسماح للمواطنين من البلدان الأفريقية الأخرى بالسفر إلى غانا والحصول على التأشيرات عند الوصول. وهذا من شأنه أن يحفز التجارة والاستثمار إذا تكرر ذلك في جميع أنحاء القارة.

ويلزم إجراء إصلاحات هيكلية في العديد من المجالات. كما تمثل الحوكمة أحد المجالات الحاسمة التي تتطلب الإصلاح في أفريقيا. فالديمقراطية تطلق العنان للنتائج الإبداعية لدى مواطنينا. وقد أحرزت أفريقيا تقدما ملحوظا. وتجري الانتخابات بانتظام، وأصبحت مجموعات المجتمع المدني والمجامع الفكرية أكثر جرأة، وتزداد حرية وسائط الإعلام. ومع ذلك، هناك الكثير مما يمكننا أن نفعله لإتاحة المجال للأفارقة للتعبير عن أنفسهم. فالديمقراطية ليست نظاما واحدا يناسب الجميع؛ فالبلدان المختلف تمر بمراحل مختلفة في الرحلة الديمقراطية. وتتطور الديمقراطية ولا يمكن إجبار الشعوب عليها. وهذا لا يساعد الدول الكبرى على التبشير بالديمقراطية في جميع أنحاء القارة. ويمكن أن يكون لهذا آثار سلبية، كما نشهد في أجزاء من شمال أفريقيا والشرق الأوسط. ولكن لا يزال من الممكن لنظام أقران يعمل على نحو سليم أن يتفادى بعض الازدياد التي نشهدها في بعض البلدان الأفريقية بسبب الرغبة في البقاء في المناصب إلى ما لا نهاية.

إن الخطأ مع أفريقيا هو اعتبارنا وحدة متجانسة والتعامل معنا على هذا الأساس. فمن غير المدرك أننا قارة بأسرها لديها طموحات وثقافات وديمقراطيات وتطورات اقتصادية مختلفة. والتقدم البشري ليس حركة سلسلة نحو الأمام. بل يشمل فترات من التراجع، ووقوع الأخطاء، والارتباك، بل والفشل. وقد مرت جميع بلدان العالم بهذا وتعلمت من أخطائها. وقد نهضت

ومع ذلك، لدينا في هذا العالم الموارد التي تضمن حياة كريمة لكل شخص. وفي تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من التزر القليل من الموارد الذي ضخته الدول الغنية، تمكنا من خلال تحديد أولويات إنفاقنا من إلحاق الأطفال بالمدارس أكثر من أي وقت مضى في التاريخ. واستطعنا انتشال أكثر من ٤٠ في المائة من سكان العالم من الفقر المدقع. ففي فاليوتا، وضع الاتحاد الأوروبي ١,٨ بليون يورو في صندوق طوارئ للتعاون مع أفريقيا في كبح جماح الهجرة غير المنظمة، وبما لأفريقيا من نصيب كبير من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، وقوة عاملة شابة، ونصيب كبير من الموارد الطبيعية في العالم، قد يخلق إعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية فرصا بلا حدود من شأنها أن تبقي على الشبان الأفارقة في دارهم، ولا تعرض حياتهم لهذه الرحلات المحفوفة بالمخاطر. أما إلغاء الإعانات للمزارعين من العالم المتقدم فمن شأنها أن تهيب مجال الإيرادات وغير الإيرادات المفروضة على المنتجات الأفريقية سيمتح الزراعة الأفريقية فرصة للكفاح.

إن بعض الشبان الأفارقة الذين خاطروا في الصحراء والبحر الأبيض المتوسط ليعبروا إلى أوروبا من بلدي هم من شباب مربى الدواجن أو غيرهم من أصحاب الأعمال الحرة الذين يبيعون متاجرهم ويشرعون في الرحلة لأنهم لم يعودوا قادرين على منافسة أطنان الدجاج المجدد التي تغرق الأسواق الأفريقية سنويا، أو مع البيئة التجارية السلبية التي عليهم مواجهتها. إن أفريقيا ليست بحاجة إلى التعاطف أو المساعدة الإنمائية الخارجية. إن الأفارقة بحاجة إلى فرصة عادلة للتجارة مع بقية العالم وفيما بيننا.

ويعد التقدم المحرز صوب إنشاء منطقة للتجارة الحرة القارية أمرا جديرا بالثناء ويجب الإسراع به. فزيادة التجارة بين البلدان الأفريقية وحدها من المتوسط الضئيل بقيمة ١٥ في المائة

وتتمتع غانا بوسائط إعلام مستقلة استقلالاً كاملاً، مع مئات الصحف ومحطات الإذاعة. ودائماً ما أقول لزملائي مازحا إن لدي في غانا ٢٧ مليون رئيس، وهم جميعا يعرفون عملي بصورة أفضل من معرفتي له. وصباح كل يوم وفي البرامج الحوارية في جميع أنحاء البلد، يمكن سماع زملائي المواطنين وهم يوجهوننا بشأن كيفية أداء مهمتي وماهية مسؤولياتي بصفتي الرئيس.

وأسفرت التدابير الجريئة بتحقيق الإصلاحات الهيكلية عن زيادة استقرار الاقتصاد ومرونته، مع هدف خفض العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٩ في المائة هذا العام، ضمن الأهداف المؤاتية أخرى. ومع استقرار العملة، فإن ثقة الأعمال التجارية آخذة في الازدياد، ولا يزال الاستثمار المباشر الأجنبي قويا للغاية. وما انفكت غانا تحرز تقدما بطيئا بتحقيق متوسط معقول بحوالي نسبة نمو قدرها ٦ في المائة للناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضي. ومع الإصلاحات الهيكلية التي اتخذناها، بالتعاون مع شركائنا الإنمائيين، والتطورات الجديدة في آفاق نفطنا وغازنا البحريين، يتوقع أن تمضي غانا قدما من السنة المقبلة بنسبة نمو محترمة قدرها ٨ في المائة سنويا.

وخلال العقد الماضي، استثمرنا كثيرا في توسيع هياكلنا الاجتماعية - الاقتصادية. وتدر لنا الاستثمارات في مجال الرعاية الصحية والتعليم والطاقة والمياه والطرق والموانئ عائدات كبيرة، وتوفر المزيد من فرص العمل لشبابنا. وتحقق هذه الاستثمارات فوائد في تحسين الرعاية الصحية، وزيادة نسبة الالتحاق بالمدارس على جميع مستويات السلم التعليمي، وتحسين نظم النقل ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومع التقدم المتواضع الذي نحززه، تمكنا من استعادة رؤية مؤسس دولتنا. ومن قبيل المصادفة السعيدة في ذكرى مولده اليوم ميلاده، أن نتاح لي فرصة لمخاطبة العالم من منصة الجمعية العامة المرموقة. فاليوم، ٢١ أيلول/سبتمبر، يوافق عيد ميلاد

بعد السقوط وواصلت التحرك. ويجب توفير نفس المرونة لأفريقيا.

وقبل سنوات قليلة رسم مصطلح "نهضة أفريقيا" صورة لقارة متنقلة. أما الرياح المعاكسة الأخيرة الناتجة عن تباطؤ الصين وانحيار أسعار السلع الأساسية فقد أدت إلى شماتة بعض المتشككين من أفريقيا مرة أخرى في فكرة أنه ما من شيء جيد يمكن أن يأتي من القارة. إن أفريقيا قارة تضم ٥٤ بلدا في مراحل مختلفة من التقدم والتنمية. ويجب أن يكون هناك مجال للخطأ والتعلم من الأخطاء.

وتحظى أفريقيا بإمكانية أن تصبح القارة الناهضة المقبلة. ولديها إمكانات كبيرة للقيام بذلك. ولدى القارة العديد من قصص النجاح. ويوجد في أفريقيا أسرع نمو للسكان، وبالتالي قوة عاملة فتية للغاية؛ وأسرع نمو للطبقة الوسطى، مع زيادة الدخل المتاح؛ وأسرع نمو لشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم.

إن أفريقيا بحاجة إلى تعزيز المؤسسات ونحن نعمل على بنائها. وعلينا أن نغرس المزيد من الشفافية والتراحة في نظمنا للحكومة. وقال الرئيس أوباما خلال زيارته التاريخية إلى غانا إن ما تحتاج إليه أفريقيا هو المؤسسات القوية. ويجب أن نعزز مؤسساتنا للحكومة من أجل القضاء على حالات الفساد التي تؤدي إلى إفقار شعبنا.

ويشكل بلدي، غانا، جزءا من قصة نجاح أفريقيا. وأنا فخور بلدي. وتطلق علينا صفات مختلفة "نموذج الديمقراطية" في أفريقيا أو "منارة للديمقراطية". ولم ننظر إلى الوراء منذ إقرار دستورنا لعام ١٩٩٢. ورسخت الانتخابات المتعاقبة، مع تبادل السلطة أحيانا بين الأحزاب السياسية المعارضة، مؤهلات غانا الديمقراطية في العالم. ويكفل التحديد الزمني الصارم لولاية الرئيس بفترتين أن يتولى المسؤولية شخص جديد كل ثماني سنوات.

لفيروس زيكا. ويجب أن نستخدم الدروس المستفادة من أزمة فيروس إيبولا بغية مجابهة ذلك الخطر الجديد.

وأحد التهديدات الأخرى التي يجب أن نواجهه معا باعتبارنا عالما متحدا هو خطر الإرهاب. ولا ينعم أي جزء من العالم بالأمان. ففي منطقتنا دون الإقليمية، أدت أنشطة جماعة بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا وحوض بحيرة تشاد إلى تشريد ملايين الناس وسقوط الآلاف من الضحايا. وتبين الهجمات في مالي وبوركينا فاسو وكوت ديفوار أن جميع بلداننا معرضة للخطر. وأصبح الإرهاب اليوم أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن العالميين.

ولا يمكن أن تساورنا أية أوهاام إزاء الخطر الوشيك علينا جميعا حتى فيما نمارس أنشطتنا اليومية. ولكن الحل لا يكمن في إغلاق أبوابنا أمام الأجانب الذين قد يكون لديهم سبب حقيقي للزيارة، بما في ذلك السياحة أو الأعمال التجارية أو الملاذ الآمن بوصفهم لاجئين. وذلك هو ما يريدنا الإرهابيون أن نفعله؛ فهم يسعون إلى بث الخوف والهلع في نفوسنا لكي نغلق أبوابنا أمام بقية العالم. وتعرب غانا عن تضامنها مع جميع البلدان التي عانت من الإرهاب في الآونة الأخيرة: بنغلاديش، وبلجيكا، وفرنسا، وألمانيا، وإندونيسيا، ولبنان، وباكستان، والاتحاد الروسي، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية. ولا، يجب ألا نستسلم لهم. ويجب ألا ينتصر الإرهابيون، ولا يمكن أن ينتصروا ولن ينتصروا.

وأود أن أشيد بالولايات المتحدة وكوبا على التقدم المحرز في إزالة جمود العلاقات بين البلدين الجارين. وظللنا جميعا نراقب باهتمام إزالة بعض آخر بقايا الحرب الباردة مع إعادة فتح السفارتين في العاصمة، وزيارة الرئيس أوباما التاريخية واستئناف الرحلات الجوية بين البلدين. وحن الوقت لاتخاذ الخطوات المتبقية للرفع الكامل للحصار المفروض على كوبا. ويحدوني الأمل في التمكن من تحقيق ذلك قبل انتهاء ولاية الرئيس أوباما.

كوامي نكروما. والعديد من القادة الأفارقة في الجيل الحالي يستمدون الإلهام منه. لقد كان الرئيس كوامي نكروما مدافعا عن للتحرر الأفريقي ومناصرا قويا للوحدة الأفريقية. وأتمنى لجميع رجال بلدي ونسائه يوما سعيدا في ذكرى مولد المؤسس. وقبل سنتين، وقفت على هذه المسرح (انظر A/69/PV.9) وبصفتي رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، دعوت إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف انتشار مرض فيروس إيبولا، الذي كان يعصف بثلاثة من الجيران في غرب أفريقيا ويهدد بالانتشار في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. واليوم، أقف هنا لأحيي الأمين العام بان كي - مون والأمم المتحدة على استجابتهما الفورية بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، التي كان مقرها في غانا. ومن المرجح أن تسجل البعثة في تاريخ الأمم المتحدة باعتبارها إحدى أكثر البعثات نجاحا وفعالية التي نشرتها المنظمة في تاريخها. كما أحيي المجتمع الدولي على استجابته الفعالة في شكل تقديم اللوجستيات والموظفين والأدوية والمواد الأخرى التي ساعدت على استئصال المرض في وقت قصير نسبيا.

وأعرب عن إشادتي الخاصة بالمتطوعين الشجعان، بمن فيهم ٤١ من أبناء بلدي، الذين خاطرون بحياتهم بالذهاب إلى منطقة الإصابة للمساعدة في مكافحة المرض. وتظل غانا فخورة بإسهامها في سبيل إنهاء تلك الأزمة وبدعمها لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي حينما جعلنا بلدنا، بالرغم من التهديدات، مركز تجمع للاستجابة الدولية وبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا.

وفي أعقاب التصدي لفيروس إيبولا، وجهت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ورئيسة الوزراء النرويجية إرنا سولبرغ وشخصي رسالة إلى الأمين العام داعية إلى إنشاء فريق رفيع المستوى لإعداد تقرير من شأنه أن يمكن العالم من الاستجابة على نحو أفضل في أوقات مثل تلك الأزمات الصحية العالمية. ونواجه بمثل تلك الحالة بالفعل فيما يتعلق بالانتشار الهائل

وآمل أن يصبح هذا الالتزام العامل المحفز لبدء نفاذ الاتفاق، وأن يبين أن جيلنا ملتزم بشكل لا لبس فيه بترك عالم أفضل للأجيال المقبلة. ويجب ألا نفضل في تحقيق ذلك. وبوصفنا قادة، نحن مسؤولون أيضا عن تجاوز مجرد وضع المعايير والانتقال إلى مرحلة العمل للوفاء بالتزاماتنا على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وإذا لم نحققها كلها في نفس الوقت، يجب ألا يكون ذلك بسبب قلة جهودنا.

ويشرفني بصورة خاصة المشاركة في رئاسة فريق الأمين العام المعني بمجشد الدعم لأهداف التنمية المستدامة. وفي حين نعترف بأن القيادة والملكية الوطنيتين أمران بالغ الأهمية، هناك حاجة للشراكات العالمية من أجل الحصول على الموارد المالية وإسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم المساعدة التقنية. ويسعدني أن أبلغكم، سيدي الرئيس، بأن غانا قد بدأت العمل بجدية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسنشئ الهياكل الوطنية اللازمة لضمان تماشي السياسات والتدابير المتخذة في هذا الصدد مع خطتنا الإنمائية لفترة ٤٠ عاما، التي يجري وضعها حاليا. وقد وقعت أيضا صك التصديق على اتفاق باريس وسأشارك اليوم في مناسبة إيداع صك تصديق غانا لدى الأمم المتحدة.

لا يزال مجلس الأمن مصدرا هاما من مصادر الشرعية للعمل الدولي بشأن السلام والأمن. وعلى الرغم من أن أفريقيا تشكل قرابة ثلث أعضاء الأمم المتحدة وما يقارب ثلثي أعمال المجلس، فهي، فإنها لا تزال، وبشكل يرثى له، ممثلة تمثيلا ناقصا في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. وبعد مرور ١١ سنة طويلة على اعتماد الاتحاد الأفريقي لتوافق آراء إيزولويني، نحن بعيدون كل البعد عن تحقيق إصلاح أكثر إنصافا لمجلس الأمن. وسيظل ذلك ندبة في ضمير هذه الهيئة العالمية إذا لم تُعالج هذه المسألة في أقرب وقت ممكن.

ومرة أخرى تود غانا أن تجدد التأكيد على دعمها للحل القائم على وجود دولتين للتزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. فلا يوجد أي حل عسكري لهذا النزاع. ولا يمكن ضمان أمن إسرائيل إلا بإقامة دولة فلسطينية سلمية ومستقرة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل. وللأسف، لا يزال الاحتلال غير المشروع للأراضي الفلسطينية يجعل تحقيق مثل ذلك الحل أكثر صعوبة.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، اجتمعنا في هذه القاعة ذاتها وقطعنا التزاما بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهي خطة طموحة ولكن يمكن تحقيقها وتتجاوز أهدافها وغاياتها ضرورات النمو الاقتصادي إلى معالجة الأسباب الجذرية للفقر والحرمان والوفاء بالأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لا تمثل بداية مرحلة جديدة وهي أكثر وعدا في مسارنا بوصفنا هيئة عالمية فحسب، بل تدفعنا أيضا إلى إقامة شراكات جديدة وابتكارية أعتقد أنها ستضمن إحراز تقدم متساو في جميع المناطق ومن أجل جميع الناس. وتؤكد الأهداف الـ ١٧ للخطة وغاياتها الـ ١٦٩ على القيم الأساسية للأمم المتحدة، على النحو المجسد في ميثاق المنظمة، وتوفر زحما متجددا بأنشطتها في الحفاظ على السلام، والمحافظة على كوكبنا وكفالة العدالة الاجتماعية - الاقتصادية، وضمان الكرامة البشرية.

ويمثل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية وأهداف التنمية المستدامة أربعة اتفاقات تاريخية وهامة ومتعاضدة تفتح فصلا جديدا في التنمية العالمية نحو ضمان الرخاء لشعوبنا والحفاظ على كوكبنا.

وأنا معجب بمستوى الالتزام الذي أظهرته الولايات المتحدة والصين، وهما من المسبيين الرئيسيين لغازات الدفيئة، بموافقتهما على التصديق على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بفخامة السيد سرور دانيش، نائب رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد دانيش (أفغانستان) (تكلم باللغة الداريا؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أحضر الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. وأهنئ تهنئة صادقة السفير بيتر تومسون (جمهورية فيجي) على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة. وأود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على جهوده الدؤوبة وقيادته الحكيمة لدعم الحريات الأساسية وسيادة القانون والعدالة للجميع على مدى عقد من الزمن. ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه المستقبلية.

تنسم الساحة الدولية في القرن الحادي والعشرين بالتعقيد أكثر من أي وقت مضى، حيث ما تزال بعض الصراعات القديمة قائمة بل وتتفاقم، فيما تظهر تهديدات وتحديات جديدة - في شكل التطرف المصحوب بالعنف والإرهاب والتشرد والهجرة وتغير المناخ وتحديات أخرى - مما يهدد البشرية جمعاء. وقد أدركنا أن الحوار والتعاون يوفران السبيل الأفضل لتعزيز السلام والأمن وكفالة إيجاد عالم خال من الكراهية والصراع.

ونعتقد أن الأمم المتحدة تظل أهم هيئة دولية منفردة في عملية تعزيز السلام والأمن والازدهار على الصعيد العالمي، ولا تزال زيادة قوة المنظمة أولوية بالنسبة لنا جميعا في طريقنا إلى الأمام. ودور الأمم المتحدة الحيوي في مساعدة أفغانستان على التحول إلى مجتمع ديمقراطي وتعددي مثال واضح على أثرها العميق في المساعدة على إحداث تغيير حقيقي لتحسين المجتمعات والجماعات المحلية في جميع أنحاء العالم. وأود أن أطلع الجمعية العامة على مستجدات الحالة الراهنة في بلدي.

في حين مر عامان على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان، أود أن أقدم بإيجاز لمحة عامة عن الإنجازات

إن غانا ديمقراطية رائدة في أفريقيا. وأقف اليوم أمام العالم لأعلن أنه، ومثلما فعلنا في الماضي تماما، سيذهب أبناء بلدي إلى صناديق الاقتراع في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام وستزيد العمليات الجارية قبل الاقتراع وأثنائه وبعده من توطيد مكانة غانا بوصفها دولة ديمقراطية رائدة في العالم.

في الختام، اسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن خالص تقديري للسيد بان كي - مون على قيادته الاستثنائية خلال فترة توليه منصب الأمين العام. وأتمنى، ومعني شعب غانا وزوجتي، التوفيق للأمين العام والسيدة بان سون - تاك في مساعيهما المستقبلية. وأتمنى أن يسجل التاريخ وقتنا هنا في هذه القاعة كونه الوقت الذي ترجم أغنية مايكل جاكسون، "أشف العالم/اجعل العالم مكانا أفضل لك ولي/ولللجنس البشري بأكمله"، إلى واقع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غانا على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطحب السيد جون دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة

خطاب السيد سرور دانيش، نائب رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية.

اصطحب السيد سرور دانيش، نائب رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية، إلى المنصة.

المساءلة على جميع المستويات الحكومية، وإضفاء الطابع المؤسسي على تعيين كبار المسؤولين على أساس الجدارة، وضمان الشفافية في العقود الحكومية، مع إنشاء الهيئة الوطنية للمشتريات.

وبغية تعزيز الشفافية في عملية الانتخابات المقبلة البرلمانية والرئاسية ولمجالس الأقاليم، قد انتهت عملية المشاورات والدراسات التقنية والقانونية بشأن إصلاح الهيئات والقوانين الانتخابية، وسوف تبدأ في القريب العاجل الخطوات الأولية باتجاه الإصلاحات الانتخابية.

ومكافحة تهديد المخدرات هي أولوية أخرى من أولويات حكومة الوحدة الوطنية. وفي هذا الصدد، نتعاون بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وسائر الشركاء الدوليين، وسنحافظ على جهودنا المشتركة داخل إطار خطة العمل الوطنية.

في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو لعام ٢٠١٦ في تموز/يوليه، تعهد أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي والحلفاء الآخرين بتقديم مبلغ بليون دولار دعماً لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية على أساس سنوي حتى نهاية عام ٢٠٢٠. وتم تمديد ولاية بعثة الدعم الوطيد، التي توفر الدعم في مجالات التدريب والمشورة والمساعدة إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، إلى ما بعد عام ٢٠١٦. وتتقدم بالامتنان بصفة خاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتقديمها النصيب الأكبر من الدعم.

وفي أقل من أسبوعين، سوف تجتمع أفغانستان مع شركائنا الدوليين في مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان لاستعراض النطاق الكامل للشراكة المستقبلية والتوصل إلى قرارات هامة بشأنها. وسوف تقدم حكومة الوحدة الوطنية معلومات مستكملة شاملة عن المسار الإيجابي لجهودنا الإصلاحية، التي أجريت على أساس إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة. ونتطلع

التي حققتها حكومة بلدي بقيادة السيد محمد أشرف غني أحمد زاي، الرئيس المنتخب لجمهورية أفغانستان الإسلامية. إننا نهدف في أفغانستان إلى تعزيز روح المشاركة والتعاون على الصعيد الوطني بحيث نأخذ في الاعتبار رغبات وإرادة المواطنين الأفغان. واستناداً إلى التوافق الوطني، تتبادل كل الجماعات والشخصيات السياسية والنخبة الأفغانية داخل الحكومة وخارجها الآن الأفكار بشأن كيفية تعزيز النظام السياسي وحكومة الوحدة الوطنية وكيفية تنفيذ الإصلاحات ضمن إطار مصالحنا الوطنية.

لقد ورثت الأمة الأفغانية إرثاً من النزاع والاضطهاد والتمييز وعدم المساواة. ونعتقد أن الديمقراطية هي الحل الأفضل لهذه المشاكل لأنها توفر الأساس الوحيد لضمان العدالة والمساواة ولتمكين المجموعات الاجتماعية والسياسية من أن تكون ممثلة تمثيلاً كافياً. ولدينا دستور عصري ينص على هذا الهدف، وتنفيذ هذا الدستور بالكامل هو السبيل الوحيد لضمان الاستقرار السياسي في مجتمعنا.

وقد سجلت حكومتنا إنجازات كبيرة في مجالات مختلفة على مدى السنتين الماضيتين، بما في ذلك خفض معدل وفيات الأمهات والأطفال، وزيادة فرص الحصول على التعليم، وتحسين الحريات الأساسية، وتعزيز قطاعي الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات، وتحسين سيادة القانون والحفاظ على العدالة وحقوق الإنسان. ،على الصعيد الدولي، تتمتع حكومتنا بالمكانة اللاتفة بها، بعد أن أثبتت أنها شريكة جديرة بثقة العديد من البلدان المنخرطة في أفغانستان والتي تستثمر في أمن واستقرار البلد.

ونحن لا ندخر أي جهد في تنفيذ التزاماتنا بالإصلاح. ونواصل جهودنا المدروسة والمنتظمة للقضاء على الفساد، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وإجراء الإصلاح القضائي، وتعزيز تمكين المرأة، وكفالة فعالية تقديم الخدمات للمواطنين، واعتماد معايير

المجتمع الدولي إلى التركيز على القضاء على الملاذات الآمنة للإرهابيين الموجودة خارج البلد. ونحث الدول على أن تنفذ بأمانة تعهداتها الدولية بمكافحة الإرهاب وعلى تجنب السياسة المزدوجة التي تميز بين الإرهابيين الأحيار والإرهابيين الأشرار، الأمر الذي يقوض النظام الدولي.

أين كان القادة السابقون لحركة الطالبان والقاعدة يقيمون، وأين قتلوا؟ وفي هذه اللحظة تحديداً، أين يوجد قادة حركة طالبان وشبكة حقاني؟ أين وكيف يجري تدريب الإرهابيين وتجهيزهم وتمويلهم على شن حرب شاملة؟ لقد طلبنا مرارا من البلد المجاور لنا باكستان تدمير الملاذات الآمنة المعروفة للإرهابيين، لكننا للأسف لم نشهد أي تغيير في الوضع حتى الآن. تنشُد أفغانستان دائما العلاقات السلمية مع جميع بلدان المنطقة، لكن حكومة الوحدة الوطنية تحتفظ بالحق في القيام بكل ما هو ضروري للدفاع عن شعبنا وحمايته.

لقد أبقينا أيضا أبواب السلام والمفاوضات مفتوحة أمام عناصر حركة الطالبان وغيرها من الجماعات المعارضة المسلحة المستعدة لبذ العنف، والعودة إلى الحياة السلمية والتقيّد بدستورنا. وفي هذا الصدد، هناك اتفاق سلام على وشك التوقيع عليه بين حكومتنا والحزب الإسلامي. وسيكون ذلك خطوة هامة لإحراز التقدم في عملية السلام خاصتنا.

نحن نعتقد أن مجموعة التنسيق الرباعية بشأن عملية السلام والمصالحة الأفغانية - التي تتألف من أفغانستان، وجمهورية الصين الشعبية، وباكستان، والولايات المتحدة، يمكن أن تظل منبرا مفيدا لمواصلة جهود السلام طالما تعمل حكومة باكستان بحسن نية للاضطلاع بالتزاماتها والوفاء بها في إطار معايير خريطة طريق المجموعة.

وعلى الرغم من التحديات الأمنية، قد حافظت أفغانستان دائما على نهج إيجابي إزاء علاقاتنا مع جميع بلدان المنطقة والعالم الإسلامي. ونعتبر البلدان الإسلامية أفضل شركائنا

إلى أن يقدم شركاؤنا الدوليون تعهدات جديدة بالمساعدة على أساس الإطار الوطني الأفغاني للسلام والتنمية.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، فإن استمرار الحرب غير المعلنة ضد أفغانستان والحاجة إلى الأمن ما زالا يشكلان تحديين خطيرين لحكومة الوحدة الوطنية، إذ لا يزال شعبنا يتعرض للهجمات الشرسة للجماعات الإرهابية. هناك حاليا أكثر من ١٠ جماعات إرهابية تقاتل ضدنا في أفغانستان، أرسلت من خارج البلد بهدف عرقلة جهودنا لبناء الدولة ومنع إرساء السلام والاستقرار. وأحد أهدافها الرئيسية هو قمع الديمقراطية وحرية الكلام ووسائل الإعلام الحرة والمستقلة. لهذا السبب يتعرض الصحفيون الأفغان للتهديدات الخطيرة أثناء تغطية الأحداث في ساحات القتال وخلال الهجمات الإرهابية. تطلب أفغانستان من الأمم المتحدة تعيين ممثل خاص لسلامة الصحفيين، يركز على حماية جميع الصحفيين، بمن فيهم الذين يعملون في أفغانستان.

خلال الشهور العديدة الماضية، هاجمت الجماعات الإرهابية، بما في ذلك حركة الطالبان وتنظيم داعش، اللذين ما زالا يتمتعان بدعم أجنبي، مظاهرة مدنية سلمية لحركة التنوير في ساحة دهمزنك في كابل، وقتلت العشرات من شباننا وصفوتنا المتعلمين. كما وهاجمت هذه الجماعات الجامعة الأمريكية في أفغانستان وغيرها من المرافق المدنية، مما أدى إلى مقتل المئات من المدنيين الأبرياء. استنادا إلى الأدلة المتوفرة، قد جرى تخطيط وتنظيم هذه الهجمات من الجانب الآخر من خط دورانند، داخل الأراضي الباكستانية.

هذا العام، حاولت حركة الطالبان السيطرة على مناطق أخرى في البلد، ولا سيما في مقاطعات قندوز وهلمند، لكن واجهتها قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. نتيجة لذلك، قُتل أو أُسر المئات من المقاتلين المتطرفين لحركة الطالبان وتنظيم داعش، وكان العديد منهم من المقاتلين الأجانب. نحن ندعو

إن أفغانستان وكل بلدان منطقتها تواجه تهديدات مشتركة وتتقاسم مصالح مشتركة. ويجب أن تتضافر جهودنا وأن نتعاون في مكافحة التهديدات المشتركة، وتشمل الإرهاب والتطرف والمخدرات والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والتخريب. وإنشاء بنى تحتية إقليمية للسكك الحديدية والمرور العابر للطاقة والتعدين والتجارة والنقل من شأنه أن يهيئ لنا فرصة هامة للتعاون الاقتصادي المشترك.

وأفغانستان التي تقع في مفترق طرق مهم للتجارة والنقل والأنشطة الاقتصادية، يمكن أن تربط بين جنوب ووسط آسيا وتصل الشرق الأوسط بشرق وجنوب آسيا. وقد أحرزت أفغانستان تقدماً كبيراً من خلال مشاريع مثل خط أنابيب تركمانستان - أفغانستان - باكستان - الهند، ومشروع نقل الكهرباء والتجارة بين وسط آسيا وجنوبها؛ وممر لايبس لازولي؛ وممر لخطوط السكك الحديدية بين الصين وإيران وأفغانستان ووسط آسيا؛ وأقمنا تعاوناً مع إيران بشأن ميناء شاباهار. وتنفيذ تلك المشاريع سيسمح لأفغانستان بالوصول إلى الأسواق الدولية وتحسين التوصل بين بلدان المنطقة.

ومن خلال احترام مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى؛ وتجنب استخدام القوة في حل النزاعات؛ واحترام السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية؛ وتبادل المعارف والعلوم والتكنولوجيا؛ والأهم من ذلك، تعزيز السلم والأمن والاستقرار الدائمين، يمكننا أن نهيئ المجال للنمو الاقتصادي لجميع بلدان منطقتنا. ولذلك، ندعو كل البلدان المجاورة للتعاون معنا في توفير الأمن والاستقرار شتى أنحاء المنطقة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦، أصبحت أفغانستان أول دولة عضو في الأمم المتحدة بعد البلدان الإحدى والخمسين المؤسسة، ومنذ ذلك الحين التزمت رسمياً بتعهداتها الدولية. وخلال السنوات الست عشرة الماضية، كنا بمثابة نقطة التقاء للمجتمع الدولي. في هذا الصدد، وباسم الأمة

ونسعى إلى تعزيز روابطنا الثقافية والاجتماعية والاقتصادية واستخدام خبرتنا لتعزيز السلام والتعايش وتقديم تفسير معتدل للإسلام. وفي هذا الصدد، نرحب بالاستعداد الصريح لمنظمة التعاون الإسلامي وأي بلد إسلامي للمساعدة على تعزيز جدول أعمال السلام في أفغانستان.

وأود أن أضيف أن الإسلام دين واضح الفكر والثقافة والحضارة والتاريخ ويحترم الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان وحرياته والسيادة الوطنية النابعة من إرادة الشعوب، كما أنه ينبذ الظلم والإقصاء والكراهية والتطرف والعنف بكل أنواعه. إن الأشخاص والجماعات الذين يلجأون إلى العنف والإرهاب والقتل تحت أي مسمى لا علم لهم بروح هذا الدين الإنساني، وهم في واقع الأمر يستخدمون الإسلام أداة لتحقيق مآربهم الخبيثة. كيف يمكن للإسلام أن يسمح بالإرهاب والهجمات الانتحارية، أو إزهاق أرواح الآلاف من الأبرياء، في حين أنه يعتبر الإنسان خليفة الله في الأرض، وأسبغ عليه الكرامة ومنحه بصيرة سماوية في آيات القرآن الكريم؟ كما أن الإسلام يعتبر من قتل نفساً بريئة كأنما قتل الناس جميعاً. ومنتظر من العلماء المسلمين البارزين الذين سيشاركون قريباً في مؤتمر هام في مكة المكرمة مواصلة توضيح الصورة الحقيقية للإسلام وإعلان إدانتهم للإرهابيين والمتطرفين باسم ديننا العظيم.

ولكي يتحقق التعاون على الصعيد الإقليمي، لا بد أن تنعم المنطقة بالاستقرار. والسياسة الخارجية لأفغانستان مبنية على أساس تهئية مجتمع آمن قائم على الاقتصاد. وأفغانستان عضو نشط في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومكتب الشؤون الإنسانية التابع للجماعة الأوروبية، كما أنها عضو مراقب في منظمة شنغهاي للتعاون، وتسعى للقيام بدور فعال في تنشيط برنامج التعاون الإقليمي في إطار عملية قلب آسيا - اسطنبول.

ونعتقد أن الجهود الجادة في مكافحة الإرهاب والتطرف تحتاج إلى تخطيط شامل ودقيق لعشرين عاماً قادمة على الأقل. وأفغانستان، التي تقف على خط المواجهة في تلك المعركة، ينبغي أن تحظى باهتمام خاص من المجتمع الدولي في هذا الشأن.

وكان من نتائج العنف والتطرف التي لا تحمد عقبها تلك الموجة الجديدة من الهجرة خلال العام الماضي، والتي باتت تمثل تحدياً دولياً جماً. ونحن نشكر البلدان التي تقدم الدعم للمهاجرين الأفغان، وخاصة ألمانيا وغيرها من البلدان الأوروبية التي رحبت باللاجئين الأفغان بأذرع مفتوحة وروح إنسانية ودودة. وندعو الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أيضاً إلى اعتماد نهج جديد إزاء ذلك التحدي الدولي ومساعدة بلدان المنشأ على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة والدافع إليها، وخاصة الظواهر التي تنذر بالسوء كالحرب والفقر والامية.

وإذا ما ألقينا نظرة على الظروف العالمية، سيبتين لنا أن الظلم والتهديد والعنف والتزاع ما زال يهدد الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم. فقد رأينا صور الدمار والإرهاب في سوريا. ونعلن دعمنا الكامل لإيجاد حل شامل للتزاع السوري يعبر عن إرادة جميع السوريين. ونأمل أيضاً أن نرى حلاً شاملاً وسلمياً للتزاع في اليمن.

ونحن نؤيد جهوداً دولية جديدة لحل قضية فلسطين وإدراك الشعب الفلسطيني الباسل والنبيل لحقوقه المشروعة، بما في ذلك الحق في أن تكون له دولة مستقلة. وندعو كل الأطراف إلى الشروع في محادثات مباشرة وصولاً إلى حل مستدام يقوم على مبدأي السلام والتعايش السلمي.

وأفغانستان تؤيد الاتفاق التاريخي بين بلدان مجموعة ١٥+١ وجمهورية إيران الإسلامية بشأن البرنامج النووي الإيراني في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة، وترى أن تنفيذ هذا الاتفاق سيكون خطوة بناءة لاستعادة السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة والعالم.

الأفغانية، أود أيضاً تقديم الشكر للأمم المتحدة وتسليط الضوء على الدور المركزي الذي اضطلعت به في تيسير الدعم الدولي الفعال لتحقيق الاستقرار والرخاء في أفغانستان. وفي السنوات الأخيرة، وقعنا وثائق للتعاون استراتيجي الطويل الأجل مع ٢٠ من حلفائنا، من بينهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، الذين أعلنوا عن دعمهم القيم لسياسات الحكومة الأفغانية وقراراتها في مؤتمرات هامة عقدت في بون وطوكيو ولندن وشيكاغو ووارسو.

وأفغانستان، شأنها شأن الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، جادة وحازمة في محاربتها للتطرف والعنف، وستواصل مكافحتها لتلك الظاهرة المشؤومة. وكنا لسنوات طويلة تقف في مقدمة البلدان على جبهة المعركة ضد الإرهاب، وقدمنا تضحيات كبيرة دفاعاً عن القيم المشتركة للبشرية. وفقدنا الكثير من الشخصيات الوطنية المرموقة، ومنهم الشهداء أحمد شاه مسعود والأستاذ برهان الدين رباني والأستاذ عبد العلي مزارى وعبد الحق، فضلاً عن مئات من العلماء وأعضاء البرلمان والمسؤولين والصحفيين وأعضاء النخب السياسية.

ونحن نرى أن الإرهاب والتطرف أصبحا يشكلان تهديداً عالمياً لسلام العالم. ورأينا بوادر التطرف تظهر في أشكال مختلفة في شتى أنحاء أوروبا وأمريكا، وحوادث الهجمات الإرهابية في العديد من بلدان العالم نظراً لحجم تلك التهديدات، فإن التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب والتطرف لن تكون كافية أو ناجحة ما لم تعتبر التدابير الفعالة والشاملة التي تشمل كل الجوانب السياسية والثقافية والاقتصادية وحتى العسكرية ضرورة استراتيجية عالمية.

عاد نائب الرئيس السيدة كاسيسي - بوتا (زامبيا) إلى مقعد الرئاسة

وينبغي للأمم المتحدة عقد مؤتمر دولي حول مكافحة التطرف بهدف وضع إطار قانوني جديد لمكافحة الإرهاب.

أصطحب السيد ساروار دانيش، نائب رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية، من المنصة.

خطاب السيد دونالد تَسْكَ، رئيس المجلس الأوروبي

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس المجلس الأوروبي.

أصطحب السيد دونالد تسك، رئيس المجلس الأوروبي، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني كثيرا أن أرحب بمعالي السيد دونالد تسك، رئيس المجلس الأوروبي وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد تَسْكَ (المجلس الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): لقد وقفتُ هنا في العام الماضي لأؤكد للجمعية العامة أن الانعزالية لن تكون أبدا سياسة لأوروبا (انظر A/71/PV.16) ولم أغير رأيي هذا على الرغم من صعوبة الاثني عشر شهرا الماضية بالنسبة للاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص. وستواصل أوروبا دائما الدعوة إلى عالم حر ومفتوح تحكمه سيادة القانون ويتسنى فيه للأمم من الاتجار وتحقيق النمو معا، بدلا من العيش في حالة من النزاع والكيد وعدم الثقة. ونأخذ القيم التي أنشئ عليها الاتحاد الأوروبي على محمل الجد، بل نعترم السعي إلى تعميم تلك القيم على صعيد الساحة الدولية. وإذا فشلنا في تحقيق ذلك، فسوف يؤول العالم إلى مزيد من الاضطراب، مع التنويه إلى أن أول الضحايا هم دائما الأكثر ضعفا وفقرا.

وتشهد هذه المنظمة عملية اختيار قيادة جديدة في الوقت الحالي. وتتيح لنا تلك العملية الفرصة للتفكير الصريح في نوع النظام الدولي القائم اليوم وذلك الذي نصبو إليه في المستقبل. وأعلم بصفتي مؤرخا لماذا فشلت عصبة الأمم في مهمتها المتمثلة في حماية السلام والأمن الدوليين. فقد أصيبت بالعجز

وفيما يتعلق بالبرامج النووية، أود أن أضيف أننا نرى أن تجارب الأسلحة النووية التي تجريها جمهورية كوريا الشمالية تشكل خطرا على المنطقة وأن من شأنها أن تهدد السلم والأمن الدوليين أيضا.

ومنذ عام ٢٠٠١ حين بدأت أفغانستان فصلا جديدا في تاريخها الحديث، تمكنت من استعادة مكاتنها التاريخية بين الأعضاء المسؤولين في أسرة الأمم الممثلين في الجمعية العامة. وقد أثبتنا بالأقوال والأفعال التزامنا الكامل والثابت بالتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأسهمنا بدورنا الواجب في تعزيز السلام العالمي والعدالة وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وقدّمنا في ذلك السياق ترشيحنا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. وندعو بكل مشاعر الود والاحترام جميع أصدقائنا والدول الأعضاء إلى دعم ترشيحنا في الانتخابات المقبلة.

وفي الختام، أود أن أعرب مجددا باسم الشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية، عن امتناننا العميق لجميع شركائنا الدوليين الذين وقفوا إلى جانبنا في سعينا لتحقيق السلام والأمن والازدهار خلال السنوات الـ ١٦ الماضية، وأخص بالشكر قوات منظمة حلف شمال الأطلسي والقوة الدولية للمساعدة الأمنية لتضحياتهما أثناء الحرب على الإرهاب في أفغانستان. وقد قطعنا معا شوطا طويلا في ذلك السعي، ولكن مما لا شك فيه أن مهمتنا لم تنته بعد. ونتطلع إلى استمرار دعم الجمعية على مدى السنوات المقبلة، وما زلنا على ثقة في تحقيق الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها معا.

وأود أن أشدد مرة أخرى على التزام أفغانستان الراسخ بتحقيق عالم يسوده السلام والوثام والعدالة والطمأنينة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية على البيان الذي أدلى به من فوره.

نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) لإيجاد قواعد مستدامة وعادلة لتنظيم الهجرة العالمية. ويعطينا هذا الإعلان الأمل في أن تشكل المبادئ نفسها التي كانت في صميم استجابتنا أساسا أيضا للاستجابة العالمية لأزمة اللاجئين.

وسوف تواصل أوروبا العمل بصورة نشطة حيثما كان نشوب الحرب وشيكا أو كانت مستعرة بالفعل. وسيكون السلام هدفنا الرئيسي دائما. ويصح ذلك على الحروب الأهلية الدائرة في الشرق الأوسط أو أفريقيا تماما مثلما يصح على التجارب النووية والمنازعات الإقليمية في آسيا، بل يصح أيضا على حدودنا التي شنت فيها روسيا هجوما على أوكرانيا. وما وراء حدودنا، فإننا نشعر بالقلق الآن إزاء النزاعات في سوريا وليبيا وأفغانستان، حيث أصبح وجود الدولة نفسه عرضة للخطر. وندعم تماما، بل نحن على أهبة الاستعداد للمشاركة في عمل الأمم المتحدة الرامي إلى دفع الأطراف إلى طاولة المفاوضات في سوريا وليبيا. ويعتزم الاتحاد الأوروبي - في غضون بضعة أسابيع فحسب وبالاتسار مع الحكومة الأفغانية - استضافة مؤتمر دولي في بروكسل. وسيكون ذلك فرصة فريدة بالنسبة لبقية العالم لتبدي فيها اهتماما بدعم استقرار أفغانستان وتعزيز الاستقرار المنطقية برمتها.

وشهدنا في هذا العام أيضا ارتفاع موجة الإرهاب في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك ضد السكان في أوروبا، بفعل العديد من المنظمات الإرهابية، ولا سيما من قبل داعش. ويعدُّ بناء شبكة استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب أمرا رئيسيا، بما في ذلك في منع التطرف ومواجهة مسألة المقاتلين الأجانب وتمويل الإرهاب. وتواصل أوروبا العمل مع الشركاء من آسيا إلى الخليج ومنطقة الساحل على بناء القدرات العالمية لمكافحة التطرف العنيف.

ونحن نعكف على تحسين حدودنا لكفالة عدم تمكن الإرهابيين من عبورها أو معاودة الدخول عبرها، ونعمل مع

والشلل من جراء القصور الذاتي والاستسلام ثم الجبن أخيرا. وأستطيع - بصفتي سياسيا - أن أرى ظواهر مماثلة في كل مكان اليوم. ويعزى ذلك إلى تزايد الخوف - الخوف من الحرب والإرهاب والغرباء. وتجعل العولمة هذا الخوف أكثر عدوى وقوة. فهو ينشئ رابطا خطيرا بين مشاعر القلق في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا. ومن الأمثلة على ذلك، من بين أمور أخرى، نسخة داعش من الإسلام التي تبث الرعب من جاكارتا إلى نيس، ومن تونس إلى بروكسل، ومن سرت إلى أورلاندو.

وما أن يتمكن الخوف من النفوس حتى تنفر الأمم عن بعضها البعض على نحو متزايد. وبالتالي، فإن ما نحتاج إلى القيام به هنا والآن هو استعادة الشعور بالأمن، وهو حاجة أساسية لجميع البشر، ولا يقل أهمية عن الحاجة إلى الحرية. ولا شيء يبين ذلك التحدي أكثر من مسألة حماية اللاجئين والتشريد الجماعي للأشخاص عبر الحدود. وقد واجهت أوروبا على مدى الأشهر القليلة الماضية أزمة لاجئين هائلة بصورة استثنائية. مع ذلك، وفي جميع إجراءاتنا الرامية إلى حل مشكلة اللاجئين، فقد كان دافع الاتحاد الأوروبي التعاطف والاستعداد لتقديم المساعدة إلى من هم في حاجة إليها حتى وإن أدار العالم ظهره للأزمة وغض الطرف عنها. وما تزال استعادة النظام في حدودنا الخارجية، واسترداد السيطرة من يد المهربين، فضلا عن إبداء الاستعداد لمساعدة اللاجئين في محتهم، أولويات قصوى بالنسبة لنا.

ولذلك السبب، أنفقنا بلايين اليورو لتمويل المساعدة الإنسانية وما زلنا على استعداد لإنفاق المزيد في الأشهر والسنوات القادمة. ونأمل بل نتوقع أن يبدأ التضامن العالمي الآن ويسهم في توفير الصحة والتعليم وفرص العمل للملايين من الأشخاص المشردين حاليا، فضلا عن زيادة إعادة توطينهم. وفي ضوء ذلك، فإننا ندعم العمل الذي بدأ الآن بموجب إعلان

اصطحب السيد دونالد تاسك، رئيس المجلس الأوروبي،
من المنصة.

خطاب السيد بيترو بوروشينكو، رئيس أوكرانيا

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية
الآن إلى خطاب رئيس أوكرانيا.

اصطحب السيد بيترو بوروشينكو، رئيس أوكرانيا، إلى
قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية
العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بيترو
بوروشينكو، رئيس أوكرانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية
العامة.

الرئيس بوروشينكو (تكلم بالإنكليزية): باسم أوكرانيا،
أهنئ تهنئة صادقة السيد بيترو تومسون على انتخابه رئيساً
للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. وأنعهد بدعم
أوكرانيا الكامل لكل مساعيه.

في واحدة من أسوأ سنوات القرن العشرين، كتب
إرنست هيمغواي رواية إنسانية ملهمة. وقد اقتبس أبيات
للشاعر الإنكليزي جون دون في مستهل روايته:

”الإنسان ليس جزيرة معزولة،

فكل إنسان جزء من القارة،

و جزء من الكل؛

...

وموت أي إنسان ينتزع بعضاً مني،

لأني ذائب في البشرية“.

المجتمعات المحلية للحيلولة دون سقوط الشباب فريسة لداء
الكراهية. وسيطاننا هذا التهديد جميعاً عاجلاً أو آجلاً، ولهذا
ينبغي لنا الاستفادة بشكل أفضل من الأمم المتحدة لمكافحة
معاً.

إن الاتحاد الأوروبي هو أكبر مانح في العالم لمعونات
التنمية والمعونة الإنسانية، وهذا لن يتغير. ويمكن أن تدفع
أهداف التنمية المستدامة عجلة إصلاح النظام الدولي بإتاحة
الفرصة لمعالجة مشاكل كثيرة في عملية واحدة، - انعدام الأمن
والفقر وتخلف النمو وتغير المناخ والهجرة العشوائية. ونسعى
في نهاية المطاف إلى نظام يكفل أن يحصل الجميع على حصة
عادلة من فوائد العولمة.

وأخيراً، أود أن أتكلم بإيجاز عن الكفاح ضد تغير المناخ،
والذي يلتزم الاتحاد الأوروبي به التزاماً كاملاً. وقد وضعت
أوروبا سياسات شاملة تخصّص تغير المناخ منذ سنوات. ونعمل
في الوقت الحاضر لإعداد القوانين التي ستمكننا من بلوغ هدفنا
الطموح لعام ٢٠٣٠. وسنتهي من عملية التصديق على اتفاق
باريس قريباً. وتصديق أكبر دولتين من حيث الانبعاثات عالمياً
على الاتفاق مبكراً هو مؤشر إيجابي. وهذا يبين أن الاستعداد
للاضطلاع بالمسؤولية عن مستقبلنا المشترك لا يقتصر على
أوروبا. ويحدوني الأمل في أن يتسع نطاق هذا الاتجاه.

وأودّ أن أقول شيئاً آخر في النهاية: أشعر بأن الناس
العاديين يُحسّون بأن هناك تغييراً كبيراً قادماً. وينبغي أن
نصغي. وينبغي أن نفهم. وينبغي أن نتوقع، لا أن نردّ وحسب.
ومهمتنا هي معرفة الاتجاه مجدداً واستعادة الثقة وإعادة الشعور
بالنظام. إن العولمة بحاجة إلى قواعد موثوقة لجعلها مستقرة
وعادلة، سواء كنا نتكلم عن التجارة أو الهجرة أو الأمن.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن
الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس المجلس الأوروبي على
البيان الذي أدلى به للتو.

ولا أرى إلا طريقتين للخروج من هذه الحالة: إما أن نعترف بهذه المشكلة ولا ندخر أي جهد للتصدي لها على أساس القيم والمبادئ المشتركة، وإلا فإننا نخدع أنفسنا بوهم الاستقرار ونغض الطرف عن حقائق بديهية ونترك مستقبل الأمم المتحدة - هذا المحفل الفريد للعمل المشترك - تحت رحمة طرف واحد ينتهك بشكل صارخ ميثاق الأمم المتحدة. وإذا اخترنا الخيار الثاني، فإننا سنقع في خيبة أمل شديدة قريباً.

إن ثمن قصر النظر هذا معروف منذ زمن طويل: إنه الأرواح البشرية. وفي القرن الماضي، دفعت البشرية ثمناً باهظاً في أعقاب الحربين العالميتين: إزهاق أرواح حوالي ٧٠ مليون إنسان. ألا يكفي ذلك؟

وبالتالي، أود أن أكرر التأكيد على أنه لم يعد بوسعنا أن نتحمل جمود مجلس الأمن بشأن القضايا الرئيسية للسلم والأمن الدوليين. إن الحد من استخدام حق النقض في صنع القرارات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وحلها ينبغي أن يصبح من المهام ذات الأولوية في سياق إصلاح مجلس الأمن. وينبغي أن يصبح وقف استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية، وكذلك في الحالات التي تكون فيها دولة عضو في مجلس الأمن طرفاً في النزاع، قاعدة راسخة دون استثناءات. ويجب أن يصبح المجلس هيئة تمثيلية ديمقراطية حقاً خالية من آثار الماضي.

وهناك حاجة ماسة لجعل منظمنا قادرة على التصدي بفعالية لأعمال العدوان وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وإلا فلن تتمكن أي دولة عضو في الأمم المتحدة من التمتع بالأمن والتنمية المستدامين.

وهناك تهديد آخر للسلم والأمن الدوليين يتطلب اهتماماً عاجلاً من المجتمع الدولي، ألا وهو، الحروب المهجينة. وبصفتي

تجسّد هذه الكلمات جوهر التحول الأخلاقي والتاريخي الذي خضعت له البشرية في أعقاب الحربين العالميتين في القرن العشرين.

وقد دخلنا الألفية الثالثة بشعور جديد وقوي بالوحدة بوصفنا بشراً، بحيث لا يوجد شيء اسمه "ألم شخص آخر". فماذا حدث لهذا الشعور؟ وأين اختفى؟ ومن أين أتى الدافع لعزل المرء نفسه على جزيرة؟ ولماذا يصل السياسة الجدد إلى مقاليد السلطة في مختلف القارات وهم يدعون إلى تجاهل آلام الآخرين؟ ولماذا استقر مذهب الشك الذي لم يُر مثله منذ زمن رواية هيمنغواي في حياتنا تحت غطاء البراغماتية؟ وما الذي يجعل الشر قوياً جداً والخير ضعيفاً جداً في أيامنا هذه؟ "الإنسان ليس جزيرة" - هذا يتعلق أيضاً بمن هم في السلطة.

وهذا يتعلق أيضاً بمنظمتنا.

ويشهد العالم اليوم زيادة في عدم الاستقرار على نحو مطرد. وقد تضرر بعض الناس أكثر من البعض الآخر. ولكن لم يحدث قط منذ نهاية الحرب الباردة أن تم تحدّي القواعد والمبادئ الدولية من جانب واحد على هذا النطاق وبمثل هذه الوحشية. ولم يحدث قط أن أصبح ميثاق الأمم المتحدة، الوثيقة التي تستند إليها مسؤوليتنا للحفاظ على النظام العالمي، موضع تساؤل. ولم يحدث قط أن كان عضو في مجلس الأمن منتهكاً رئيسياً لميثاق الأمم المتحدة وأن يكون في نفس الوقت محرّضاً على نزاع ومشاركاً نشطاً فيه، ووسيطاً فيه أيضاً.

ونتيجة لذلك، لم يعد عدم الاستقرار العالمي موضوع مناقشة أكاديمية، بل في الواقع أكبر تهديد يواجه البشرية في الوقت الحاضر. إن مستقبلنا ومستقبل أطفالنا ومنظمتنا يتوقف مباشرة على كيفية تمكننا من التغلب على هذا التهديد.

- ردا على التجربة النووية لكوريا الشمالية هو اختبار آخر لنا جميعا. ويجب ألا نسمح بغرق العالم في سباق جديد للتسلح النووي. إذ يتطلب عدم الاستقرار العالمي الهائل والتحديات الأمنية المتزايدة على نحو متزايد قيادة قوية في الدول وفي المنظمات الدولية على السواء. والأمم المتحدة ليست استثناء. هذا العام سنقوم بتعيين الأمين العام المقبل. وأعتقد أن المرشح لهذا المنصب الهام إضافة إلى مهاراته أو مهاراتها المهنية العالية يجب أن يكون صارما فيما يتعلق باحترام ميثاق الأمم المتحدة ومستعدا لأن يستخدم بحزم كافة الأدوات المتاحة له أو لها بما في ذلك تلك المنصوص عليها بموجب المادة ٩٩ من الميثاق في حالة وجود تهديد للسلام والأمن. وتوقع أن يقوم مجلس الأمن والجمعية العامة على السواء باتخاذ الخيار السليم. وأوكرانيا بوصفها حاليا عضوا غير دائم في مجلس الأمن ستعمل باستمرار من أجل تحقيق هذه الغاية.

لقد شهدنا هذا العام سلسلة من الهجمات الإرهابية البشعة في أفغانستان وسورية والعراق وبوركينا فاسو وتركيا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وأوكرانيا. والقائمة تطول للأسف. إن محالب الإرهاب تنتشر في المزيد من البلدان والقارات. ومن الواضح أن هذا التهديد الواسع النطاق لا يمكن التصدي له إلا من خلال الجهود المشتركة. وفي هذا السياق يجب أن تصبح حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية مسعانا المشترك. والأعمال المصرفية والمالية والاتصالات السلوكية واللاسلكية، وخدمات الطوارئ، والنقل الجوي والسكك الحديدية وجميع إمدادات الطاقة والمياه ستكون كلها معرضة للخطر. بل الأسوأ من ذلك أن تحصد الهجمات الإرهابية أرواح العديد من الضحايا من بين السكان المدنيين.

وسنواصل الدعوة إلى اتخاذ إجراءات في مجلس الأمن استجابة لهذه المشكلة المتنامية. وفي هذا الصدد نرحب بمبادرة المملكة المتحدة بعقد اجتماع وزاري لمجلس الأمن لمناقشة

رئيس دولة أصبحت حقل تجارب لأساليب جديدة للحرب الهجينة، سبق لي أن لفت انتباه المجتمع الدولي إلى هذا التهديد خلال الدورة السابقة للجمعية العامة.

وخلال العام الماضي انتشرت ممارسة الحروب المختلطة فحسب. وشهد تأثيرها في جميع أنحاء أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وخارجهما. الضغوط السياسية وحملات الدعاية الرخيصة والتدخل في العمليات الانتخابية والقسر الاقتصادي والعمليات العسكرية والتخريبية السرية والهجمات الإلكترونية وإساءة استخدام التدابير الدبلوماسية - هذه هي الأساليب غير التقليدية الحديثة للحرب غير المعلنة. لقد حان الوقت ليعمل مجلس الأمن بحزم وفعالية بشأن هذه المسألة. وأوكرانيا على استعداد لمواصلة مناقشة ما يمكن أن يفعله المجلس للتصدي لهذا التهديد وكيفية القيام بذلك.

وفي ضوء التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية، فإن مستقبل نظام عدم انتشار الأسلحة النووية هو سبب يثير القلق المتزايد لبلدي. وكما هو معروف جيدا، قامت أوكرانيا طوعا بتفكيك ترسانتها النووية، وهي ثالث أكبر ترسانة في العالم في ذلك الوقت، تضم بما بين ٢ ٨٠٠ و ٤ ٢٠٠ من الرؤوس الحربية النووية التكتيكية، مقابل ضمانات الأمن والسيادة والسلامة الإقليمية بموجب مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤ بشأن الضمانات الأمنية. وللأسف ظلت جميع هذه الضمانات حصرا حبرا على ورق. وأود أن أكون صريحا - لم نجتز الاختبار بمذكرة بودابست. وخسر العالم الديمقراطي معركته الأولى في ذلك الوقت. لم يكن الأمر يتعلق بأوكرانيا فحسب بل بمصداقية كافة الاتفاقات.

لكن أوكرانيا بوصفها جهة دولية مسؤولة ملتزمة دائما ولا تزال بالدعوة إلى عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وهكذا فإن اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب وبشكل فعال من جانب المجتمع الدولي - أي مجلس الأمن في المقام الأول

القوة مدججة بالسلاح من جانب روسيا. وهذا ليس من قبيل المبالغة. إذ لديها ٧٠٠ دبابة و ٢٠٠٠ مركبة مدرعة وأكثر من ١٠٠٠ من نظم المدفعية وأكثر من ٣٠٠ من منظومات إطلاق الصواريخ المتعددة. وتواصل روسيا إرسال الأسلحة والذخائر والأفراد إلى أوكرانيا عن طريق الجزء غير الخاضع للرقابة من الحدود الأوكرانية - الروسية برا وعن طريق السكك الحديدية على أساس يومي.

وفي الوقت نفسه لا يزال الجانب الروسي يصير في جميع المحافل، بما في ذلك هنا في الأمم المتحدة على أنه لا علاقة له بكل هذا وأن الروس غير موجودين في أوكرانيا. لا. إنهم هناك، ولا يمكن حتى للقادة السوفيت المغرضين مجازاة الأكاذيب الصريحة والتلاعب الذي ينتهجه الكرملين اليوم. نعم كانوا يهددون العالم باستخدام الأسلحة النووية تماما مثل ما تفعل روسيا الآن. لكن حينما عرضت عليهم لهم الصور الجوية التي التقطتها استخبارات الولايات المتحدة، حتى خروشوف لم يكن بوسعهم سوى الاعتراف بأن الصواريخ السوفياتية كانت منصوبة في كوبا. واليوم ردا على آلاف الصور المتاحة وأشرطة الفيديو وصور السواتل وشهود العيان والأدلة الأخرى على الوجود العسكري الروسي في دونباس، تكرر روسيا مرارا قولها المغرض: "لسنا هناك".

لقد دأبت روسيا على قول نفس الشيء عن شبه جزيرة القرم - "لسنا هناك" - ثم أجرى استفتاء صوري تحت تهديد السلاح الروسي. وقبل بضعة أيام جاء بيان متناقض للرئيس الروسي بأنهم ضموا القرم وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وهذا من الصعب تصوره. هل نشير حقاً إلى نفس الميثاق؟

وهذا ليس مجرد عدم احترام لمبادئ العلاقات الدولية القائمة منذ عقود، وللقواعد القانونية والأخلاقية المدونة وغير المدونة. كما أنه يحط من قدر الدبلوماسية.

التهديدات الإرهابية لأمن الطيران (انظر S/PV.7775). ويجب أن يكون هذا إشارة قوية بأن مجلس الأمن مستعد للتصرف بحزم لمنع المآسي في المستقبل - وهي مآس مثل إسقاط الإرهابيين للرحلة MH-17 التابعة للخطوط الجوية الماليزية فوق دونباس قبل عامين.

لم يتمكن التحقيق التقني الدقيق الذي أجراه فريق دولي من الكشف عن تفاصيل فحسب بل ومن جمع الصورة الكاملة لهذه الجريمة البشعة. وعلينا الآن كفالة التنفيذ السليم لقرار مجلس الأمن ٢١٦٦ (٢٠١٤) بغض النظر عن حق النقض الروسي المخزي لقرار إنشاء محكمة دولية تحت رعاية الأمم المتحدة. ويواصل الفريق المشترك - المؤلف من ممثلين من ماليزيا وهولندا وأستراليا وبلجيكا وأوكرانيا - إجراء التحقيقات الجنائية. ويجب علينا إرساء آلية فعالة لتقديم جميع المسؤولين عن هذه الكارثة إلى العدالة. لا يتمثل واجبنا الأخلاقي في كفالة معاقبة الجناة فحسب بل ومدبري هذه الجريمة الذين قتلوا أوامرهم ٢٩٨ من الأشخاص الأبرياء على نحو مناسب على ما اقترفه.

ومنذ عام ٢٠١٤ استخلصت أوكرانيا الدروس من تجربتها المأساوية بشأن ماذا يعني الإرهاب الذي ترعاه الدول الخارجية. فعنصر الإرهاب للحرب المختلطة غير المعلنة التي شنتها روسيا ضد أوكرانيا واضح. فقد أصبح بدرجة كبيرة جزءا من الروتين اليومي في المناطق المحتلة لمنطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا. تلقت أوكرانيا لأكثر من عامين أدلة دامغة وكثيرة على مشاركة روسيا وأجهزة ومسؤولي الدولة فيها بشكل مباشر في تمويل ورعاية وتنسيق المجموعات الإرهابية التي ارتكبت جرائم لا حصر لها ضد أبناء بلدي.

والحقيقة المروعة هي أن هناك ما يقرب من ٣٨ ٠٠٠ من القوة العسكرية غير المشروعة في دونباس وأن جزءا كبيرا منها من العناصر غير النظامية والمرترقة من روسيا. هذه

الروسية. بدأنا بمقاومة الاحتلال الروسي، مقاومة البلد الذي شن الحرب ضد أوكرانيا.“

ومع ذلك، فقد أعرب عن اعتقاده القوي بأن السلام سيعود قريبا إلى موطنه الأصلي، دونباس، وأن الناس سيعاودون حياتهم العادية.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مرة أخرى على أن أوكرانيا لا تزال ملتزمة بتسوية الحالة في دونباس بالوسائل السياسية والدبلوماسية. نحن أمة مسالمة. لم نكن نعتزم أبدا، تحت أي ظرف من الظروف، بدء أي صراع مع جارتنا. وخلال السنة الماضية، أثبتنا بالفعل أننا مستعدون للمضي قدما في تنفيذ اتفاقات مينسك، وهي خطة السلام الشامل التي تم الاتفاق عليها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وجرى تأكيدها في شباط/فبراير ٢٠١٥.

وما فتتنا على الدوام نواجه مقاومة من الكرملين ووكلائها، الذين يبذلون قصارى جهدهم لتأخير عملية السلام وتحويل المسؤولية عن أعمالهم التخريبية إلى أوكرانيا. نحن نعتمد على روسيا من أجل التخلي عن هذا النهج بغية إعطاء فرصة للتسوية الشاملة. واسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى أن وثائق مينسك تنطوي، عموما، على مبادئ توجيهية واضحة لكل جانب بشأن ما يجب أن يفعله. لقد فعلت أوكرانيا الكثير وهي ستواصل القيام بدورها. والآن حان الوقت لكي تبدأ روسيا ووكلائها في دونباس الأوكرانية بتنفيذ الجزء المتعلق بهم. أطلقوا سراح الأسرى، أوقفوا إطلاق النار، إسحبوا الأسلحة، دعوا المفتشين التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الاضطلاع بولايتهم ومراقبة الحدود الأوكرانية - الروسية دون أي اعتراض أو أي عائق، واسحبوا الأسلحة الروسية والوحدات العسكرية النظامية وغير النظامية.

إن الدولة القائمة بالاحتلال لا تقتصر في أعمالها القتالية على دونباس فحسب. فهي تمارس أيضا سياستها القمعية

وأعتقد أن الوقت قد حان لتعمل منظمنا على وضع ضمانات جادة ضد التجاوزات الخطيرة التي تنال من ثقة المجتمع العالمي على أيدي بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن الضروري وضع آليات لتوثيق أدلة العدوان رسميا من جانب بلد ضد آخر، وتحميل المعتدي مسؤولية واضحة بما يتماشى مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

وهذه هي السنة الثالثة التي يتواصل فيها العدوان على بلدي مع ما يجلب من ألم ومعاناة للشعب الأوكراني. فثمة نحو ٢٤٣٠ شخصا قتلوا، وقضى العدد الكبير منهم خلال السنة الماضية. ومجموع عدد القتلى الذين سقطوا هذا العام نتيجة الحرب التي تشن علينا في قلب أوروبا قد بلغ ٢٥٠٠ فرد من العسكريين و ٧٥٠٠ من المدنيين. وبذلك يكون إجمالي عدد القتلى ١٠٠٠٠ شخص. وثمة مئات الرهائن التي لا تزال في الأسر على نحو غير مشروع في دونباس وفي روسيا.

ولقد شعرت بالصدمة عندما علمت أن هناك تشكيلات مسلحة غير مشروعة تدعمها روسيا في المناطق المحتلة من دونباس أخذت مؤخرا أطفالا كرهائن. وأظهرت فيديو عن استجواب المراهقين الذين تتهمهم بالتآمر والقيام بعمليات تخريبية. إن هذا التصرف لا مكان له في القرن الحادي والعشرين. ونحن ندعو منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى التدخل ومنع إساءة معاملة هؤلاء الأطفال وتعذيبهم.

ومن الروايات الأخرى المحزنة رواية جرت قبل بضعة أيام. هناك رهينة أوكراني متطوع، فولوديمير زيمتشوغوف، أطلق سراحه في نهاية المطاف. فبعد سنة واحدة في الأسر بدون تلقي المساعدة الطبية المناسبة، هذا الرجل الكفيف تماما ومن دون يدين قال كلاما جوهريا عما يحدث في دونباس.

”أنا من مواليد دونباس، وأنتمي إلى العرق الروسي، وكنت عاملا في أحد المناجم. ولكن الناس مثلي في دونباس، المحبون لاوكرانيا، لم تخدعهم الدعاية

إن الناس في هذه الأقاليم لها الحق في الحماية. ومن حق أطفالهم أن يتمتعوا بالحماية. ومن مسؤوليتنا، بوصفنا الأمم المتحدة، توفير الحماية لهم. وإنني أناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة توفير الدعم لمبادرة أوكرانيا. كما نحث الدول الأعضاء على عدم الاعتراف بشرعية الانتخابات الروسية التي جرت قبل بضعة أيام في القرم المحتلة. وإذا اعترفت بها، فسوف تفيد المعتدي وتشجع على المزيد من القمع.

وثمة مشكلة إضافية أخرى ناشئة عن احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم هي عزمها على نشر الأسلحة النووية التكتيكية ووسائل إيصالها في شبه الجزيرة المحتلة. وهذا من شأنه أن يدمر النظام العالمي لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وينتهك بوحشية مركز أوكرانيا غير النووية. علاوة على ذلك، تقوم روسيا باستخدام القرم المحتلة مؤقتا لتنفيذ مشاريع سياساتها العدوانية ليس في أوكرانيا فحسب، ولكن أيضا في سائر أرجاء العالم، بما في ذلك سوريا، حيث تقترن هذه السياسات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. واليوم، يشعر العالم الديمقراطي قاطبة بقلق عميق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان والمعاناة الأليمة للسكان المدنيين في سوريا.

وأعتقد أن التنفيذ الكامل لبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) أمر حيوي من أجل تسوية هذا الصراع الدموي الذي طال أمده. ونسترعي الانتباه بوجه خاص إلى ضرورة إزالة التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية في هذا البلد. وتتمثل أولويتنا العاجلة في تحسين الحالة الإنسانية وكفالة وصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى حلب وغيرها من المدن المحتاجة. ونرحب بالاجتماع الخاص الذي عقده مجلس الأمن بشأن سوريا صباح هذا اليوم (انظر S/PV.7774)، حيث أتيحت لي الفرصة للإعراب عن آرائنا بشأن هذه المسألة الهامة. ويحدوني الأمل في أن تؤدي هذه المناقشة إلى قرارات مجددة وخطوات ملموسة نحو تخفيف محنة السوريين وتحقيق السلام.

في القرم. وبعدها كانت شبه جزيرة القرم مزدهرة وحررة، أصبحت الآن منطقة رمادية يُحرم فيها الناس بالفعل من جميع أشكال الحماية. فقد أقدمت روسيا على تحويل نظامي القضاء والسجون في القرم إلى أداة للقمع. وكما حدث بالفعل مرات عديدة في التاريخ، فإن معظم الضحايا هم من تثار القرم ومن الأوكرانيين. وآخر إضافة إلى هذه الصورة هو الحظر الذي فرضته سلطات الاحتلال الروسي بشأن أنشطة المجلس، وهو هيئة الحكم الذاتي لتثار القرم. ويضاف إلى ذلك الاحتجاز التعسفي الذي تعرض له إلمي يوميروف، نائب رئيس المجلس، في مرفق للطب النفسي لمدة ٢٠ يوما. والواقع أن الممارسة العقابية الشائنة من خلال الطب النفسي، التي كانت تستخدمها آلية القمع السوفياتية على نطاق واسع، عادت الآن لتصبح في خدمة روسيا.

ونحث روسيا على منح المنظمات الدولية لحقوق الإنسان إمكانية الوصول دون عائق، إلى القرم ودونباس على السواء، وعلى تنفيذ قرار المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن قيامها بأعمال الرصد في القرم على المستوى المؤسسي. ويجب توفير الحماية للمقيمين في شبه الجزيرة من التمييز والقمع. ويجب ألا تتكرر الإبادة الجماعية لشعب تثار القرم، الذي تعرض بالفعل لمأساة الترحيل القسري قبل ٧٠ عاما.

وفي أوكرانيا، نقدر تقديرا عاليا إسهام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في معالجة الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في بلدي، بما في ذلك شبه جزيرة القرم المحتلة. وفي هذا العام، نعتزم عرض هذه المسألة على الجمعية العامة وتقديم مشروع قرار ذي صلة بشأن حالة حقوق الإنسان في إقليم جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي المحتلة ومدينة سيفاستوبول. وسوف يشكل مشروع القرار هذا تقييما محايدا لحالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة من جانب أسرة الأمم المتحدة بأسرها.

داخليا. وهو أمر يبدو من الصعب تخيله، ولكن هناك اليوم حوالي ٦٥ مليوناً من الأشخاص المشردين قسراً في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك أكثر من ٢١ مليوناً من اللاجئين و ٣ ملايين من ملتمسي اللجوء، و ٤١ مليوناً من المشردين داخليا. وللأسف، يشمل هؤلاء المشردون داخليا حوالي ١,٨ ملايين من مواطني بلدي الذين فروا من منطقة دونباس، التي كانت تحتلها ودمرتها روسيا.

ولا شك أن مسؤوليتنا الرئيسية هي إنقاذ حياة شعبنا وحماية المحتاجين. ومع ذلك، وبغية التوصل إلى استجابة شاملة لذلك التحدي العالمي، فإن علينا أن نعالج أسبابه الجذرية. وهي تشمل، في المقام الأول، التراعات المسلحة والإرهاب والطائفية والفقر. ويشكل إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، الذي اعتمده الجمعية من فورها بوصفه القرار ٧١/١، خطوة أولى في ذلك الاتجاه. إن حكومة بلدي ملتزمة بحماية المشردين داخليا فيها واتخذت تدابير هامة لتعزيز آلياتها للاستجابة الوطنية، مع إيلاء اهتمام خاص لضمان أن يتمتع المشردون داخليا بوسائل العيش، فضلا عن تحسين فرص حصولهم على الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والعمل.

وقبل سبعين عاماً، قال ونستون تشرشل، وهو أحد الآباء المؤسسين للأمم المتحدة، في كلية وستمنستر في فلتون، ميسوري:

”إن صعوباتنا ومخاطرنا لن تزال بتغاضينا عنها. ولن تزال بمجرد الانتظار لرؤية ما سيحدث؛ ولن تزال بسياسة الاسترضاء.“

تلك الكلمات لم تفقد أهميتها اليوم. وتكتسبت رؤية تشرشل للأمم المتحدة بوصفها عصباً حيويًا للسلام وقاعدة أساسية للسياسات المتعلقة بالعلاقات الدولية التي يجب أن تجابه المغيرين العملاقين، الحرب والطغيان، معنى جديداً في عصرنا. فقد دعانا إلى

وأفريقيا هي القارة الأخرى التي لا تزال تعاني من صراعات عديدة لم تجد حلاً لها، والتي تتطلب اهتمامنا الخاص.

وأخيراً ينبغي أن ينظر إليها كما هي على حقيقتها - فهي قارة تحظى بإمكانات غير مستغلة وفرص لبقية العالم بدلاً من العبء الذي كان لعقود، بعد قرون من الاستعمار والاستغلال. ولن يألو بلدي جهداً في دعم القارة الأفريقية، ويمكن لشركائنا الأفارقة أن يعولوا بشكل كامل على أوكرانيا، بما في ذلك داخل مجلس الأمن.

وبالرغم من التحديات المستمرة التي تواجهها أوكرانيا، فإن بلدي ملتزم التزاماً كاملاً بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها الجمعية العامة في العام الماضي. وسنواصل العمل من أجل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، ولا سيما الأهداف المتصلة بضمان البيئة الصحية وإمدادات الطاقة المستدامة، وتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة الفساد. وأسهمت أوكرانيا، بوصفها عضواً في مجموعة الأصدقاء المعنية بتغير المناخ، في التوصل إلى توافق الآراء على الاتفاق العالمي بشأن تغير المناخ. وأكملنا إجراءات التصديق على اتفاق باريس في وقت قصير للغاية وأودعنا صك تصديقنا خلال حدث اليوم الرفيع المستوى.

وهذا العام، وصلنا أيضاً إلى معلم تاريخي هام، وهو استكمال خطة عمل الأمم المتحدة بشأن تشيرنوبيل، فضلاً عن نهاية عقد الإنعاش والتنمية المستدامة للمناطق المتضررة. ومع ذلك، تقوم حاجة واضحة إلى مواصلة الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من آثار الكارثة في محطة تشيرنوبيل النووية لتوليد الكهرباء واستكمال المشاريع المختلفة.

ويسرني أن أشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتناول المهجرة، وهي حالياً إحدى أكبر المشاكل في العالم. ففي السنوات الأخيرة، شهدنا تحركات جماعية غير مسبوقة للاجئين وملتسمي اللجوء والمهاجرين والمشردين

وبعد سبعين سنة من إنشاء الأمم المتحدة، أحرزنا تقدما كبيرا في التنمية البشرية. واستلهاما للضمانات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، فإن الناس في جميع أرجاء العالم، وفي أفريقيا بصفة خاصة، حققوا الحرية وتقرير المصير مع توسيع نطاق الديمقراطية. وبفضل أوجه التقدم التي أحرزها المجتمع الدولي في التكنولوجيا والعمل الجماعي، قطع العالم خطوات واسعة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والزراعة وقضى على عدد من الأمراض الفتاكة. وخلفنا الحرب الباردة ورائنا، مما يمهّد الطريق أمام المزيد من الفرص للتآزر على الصعيد العالمي. وحتى بين الأمم الفتية مثل كينيا، فإن الابتكارات التكنولوجية مثل نظامنا المعروف باسم M-Pesa لتحويل الأموال وإجراء المعاملات المالية عن طريق الهواتف المحمولة، تفخر بنا قفزة واسعة إلى المستقبل، وتعد بتحقيق المزيد من الرخاء والاندماج. ولكن بالرغم من تلك الخطوات المتميزة، لا يزال التقدم البشري مقيدا بسلسلة من التحديات - التفاوت داخل الدول والمناطق وفيما بينها، والازدهار الذي لا يترجم إلى رخاء للجميع، والفقر، وانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم الاستقرار والهشاشة البيئية المتزايدة. وتستدعي تلك التحديات الهائلة بذل مسعى جماعي من جانب المجتمع الدولي.

واليوم، تبلغ التجارة العالمية لأفريقيا نسبة ٣ في المائة من إجمالي التجارة العالمية. وهي تتألف بصورة رئيسية من النفط الخام، الذي يمثل نسبة ٥٠ في المائة، في حين تتوزع البقية بين المعادن غير المعالجة والمواد الخام الزراعية. وفي غضون ذلك، من المتوقع أن يتجاوز سكان أفريقيا مجموع سكان الهند والصين بحلول عام ٢٠٥٠. وما لم يعكس اختلال تبادلنا التجاري، على سبيل الاستعجال، فإنه سيؤكد الضعف، ويعزز الفقر ويزيد خطر انعدام الأمن وعدم الاستقرار في أفريقيا وبقيّة العالم على السواء. ونحن بحاجة إلى عكس مسار تلك الاتجاهات والاختلالات.

”التقيد بإخلاص بميثاق الأمم المتحدة والسير قدما بقوة رصينة ومنتزعة لا تسعى لأخذ أرض أحد أو ثروته، ولا تسعى إلى فرض رقابة تعسفية على أفكار الإنسان“.

ويحدوني الأمل في أن يظل ذلك النهج مرشدا قويا لنا جميعا. وعلاوة على ذلك، فإن ذلك هو السبيل الوحيد الممكن للحفاظ على منظمنا الفريدة وإنقاذ العالم من كارثة عالمية جديدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس أوكرانيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد بيترو بوروشينكو، رئيس أوكرانيا، من قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد وليام روتو، نائب رئيس جمهورية كينيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب نائب رئيس جمهورية كينيا.

اصطحب السيد وليام روتو، نائب رئيس جمهورية كينيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بفخامة السيد وليام روتو، نائب رئيس جمهورية كينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد روتو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه المستحق لقيادة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين.

القضاء على الفقر بيننا من خلال بناء نظام تجاري عالمي أكثر إنصافاً وتوزيع أكثر إنصافاً للثروة داخل البلدان وفيما بينها.

ونعتقد ونتوقع أن يظل التعاون الدولي في صميم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ولذلك نشير إلى أهمية الشراكات العالمية، وبخاصة الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال. للشراكة دور خاص تظلم به في التعجيل بتحقيق نتائج إنمائية بفعالية ونزاهة وكفاءة قدر الإمكان، مع إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً. ولذلك، فإننا نتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى الثاني للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال الذي سيعقد في نيروبي في وقت لاحق من هذا العام. وأرحب ترحيباً حاراً بحضور جميع الدول الأعضاء.

هناك أولويات معينة توليها حكومة كينيا أهمية كبيرة في تنفيذ رؤية كينيا لعام ٢٠٣٠، وخطة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ومن بين تلك الأولويات مسائل الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة. وشأن العديد من الحكومات في البلدان النامية، فإن تحدي إدماج الشباب والمرأة في مجتمعاتنا واقتصاداتنا لا يزال صعباً، لكن الأدلة واضحة بالنسبة لنا. إذا لم ننجح في تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإدماج الشباب في رؤيتنا وأهدافنا وخططنا، سنفشل فشلاً ذريعاً في تحقيق طموحاتنا. ولهذا السبب لم تبرح كينيا تواصل التركيز على أولويات الشباب والمرأة، بما في ذلك بناء وتمويل برامج خاصة لإدماجهم ودمجهم على نحو تام.

وفي مسألة ذات صلة، تجدر ملاحظة الإنجازات الرائعة للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وهذا هو السبب في أن الحكومة تعهدت الأسبوع الماضي بالتبرع بمبلغ ٥ ملايين دولار للدورة الخامسة من دورات تجديد موارد الصندوق العالمي. وعلاوة على ذلك، فإننا تعهدنا أيضاً بتقديم مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونحن ندرك تماماً

وإدراكاً من المجتمع العالمي لتلك التحديات، فإنه قطع التزامات بإبرام اتفاقات بشأن أهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ واتفاق أديس أبابا بشأن خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

من جانبنا، واصلت كينيا الاضطلاع بدور نشط في قيادة الجهود الدولية. وخلال عام ٢٠١٦، استضافنا ثلاثة مؤتمرات دولية هامة تسعى إلى إيجاد حلول مستدامة للتحديات العالمية. أولاً، استضافنا جمعية الأمم المتحدة للبيئة في أيار/مايو لمناقشة التحديات الراهنة لبيئتنا العالمية. ثانياً، استضافت كينيا الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تموز/يوليه. وركز المؤتمر على القضايا الملحة المتصلة بالتجارة العالمية والتنمية الاقتصادية. ثالثاً، شاركنا في الشهر الماضي فقط، في آب/أغسطس، إلى جانب اليابان والاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة البنك الدولي، في استضافة مؤتمر طوكيو الدولي السادس المعني بالتنمية في أفريقيا في نيروبي. وتناول المؤتمر الشواغل المحددة بشأن كيفية تسريع النمو الاقتصادي والاستثمار والتنمية في أفريقيا بغية المساعدة في القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. وحققنا نتائج جيدة من المؤتمرات الثلاثة جميعها. ولا يساورني أي شك في أنها إذا نفذت بالكامل، فإن كل توصية من التوصيات المقدمة ستقطع شوطاً طويلاً نحو تحويل العالم الذي نعيش فيه.

كان اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خلال الدورة السبعين إيذاناً ببدء عهد جديد من التعاون الإنمائي الدولي والتنمية. تعكس أهداف التنمية المستدامة طموحنا وأملنا في مستقبل أفضل لأنفسنا ولأطفالنا. ونتوقع أن يؤدي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى تحويل المجتمعات وتحسين الظروف البيئية والمناخية والنمو الاقتصادي المستدام على الصعيد العالمي. بيد أننا نعتقد أنه، لكي يتحقق ذلك، علينا

الشاملة للاجئين اللذين ستسترد بهما الاستجابة الإنسانية بطريقة أكثر إنسانية وحساسية ورأفة وحسنة التوقيت. كما نخطط علما ونشيد بقيام الأمين العام بعقد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في أيار/مايو، الذي أعاد تركيز اهتمام العالم على مخنة اللاجئين والمهاجرين والمشردين داخليا. وتلتزم كينيا باستعادها للمشاركة، كما هو الحال دائما، في المناقشات التي سيسترد بها طريق المضي قدما في هذا المسعى وسترسخه.

على مدى العقدين ونصف العقد الماضيين، تتابع المنطقة بانشغال الحالة في الصومال. وطوال ذلك الوقت، وفقت كينيا مع الصومال، ووفرت الملاذ الآمن للاجئين، وانضمت إلى بعثات حفظ السلام واستثمرت بكثافة في الموارد لمكافحة حركة الشباب والجماعات التابعة لها. وقد ساعد ذلك التضامن على إضعاف حركة الشباب بدرجة كبيرة، وتحرير مساحات كبيرة من الأراضي في الصومال وتوفير حيز للحكومة الصومالية لتبدأ رحلة إعادة التأهيل والتعمير.

وفي هذا السياق، أعربت حكومة الصومال بقوة عن استعدادها لاستقبال مواطنيها الذين هم لاجئون حاليا - ليس في كينيا وحدها، ولكن في أجزاء أخرى من العالم.

والتزمت كينيا، من جهتها، بتقديم مبلغ ١٠ ملايين دولار في هذه السنة لدعم الإعادة الآمنة والمنظمة والطوعية والكريمة لأكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ صومالي يعيشون في كينيا، إلى وطنهم. ومن المؤسف أن جهود المنطقة وجيران الصومال لم يقابلها التزام من جانب المجتمع الدولي.

وبدل دعم ذلك الجهد الإقليمي في هذه السنة، قلص شركاؤنا، بمن فيهم الاتحاد الأوروبي، الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بنسبة ٢٠ في المائة، بينما كان خبراء الأمن يقترحون زيادة ميزانية البعثة بغية نشر قوات برية لحفظ أمن الصومال. وعلى الرغم من النداءات المتكررة، فإن مجلس الأمن لم يوفر التمويل الكافي والقابل للتنبؤ أو مضاعفات

أن التحديات التي نواجهها في تحقيق تطوراتنا ليست سياسية واقتصادية واجتماعية فحسب، بل وبيئية ومناخية.

إن حفظ جميع أشكال الأحياء البرية والحياة البحرية، فضلا عن صون وحماية النظم الإيكولوجية للمحيطات والبحيرات والأراضي، بما في ذلك الغابات والأشجار الموجودة خارج الغابات، مسألة تعني الكثير لمستقبلنا. يرتبط أمننا الغذائي وازدهارنا الاقتصادي - أساسا، حياتنا - بتلك المسائل، التي نواصل بسببها إيلاء اهتمام كبير لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وصكوك الأمم المتحدة المتعلقة بالغابات واتفاقية التجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض.

وترحب كينيا بعملية التحضير الجارية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث). ونتطلع إلى المؤتمر والاعتماد والتنفيذ اللاحقين للخطة الحضرية الجديدة للقرن الحادي والعشرين. تدرك كينيا أن مستقبل المدن يندرج تماما ضمن تحقيق رؤيتنا لعام ٢٠٣٠ وخطة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠. ونعتقد أيضا أن موئل الأمم المتحدة حاسم الأهمية للمساعدة في توجيه التوسع الحضري السريع الذي نشهده في جميع أنحاء العالم. والكيفية التي سيواصل المجتمع الدولي بها دعم المنظمة والكيفية التي سنتعامل بها مع المدن في جميع أنحاء العالم ستكون جزءا لا يتجزأ من نجاح خطة عام ٢٠٣٠.

واليوم، يواجه عالمنا عدم الاستقرار والهشاشة على نطاق واسع، وهو ما يسبب معاناة إنسانية وتشريد القسري لم يسبق لهما مثيل. وعلاوة على ذلك، فإن التهديدات الأمنية الجديدة، بما في ذلك التطرف العنيف والإرهاب ونزعة التطرف - تهدد بدحر المكاسب التي حققناها حتى الآن. في القرن الأفريقي، عقدت تلك العوامل، إلى جانب الهشاشة البيئية والكوارث الطبيعية في ظل ندرة الموارد، السعي إلى تحقيق التنمية.

وترحب كينيا باعتماد إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) والإطار المتوخى للاستجابة

مدعومة من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ذات أهمية حيوية لتلك العمليات. وتاريخ حل النزاعات يُثبت أن الآليات الإقليمية هي أفضل السبل نحو نتائج مستدامة. ولذا، يتعيّن على المجتمع الدولي توجيه جهوده ودعمه عبر الهيئة الحكومية الدولية.

في السنة الماضية، قدّمت كينيا، هنا في الأمم المتحدة، تعهّدت أثناء مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام. وأود أن أؤكد اليوم أن كينيا أوفت حقاً بكل تعهّد قدمته. وأول تدريب على القدرة الهندسية لحفظة السلام الأفارقة جاهز، وقد استُكمل في نيروبي. وتمّ ذلك بالتعاون مع قوات الدفاع الكينية والأمم المتحدة، وبدعم من حكومتَي اليابان وسويسرا الرشيدتين.

وتؤكد كينيا مجدداً التزامها بمواصلة توفير تسهيلات تدريبية لبرامج الأمم المتحدة، كجزء من تعهّدها بتعزيز عمليات حفظ السلام التابعة للمنظمة. وكينيا، بصفتها الرئيسة الحالية للجنة بناء السلام، بقيت في صدارة الدعوة إلى إيجاد هيكل جديد لبناء السلام من أجل إحلال سلام مستدام في جميع أرجاء العالم. ولهذا السبب، ستشارك كينيا في وقت لاحق اليوم في استضافة مؤتمر إعلان تبرّعات لتعزيز صندوق بناء السلام التابع للأمين العام. والرسالة بالنسبة إلينا واضحة - إذا كنا نريد أن ننعم بعالم يسوده السلام للجميع، فلا يمكننا أن نستثمر في بناء السلام أقلّ ممّا نفعل في حفظ السلام. وفي مؤتمر إعلان التبرعات اليوم، ستتعهد كينيا بتقديم ١٠٠ ٠٠٠ دولار لصندوق بناء السلام.

وبينما نُنشئ هيكل بناء السلام، يتعيّن علينا أيضاً أن نكرّس جهوداً أكبر لإعادة بناء منظومة الأمم المتحدة بأكملها وإحداث تحول فيها. فعلينا تحويل منظمتنا العالمية إلى كيان أكثر فعالية واستجابة، يجسّد التحديات والوقائع المعقدة في القرن الحادي والعشرين.

وفي ما يتعلق بمجلس الأمن، فإن كينيا، بصفتها عضواً في لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة المعنية بإصلاح مجلس

القوة للبعثة. وإنني أناشد مجدداً أعضاء مجلس الأمن أن يعالجوا المسألة بجدية ويرتقوا بولاية البعثة إلى مستويات الخطر في الصومال براً وجواً وبحراً.

وبشأن مسألة الإعادة إلى الوطن، تعهّد المجتمع الدولي منذ عام ٢٠١٢ بتقديم أكثر من ٥٠٠ مليون دولار لدعم الصومال في جهوده للتعيمير والإعادة إلى الوطن. ومن المؤسف أنه لم يتمّ استلام سوى أقلّ من ٢ في المائة من هذا المبلغ. ويلقي عدم التضامن هذا عبئاً غير متناسب على كاهل جيران الصومال ويهدد بتقويض جميع الجهود المتعلقة باللاجئين ومساعدة الصومال على إعادة البناء وإدارة التعامل مع العناصر الموجودة للإرهاب والتشدد المتطرف.

وبينما ينتقل الصومال إلى مرحلته المقبلة من التحوّل السياسي، يبقى برنامج رؤية عام ٢٠١٦ أفضل مسار للعمل للبلد. لكنّ نجاح فترة ما بعد عام ٢٠١٦ سيعتمد إلى حدّ كبير على كيفية إدارة العملية الانتخابية الحالية. والصومال بحاجة إلى الدعم والالتزام الكاملين من قبل المجتمع الدولي بغية إتمام عملية الانتقال السياسي التي ستمهد السبيل لأن ينعم الصومال بالسلام والرخاء.

إنّ الطريق إلى السلام والأمن في جنوب السودان يظلّ طويلاً وشاقاً. ومن المؤسف أنّ الأحداث والتطورات الأخيرة تهدّد بإغراق البلد، بل والمنطقة بأسرها في الحقيقة، في أزمة أمنية وإنسانية. وكينيا، بصفتها ضامناً لاتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ واتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام ٢٠١٥، تتصدر مساعي إحلال السلام المستدام، وهي تواصل القيام باستثمارات كبيرة في جهود بناء السلام في جنوب السودان. وأدعو الأطراف في اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان إلى الوفاء بالتزامها والعمل نحو تنفيذها الكامل. فهذا هو الأساس الوحيد للسلام والمصالحة الدائمين في ذلك البلد المضطرب. وجهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية،

أعرب عن خالص امتناننا له على صداقته وعلى ما قام به من عمل شاق. نتمنى له ولزوجته التوفيق في مساعيها المستقبلية.

بما أن المجتمع الدولي بدأ الآن في التحرك نحو المرحلة الأخيرة من اختيار أمين عام جديد، يحدوني أمل وطميد في أن يبدأ مجلس الأمن ممارسة مسؤوليته في اختيار أمين عام جديد بطريقة تجسد شواغلنا الجماعية نحو خطة التنمية، وإحلال السلام العالمي والتماسك، والتحديات الرئيسية التي لا تزال تواجه مؤسستنا الجماعية في سعيها لبناء عالم أفضل ومستقبل أفضل لنا جميعاً ولأطفالنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية كينيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد ويليام روتو، نائب رئيس جمهورية كينيا من المنصة.

خطاب صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود، ولي عهد المملكة العربية السعودية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب ولي عهد المملكة العربية السعودية

اصطُحِب صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود، ولي عهد المملكة العربية السعودية إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني بما سعادة أن أرحب بصاحب السمو الملكي، الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود، ولي عهد المملكة العربية السعودية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الأمير محمد بن نايف: يطيب لي في البداية أن أهني معالي السيد بيتر طومسون على انتخابه رئيساً للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، وأتمنى له التوفيق في أداء مهامه.

الأمن التابع للأمم المتحدة، تشعر بالقلق العميق لأن التقدم نحو معالجة الظلم التاريخي في ما يتعلق بتمثيل القارة الأفريقية وشعوبها في المجلس ليس بطيئاً فحسب، ولكنه غير واعد أيضاً.

والدورة الحادية والسبعون يجب أن تحرز تقدماً أكبر بشأن هذه المسألة. وإنني أعتزم هذه الفرصة لكي أطلب إلى الرئيس تومسون أن يولي الأولوية لتعيين الرئيس المقبل للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، والذي سيتولى رئاسة سنة من التقدم الحقيقي بشأن تلك المسألة. ولا يمكن لأكبر هيئة منفردة في العالم، وهي الأمم المتحدة، أن تتبّع قواعد مختلفة في عالم تُمثل فيه الديمقراطية المعيار الموحد والممارسة المقبولة. ولا يمكن لفرد أو اثنين أو خمسة أفراد أن يرتقوا سبعة بلايين شخص يعيشون في العالم. ومن المسلم به أن الديمقراطية هي المعيار الأساسي لأية مشاركة مجدية في أية بقعة من العالم أو أي بلد أو أية منظمة تحترم نفسها.

ومن المنطلق ذاته، نحثُّ على مواصلة تعزيز الأثر العالمي للأمم المتحدة عموماً، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي خصوصاً. فهذا سيزيد من أهمية الأمم المتحدة ويعزز مشروعيتها في بلدان الجنوب.

وبالمثل، فإن الدورة الحادية والسبعين يجب أن تُبقي قيد نظرها حل الدولتين باعتباره أفضل سبيل للخروج من الأزمة الفلسطينية الإسرائيلية. وتؤيد كينيا رؤية دولتين، مزدهرتين وشقيقتين تعيشان معا جنبا إلى جنب.

أخيراً، وبعد ١٠ سنوات ناجحة جداً، آن الأوان لكي أودع السيد بان كي - مون بصفته أميناً عاماً. إن السيد بان ناظر عظيم للمجتمع الدولي، وأمين عام متواضع ومكرس لخدمة الدول الأعضاء، وحامل لواء نصره حقوق الإنسان، ونصير للتنمية وتغيير المناخ، إنه ليس صديقاً لأفريقيا فحسب، بل لكينيا أيضاً. وبالنيابة عن كينيا حكومة وشعباً، أود أن

ولقد أثار استغراب المملكة والمجتمع الدولي السعي إلى إقرار قانون في الولايات المتحدة الأمريكية يلغي أهم المبادئ التي قام عليها النظام الدولي، وهو مبدأ الحصانة السيادية، مما سيترتب عليه تبعات سلبية بالغة لن يقبل بها المجتمع الدولي.

إن محاربة الإرهاب مسؤولية دولية مشتركة تتطلب تضافر الجهود الدولية على جميع الأصعدة لمواجهة أمنياً وفكرياً ومالياً وإعلامياً وعسكرياً. ونؤكد أن ذلك يتطلب التعاون وفقاً لقواعد القانون الدولي والمبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة، وفي مقدمتها مبدأ المساواة في السيادة. وتوّه المملكة بدور التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، الذي تم تأسيس مركزه في الرياض من قبل أربعين دولة إسلامية، وقدمت له المملكة كافة التسهيلات والدعم اللازم ليقود التحرك الجماعي للدول الأعضاء لمحاربة الإرهاب. وتأمل أيضاً في مشاركة المجتمع الدولي في دعم المركز الدولي لمكافحة الإرهاب وتفعيله تحت مظلة الأمم المتحدة، والذي قدمت له المملكة دعماً بمبلغ ١١٠ ملايين دولار.

إن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من مآسٍ يستوجب من المجتمع الدولي اتخاذ كافة التدابير لوقف معاناة هذا الشعب الصامد. وتؤكد المملكة أن المبادرة العربية للسلام هي الأساس لإحلال سلام شامل ودائم وعادل في المنطقة، بما يمكن الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، كما تدين الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المسجد الأقصى واقتحام ساحاته، وما تقوم به السلطات الإسرائيلية من حفريات تهدد سلامة المسجد الأقصى.

لقد وقفت دول التحالف إلى جانب الشعب اليمني الشقيق لدعم الشرعية، حينما قررت فئة قليلة مدعومة من قوى خارجية إخضاع هذا الشعب العزيز بقوة السلاح. كما أعرب المجتمع الدولي عن رفضه التام لما قام به الانقلابيون. ونود التأكيد أن المملكة تؤيد بشكل تام مساعي مبعوث الأمين العام للوصول

لقد بذلت المملكة منذ مشاركتها في تأسيس الأمم المتحدة جهوداً كبيرة لتحقيق المقاصد السامية التي نتطلع إليها جميعاً. وتواصل اليوم جهودها الخيرة بقيادة سيدي خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود للمساهمة في إحلال السلام وإرساء الأمن والاستقرار، ليس في منطقتنا فحسب؛ بل في أرجاء المعمورة.

تولي المملكة أهمية قصوى لمحاربة الإرهاب، وقد كانت من أوائل الدول التي عانت من الإرهاب منذ أمد بعيد، حيث تعرضت منذ عام ١٩٩٢ إلى أكثر من ١٠٠ عملية إرهابية، منها ١٨ عملية نفذتها عناصر مرتبطة تنظيمياً بدولة إقليمية. وعملت المملكة على إبرام اتفاقية بين الدول العربية لمكافحة الإرهاب قبل أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. وخاضت ولا تزال تحوض حرباً لا هوادة فيها على التنظيمات الإرهابية. كما قامت بإصدار أنظمة وإجراءات وتدابير تجرم الإرهاب وتمويله، وانضمت إلى أكثر من ١٢ اتفاقية دولية. كذلك فإنها بالشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيطاليا ترأس مجموعة عمل التحالف لمكافحة تمويل تنظيم داعش. وفي إطار تصحيح الفكر المنحرف، أنشأت مركز محمد بن نايف للمناصرة والرعاية، كما أصدرت هيئة كبار العلماء فتاوى بتحريم الإرهاب وتمويله، والانضمام للتنظيمات الإرهابية.

إن المملكة هي بلد الحرمين الشريفين، وفيها قبلة المسلمين، ومن أرضها انطلقت تعاليم الإسلام - دين السلام - الذي يدين به أكثر من مليار وخمسمائة مليون نسمة. لقد كانت من أوائل الدول التي أدانت وشجبت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الإرهابية، وعبرت عن تضامنها الكامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، وسخرت إمكاناتها كافة للمساعدة في تعقب هذه الفئة الإجرامية لاجتثاثها وتخليص العالم من شرورها. كما تمكنت أجهزة المملكة الأمنية - والله الحمد - من الكشف عن ٢٦٨ عملية إرهابية وإحباطها قبل وقوعها، بما في ذلك عمليات كانت موجهة ضد دول صديقة.

للافتحام والاعتداء، تحت مرأى السلطات الإيرانية التي لم تقم بواجبها في توفير الحماية الكافية؛ وفق الاتفاقيات الدولية الملزمة. وندعو السلطات الإيرانية للقيام بواجبها في هذا الشأن؛ وفق مقتضيات القانون الدولي، وأن تكون علاقة إيران مع دول المنطقة قائمة على حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإنهاء احتلال الجزر الإماراتية الثلاث.

إننا نؤكد على ضرورة أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، وكافة أسلحة الدمار الشامل، وعلى أهمية تحديد موعد لانعقاد المؤتمر الدولي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. إن المملكة ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان، وحمايتها وضمانها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتعتبر المملكة عن رفضها لاستغلال حرية الرأي في إهانة وازدراء الأديان، وتحدد توصيتها بأهمية تبني قوانين تجرم ذلك. تدعو المملكة إلى تبني سياسات خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والتي يجب ألاّ تتحيز ضد أي مصدر من مصادر الطاقة، وأن يتم النظر إلى هذه المصادر على أنها مكتملة - وليست بديلة - لبعضها بطريقة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة للجميع. ونشير في هذا الخصوص إلى أن المملكة استثمرت في تطوير تقنيات جديدة لحجز وفصل الكربون ضمن جهودها للمحافظة على البيئة. كما أننا ننوّه بأهمية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي أقرتها الجمعية العامة العام الماضي. وقد أطلقت المملكة رؤيتها لعام ٢٠٣٠، التي تستند إلى المرتكزات الأساسية المتمثلة في العمق العربي والإسلامي والموقع الجغرافي الاستراتيجي والقوة الاستثمارية.

وتهدف الرؤية إلى النهوض باقتصادها، وإحداث نقلة نوعية في قطاع الطاقة والصناعة والخدمات الصحية والتعليمية والسياحية وغيرها. مما يحقق زيادة في الصادرات غير النفطية، وإيجاد بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين، بالإضافة إلى فتح المجال بشكل واسع للقطاع الخاص من خلال

إلى حل سياسي، والذي قدم مقترحاً متوازناً وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ (٢٠١٥)، والمبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني. وقد تم قبول هذا المقترح من الحكومة الشرعية ورفضه الانقلابيون الذين لا يزالون يقتلون ويحاصرون أبناء الشعب اليمني، ويهاجمون حدود المملكة ومدنها وقرائها بالصواريخ الباليستية، ويتسببون في قتل وجرح المدنيين.

إن المملكة أكبر داعم للعمليات الإنسانية في اليمن. وبشكل عام فقد وصل ما قدمته المملكة من مساعدات إنسانية وإغاثية إلى ٩٥ دولة ما يقارب ٢ في المائة. من دخلها، فضلاً عن الاهتمام البالغ الذي توليه للعمل الإنساني والذي كان من ثمراته إنشاء مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.

إن الصراع في سورية الشقيقة، الذي خلف مئات الآلاف من الضحايا والمصابين، وشرذ الملايين، يدعونا جميعاً إلى الإسراع في وضع حد لهذه المأساة الفظيعة، التي لم يشهد التاريخ الحديث مثيلاً لها. لقد حان الوقت لإيجاد حل سياسي للأزمة يضمن وحدة سورية ويحافظ على مؤسساتها من خلال تنفيذ مقررات مؤتمر جنيف ١. ولقد فتحت المملكة أبوابها لإيواء مئات الآلاف من الشعب السوري الشقيق منذ بدء الأزمة، ليس بصفتهم لاجئين في مخيمات، بل تعاملت معهم من منطلقات أخلاقية وأخوية وإنسانية حفاظاً على كرامتهم وسلامتهم. ومنحتهم كل التسهيلات اللازمة، والرعاية الصحية المجانية، والانخراط في سوق العمل، والتعليم.

وبالنسبة للشأن الليبي، فإننا ندعو الأشقاء إلى السعي لاستكمال بناء الدولة من جديد، والتصدي للجماعات الإرهابية. وفيما يتعلق بالوضع في العراق، فإننا نؤكد على أهمية الحفاظ على وحدة العراق، وسلامة أراضيه وتخليصه من جميع التنظيمات الإرهابية. ونشجب أي أعمال تؤدي إلى العنف الطائفي والفرقة. لقد تعرضت سفارة المملكة العربية السعودية في طهران وقنصليتها في مشهد في كانون الثاني/يناير الماضي

فيجي، على انتخابكم رئيساً للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأؤكد لكم تعاون بلادي الكامل معكم لتسهيل أداء المسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتقكم. وأنتهز هذه الفرصة للإشادة بجهود سلفكم السيد موغتر ليكتوفت على رئاسته الناجحة لأعمال الدورة الماضية.

ولا يفوتني هنا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون، الذي تنتهي ولايته نهاية العام الحالي. بعد أن قضى ما يقارب عشر سنوات في خدمة هذه المنظمة الدولية العريقة، عمل خلالها بكل جد وإخلاص في سبيل تعزيز السلم والأمن الدوليين. ولعب دوراً بارزاً في تفعيل وتطوير أداء أجهزة الأمم المتحدة، والإنجازات التي تحققت متمثلة في اعتماد أهداف التنمية المستدامة، والتوقيع على الاتفاق العالمي لتغير المناخ. وفي هذا المجال، نتمنى لمعالبه كل التوفيق وتنطلع لاستمراره في خدمة قضايا الأمن والسلام والتنمية.

نلتقي في هذه الدورة الجديدة للجمعية العامة تحت شعار "أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا"، وفي ظل تحديات وصعوبات أمنية واقتصادية غير مسبوقة تواجه عالمنا. وتستدعي تنسيقاً دولياً أكبر وجهوداً مضاعفة للتصدي لها والعمل على الحد من آثارها ومعالجة جذورها. وفي هذا الإطار، ترحب دولة الكويت بالاتفاقيات التاريخية بشأن تغير المناخ، والتي وقعت عليها دولة الكويت في نيسان/أبريل الماضي هنا من هذا المنبر، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تنطلع أن تتحقق أهدافها وغاياتها التي اتسمت بالشمولية. وتتعهد ببذل كل جهد في سبيل المساهمة الفاعلة في إطار شراكة دولية من أجل التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة خلال الأربعة عشر عاماً المقبلة.

إن دولة الكويت، ومن منطلق حرصها على الوقوف إلى جانب الدول النامية والدول الأقل نمواً، وإيماناً منها بضرورة

تشجيعه ليكون شريكاً رئيساً مع الدولة في توفير فرص العمل للمواطنين، وتقديم الخدمات المتطورة في كافة القطاعات بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والإسكان. لن تألو المملكة جهداً في العمل مع المجتمع الدولي في سبيل تحقيق كل ما فيه خير البشرية. وسوف تستمر في أداء دورها الإنساني والسياسي والاقتصادي، ودعمها للجهود المتواصلة لإدخال الإصلاحات اللازمة على أجهزة الأمم المتحدة، والمملكة على ثقة أن الأمم المتحدة ستكون قادرة على الاستجابة بفاعلية لتحديات الغد، ولتنعم الأجيال القادمة - بحول الله - بالسلام والأمن والاستقرار والازدهار.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر ولي عهد المملكة العربية السعودية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحَب صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود، ولي عهد المملكة العربية السعودية، من المنصة.

خطاب الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء دولة الكويت.

اصطُحَب الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يسرني جداً أن أرحب بصاحب السمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، دولة رئيس وزراء دولة الكويت، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الشيخ الصباح (الكويت): السيد الرئيس، يسرني في البداية أن أتقدم بالتهنئة الخالصة لكم وبلدكم الصديق جمهورية

تحقيق وإرساء دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة والمشاركة بكافة الجهود التي تساهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا المقام أود الإشارة إلى الأزمة في اليمن. فإننا نجد دعمنا ومساندتنا للحل السياسي تحت رعاية الأمم المتحدة وفق المرجعيات المتفق عليها وهي مخرجات الحوار الوطني ومبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلياتها التنفيذية وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥). ولذلك قامت دولة الكويت باستضافة مشاورات السلام اليمنية برعاية الأمم المتحدة في الفترة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس ٢٠١٦ من أجل إعادة الأمن والاستقرار لليمن وصيانة استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه. ونجد هنا إشاراتنا ودعمنا لجهود مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المعني باليمن، السيد اسماعيل ولد الشيخ أحمد، وندعو لتكثيف الجهود لاستئناف الحوار بين كافة الأطراف اليمنية في أقرب فرصة ممكنة تحت رعاية الأمم المتحدة.

وفي سوريا، نتابع بقلق استمرار الأزمة ودخولها عامها السادس، وما وصلت إليه الأوضاع في كافة أنحاء سوريا في ظل التدهور الخطير للوضع الإنساني الذي أدى إلى تشريد ١٣ مليون سوري في الداخل والخارج، وبعد أن تجاوز عدد القتلى أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ شخص ليصبح شعب سوريا أكبر مجتمع للاجئين في العالم. وندين بشدة الاستهداف المتعمد للمناطق السكنية والمرافق المدنية والطبية والقصف العشوائي بالبراميل المتفجرة والأسلحة المحرمة دولياً، كما نطالب بتقديم جميع المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية للعدالة الدولية.

وبدافع الرغبة في تخفيف معاناة الشعب السوري، فإن دولة الكويت استضافت ثلاثة مؤتمرات إعلان التبرعات الدولية إلى دعم الجهود الإنسانية في سوريا. وبلغ مجموع التعهدات أكثر من ٧ بلايين دولار، وبلدي ساهمت بمبلغ ١,٣ بليون دولار.

مساعدة//الدول المنكوبة في الكوارث الطبيعية، وتقديم يد العون للشعوب التي تعاني من ويلات الحروب،

فإنها رسمت لنفسها نهجاً ثابتاً...

إن دولة الكويت، ومن منطلق حرصها على الوقوف إلى جانب الدول النامية والأقل نمواً، وإيماناً منها بضرورة مساعدة الدول المنكوبة بالكوارث الطبيعية، وتقديم يد العون للشعوب التي تعاني من ويلات الحروب، فإنها رسمت لنفسها نهجاً ثابتاً منذ استقلالها في عام ١٩٦١ لترجمة هذه المبادئ على أرض الواقع. بما يضمن تعزيز علاقاتها مع دول العالم وشعوبها، حيث احتلت الكويت مكانة مرموقة على الخارطة الدولية للمساعدات الإنسانية نتيجة مبادراتها وتجاوبها المستمر مع نداءات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة للتخفيف من معاناة شعوب تلك الدول في مواجهة الأزمات، حرصاً منها على الوصول لعالم تسوده العدالة والمساواة ويدعم القيم الإنسانية، يعطي فيه القادر لمن يستحق دون شروط.

وأود هنا التأكيد على أن الكويت تحرص على الالتزام بتسديد كافة المساهمات التي تعلن عنها وتتعهد بها في المؤتمرات الدولية.

إن دولة الكويت تفخر باعتلائها المرتبة الأولى بين الدول في تقديمها للمساعدات الإنسانية بالنسبة لإجمالي الدخل القومي لعام ٢٠١٥، وفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة، حيث يواصل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية دوره الرائد في تقديم القروض والمنح لتمويل البرامج التنموية حيث استفادت منها ١٠٥ دول من مختلف مناطق العالم وبلغت قيمتها حوالي ٢٠ بليون دولار.

لقد حرصت دولة الكويت على التمسك والالتزام بالمبادئ والمقاصد النبيلة لميثاق الأمم المتحدة، كما تحرص على

مهما حاولت التصدي لها أو القضاء عليها، كما أنه لا يجوز أخلاقياً ربط هذه الظاهرة بقومية أو دين أو حضارة.

إن الكويت تجدد موقفها المبدئ والثابت في إدانة الأعمال الإرهابية بكافة أشكالها وصورها، وتؤكد رفضها التام لكافة أعمال العنف والتطرف التي لا تتنافى مع القوانين والأعراف الدولية فحسب، إنما تتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وكافة الأديان السماوية والقيم الحضارية والإنسانية.

وفي هذا السياق، تساهم الكويت بفعالية في مكافحة الإرهاب من خلال تقديم الدعم والإسناد للتحالف الدولي لمكافحة ما يسمى بتنظيم داعش الإرهابي في العراق.

ونجدد هنا وقوف دولة الكويت مع الحكومة العراقية، ونشيد بالإنجازات التي حققتها في مكافحة الإرهاب والتصدي لتنظيم داعش، ونؤكد دعمنا لكافة التدابير والإجراءات التي تتخذها للحفاظ على أمن واستقرار ووحدة أراضي العراق.

وفيما يتصل بالوضع في ليبيا، والذي يشكل مصدر قلق كبير، فإن دولة الكويت ترحب بقرار المجلس الرئاسي بتشكيل حكومة الوفاق الوطني وتعدّها خطوة هامة نحو تنفيذ بنود الاتفاق السياسي الليبي الذي نأمل أن يساعد الأشقاء الليبيين على تجاوز الوضع الراهن. بما يحافظ على وحدة ليبيا واستقلاليتها ورفاهية شعبها.

إن عجز المجتمع الدولي عن إيجاد حل دائم وشامل للتراع في الشرق الأوسط أصبح يهدد السلم والأمن في المنطقة أكثر من أي وقت مضى، وذلك نتيجة الممارسات القمعية لقوات الاحتلال الإسرائيلي واستخدام إسرائيل المفرط وغير المبرر للقوة ضد الشعب الفلسطيني في انتهاك واضح وصريح لقرارات الشرعية الدولية واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

إن إمعان سلطة الاحتلال الإسرائيلي في ممارستها وسياستها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني تنطلق من مفهوم

النصيب الأكبر من تلك التعهدات خصص لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالشؤون الإنسانية. وهذا الجهد يكمل مشاركة الكويت باعتبارها مشاركة في استضافة رابع مؤتمر دعم سورية والمنطقة الذي عقد في لندن في أوائل هذا العام.

وفي هذا السياق، ورغبة منها في تخفيف معاناة الشعب السوري، فقد استضافت دولة الكويت ثلاثة مؤتمرات دولية للمناخين لدعم الوضع الإنساني في سوريا تجاوزت خلالها التعهدات ٧ بلايين دولار، قدمت الكويت منها ١,٣ بليون دولار، وقد سلّم الجزء الأكبر منها لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية بالشأن الإنساني، إضافة إلى مشاركة الكويت في رئاسة المؤتمر الرابع لدعم الوضع الإنساني في سوريا الذي عقد في لندن مطلع العام الحالي.

وتجدد دولة الكويت دعمها لمساعي الأمم المتحدة وللجهود الدولية الرامية للتوصل إلى حل سياسي وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي حدد مساراً واضحاً للحل السياسي على أساس مؤتمر جنيف الأول لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) وبياني فيينا.

كما أود أن أشيد بجهود الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي للتوصل إلى هدنة تمهد لعقد محادثات سياسية ما بين الأطراف السورية بهدف التوصل إلى تسوية تحافظ على سيادة ووحدة واستقلال سوريا وتحقق آمال وتطلعات الشعب السوري الشقيق.

وفي إطار المساعي الدولية لمحاربة ظاهرة الإرهاب وأعمال العنف والتطرف التي بدأت تتزايد وتشكل واقعا دوليا جديدا نتيجة استمرار أزمات المنطقة دون وضع حل مستدام لها، فإنه من الواجب علينا إدراك أن مكافحة هذه الظاهرة البغيضة هي مسؤولية دولية لا تستطيع دولة بمفردها مواجهتها

وفي الختام، يسرني أن أشير إلى ترشيح دولة الكويت لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وأنتهز هذه الفرصة لأقدم بالشكر إلى جميع الدول الأعضاء في مجموعة آسيا والمحيط الهادئ في نيويورك، التي اعتمدت ترشيح الكويت في الشهر الماضي لهذا المنصب. وتطلع لدعم جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية في الانتخابات التي ستعقد في شهر حزيران/يونيه من العام المقبل، مؤكداً التزام الكويت بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وتطلعها للمساهمة في إيجاد حلول توافقية حول مختلف التحديات العالمية لصيانة السلم والأمن الدوليين بالطرق والوسائل السلمية، كدولة صغيرة محبة للسلام، مستندة في علاقاتها على مبادئ احترام السيادة والاستقلال وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء دولة الكويت على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، من المنصة.

خطاب السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

اصطحب السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني كثيراً أن أرحب بدولة السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد شريف (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أهني السيد بيتر تومسون على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في

أن إسرائيل محصنة من أي مساءلة دولية، ومعفية من أي ملاحقة، ومحمية من أي انتقاد أو إدانة من المنظمات الدولية. لذلك، فإن مجلس الأمن مطالب بالقيام بمسؤولياته ومواصلة الضغط لإجبار إسرائيل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية بما يفضي إلى حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه السياسية المشروعة والاعتراف بدولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ووفق مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

إن دولة الكويت، واستكمالاً للدعم الذي تقدمه للقضية الفلسطينية، تعمل حالياً على استضافة مؤتمر دولي حول معاناة الطفل الفلسطيني لتسليط الضوء من خلاله على الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة والمستمرة للاتفاقيات والأعراف الدولية الخاصة بحقوق الطفل. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بجهود جمهورية فرنسا الصديقة التي استضافت في ٣ حزيران/يونيه الماضي مؤتمراً دولياً حول مسيرة السلام في الشرق الأوسط، في مبادرة منها تعبر فيها على الحرص على تحقيق انطلاقة جديدة لمسيرة السلام تقود إلى حل عادل وشامل في المنطقة.

وحول العلاقة مع جمهورية إيران الإسلامية الصديقة، فإننا - ودول مجلس التعاون الخليجي - نتطلع إلى علاقات صداقة وتعاون يسودها التفاهم والاحترام المتبادل. كما نؤكد على أهمية توفير الظروف الملائمة لأي حوار بناء معها، وفقاً لقواعد وأعراف القانون الدولي المتعلقة بمبدأ حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والتوقف عن أي ممارسات تتعارض مع المواثيق والأعراف الدولية وتهدد أمن المنطقة واستقرارها، وإنهاء احتلال الجزر الإماراتية الثلاث والاستجابة لمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو عن طريق محكمة العدل الدولية.

نحو كامل في استراتيجيتنا الاقتصادية والاجتماعية استناداً إلى اقتناعنا بأن البشر هم الثروة الحقيقية لبلدنا وأن التنمية البشرية ستحدد مصيرنا في المستقبل.

وأولويتنا للتنمية الاقتصادية تتطلب السلام والاستقرار على الصعيد الداخلي. وما فتئ بلدي الضحية الرئيسية للإرهاب في عالمنا، بما في ذلك الإرهاب الذي يلقي الدعم والرعاية والتمويل من الخارج. ولن نسمح للإرهاب الذي يلقي رعاية خارجية والتهديدات بزعة الاستقرار في التسبب في اندلاع اضطرابات في باكستان. فقد قتل عشرات الآلاف من مواطنينا والآلاف من أفراد الأمن أو أصيبوا في الهجمات الإرهابية. وما نال منا ذلك بل عزز تصميمنا على القضاء على آفة الإرهاب. وقد أدت استراتيجيتنا الشاملة لإنفاذ القانون والعمليات العسكرية المحددة الأهداف إلى نتائج ملحوظة ومكنت باكستان من التصدي للإرهابيين. إن عملتنا ضرب غضب أكبر وأقوى وأنجح حملة لمكافحة الإرهاب في أي مكان في العالم ونشر فيها ٢٠٠ ٠٠٠ من قواتنا الأمنية. وخطة عملنا الوطنية أقرها تماماً شعبنا وبرلماننا وكذلك قواتنا الأمنية وقد بذلوا جميعاً تضحيات بطولية لدحر الإرهاب.

بيد أن الإرهاب أصبح الآن ظاهرة عالمية لا بد من معالجتها بصورة شاملة وبجميع أشكاله، بما في ذلك إرهاب الدولة. ويجب على المجتمع الدولي تنسيق جهوده إذا أردنا تحقيق ذلك. وهذه الجهود يجب تناولها بشكل جماعي لا عن طريق سن قوانين بشكل منفرد تتجاوز أحكامها الحدود الإقليمية وتستهدف بعض البلدان. لن ننتصر في المعركة ضد الإرهاب والتطرف العنيف إن لم نعالج الأسباب الجذرية للإرهاب. تلك الأسباب تكمن في الفقر والجهل والظلم والقهر السياسي والاجتماعي والتدخل الأجنبي والاحتلال وحرمان الشعوب والدول من الحقوق المشروعة ولا سيما الحق في تقرير المصير. وإلى حين

دورتها الحادية والسبعين. ونوافق على أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ينبغي أن يكون محور تركيز الدورة. ونشيد أيضاً بالسيد ليكتوفت على إدارته القديرة للدورة السبعين.

اليوم، بعد ثلاثة عقود من نهاية الحرب الباردة، فإن عالمنا المتعدد الأقطاب أكثر حرية وحيوية، ولكنه لا يزال مضطرباً وفوضوياً؛ أكثر ترابطاً، ولكنه أكثر تفاوتاً؛ أكثر ازدهاراً، ولكنه لا يزال يعاني من الفقر. ونرى أن هناك تقدماً مذهلاً، ولكن هناك أيضاً معاناة بشرية لم يسبق لها مثيل. إن العالم يمر بمنعطف تاريخي. فالنظام الدولي الذي أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية في طريقه للرحيل، في حين لم يظهر بعد نظام جديد. وأصبح التنافس بين الدول الكبرى أكثر ميلاً إلى الصدام. وهو أمر يمكن أن يشكل تهديدات خطيرة للسلام في جميع أنحاء آسيا. وهناك حرب باردة جديدة تهدد بابتلاع أوروبا، حيث انعكس بالفعل مسار الزخم نحو مزيد من الاتحاد. فهناك حواجز وجدران ترتفع، وبخاصة ضد تيار البؤس المتدفق من الشرق الأوسط المضطرب. وفي العديد من البلدان، أدى التعصب إلى إحياء أشباح كراهية الأجانب وكراهية الإسلام.

إن الاضطراب في الشرق الأوسط يشتد. لذلك، فإن الجهود الدولية الرامية إلى هزيمة داعش تمثل أمراً عاجلاً. ولهذا، فإن من الضروري التوفيق بين الأهداف والأولويات المتباينة للقوى الإقليمية والخارجية.

لا يمكن إحلال السلام في ظل سيادة الظلم. إن مأساة فلسطين المستمرة منذ أمد طويل تتطلب إجراءات حازمة من المجتمع الدولي.

بعد عقود من النمو القوي بلغ الاقتصاد العالمي ذروته. ولكن بالرغم من البيئة الاقتصادية الدولية السلبية، حركت حكومة بلدي في السنوات الثلاث الماضية البلد صوب النمو القوي. فقد أدمجنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على

إنها ضرورية لحل خلافاتنا، وخاصة في نزاع جامو وكشمير وتجنب خطر أي تصعيد.

فالسلم والتطبيع بين باكستان والهند لا يمكن أن يتحقق بدون إيجاد حل للنزاع في كشمير. هذا تقييم موضوعي وليس موقفاً منحازاً. وقد تأكدت الآن توقعاتنا جراء الأحداث. فقد ثار حيل جديد من الكشميريين عفويا ضد الهند مطالبين بالتحرك من الاحتلال غير المشروع. وقد برز الزعيم الشاب برهان واني الذي قتلته القوات الهندية كرمز للانتفاضة الكشميرية الأخيرة وهي حركة شعبية وسلمية للحرية بقيادة الشباب والمسنين الكشميريين رجالاً ونساءً مسلحين فقط بالإيمان الذي لا يفتر في شرعية قضيتهم وتواقين من أجل الحرية في قلوبهم.

وكالعادة قبلت الانتفاضة الكشميرية من السكان الأصليين بالقمع الوحشي من جانب قوة الاحتلال الهندية البالغ قوامها أكثر من نصف مليون جندي. قتل أكثر من ١٠٠ من الكشميريين؛ وأصيب المئات، بمن فيهم الأطفال والرضع، بالعمى بسبب مقذوفات بنادق الصيد؛ وأصيب ما يزيد عن ٦٠٠٠ من المدنيين العزل خلال الشهرين الماضيين. إن الأعمال الوحشية التي ارتكبتها الهند موثقة جيداً. وأود أن أبلغ الجمعية العامة بأن باكستان ستقدم للأمم العام ملفاً يتضمن معلومات وأدلة مفصلة عن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات الهندية في جامو وكشمير المحتلة. لن تقمع الأعمال الوحشية الكشميريين؛ بل ستزيد غضبهم وتعزز عزمهم على إنهاء الهند لاحتلالها لكشمير. من سريناغار إلى سوبور، يخرج الرجال والنساء والأطفال يوماً في تحد لحظر التجول لطلب الحرية.

وتؤيد باكستان تأييداً كاملاً طلب الكشميريين لتقرير المصير كما وعدتهم قرارات عديدة لمجلس الأمن. إن نضالهم نضال مشروع للتحرك من الاحتلال الأجنبي. والقانون الدولي

معالجة هذه الأسباب الأساسية، سيكون من الصعب مواجهة الخطاب المتطوي للإرهابيين وللمتطرفين الذين يمارسون العنف.

وبعد ١٥ عاماً من الحرب الحالية في أفغانستان، اتفق المجتمع الدولي على أن السبيل الوحيد إلى السلم الدائم في ذلك البلد هو من خلال الحوار بين الحكومة في كابل وحركة طالبان الأفغانية. وقد اقترحت باكستان هذا منذ فترة طويلة بوصفه السبيل الأنجع لوضع حد لعقود من النزاع والمعاناة في أفغانستان. واستناداً إلى هذا الإيمان بسلم ناتج عن المفاوضات واستجابة لطلبات الرئيس أشرف غني، نقوم بتيسير عملية المصالحة في أفغانستان. وكانت هناك انتكاسات ولكنها ليست سبباً كافياً للتخلي عن طريق السلم والاعتماد على الخيار العسكري الذي أحقق لعقد ونصف العقد في تحقيق الاستقرار في أفغانستان. ولن يكون تحقيق التقدم مضموناً إلا عندما تخلص الأطراف الأفغانية نفسها إلى أنه ليس هناك حل عسكري للحرب وتبدأ في العمل الدؤوب من خلال عملية حوار مجدية لتحقيق المصالحة والسلم في الداخل.

لقد أسفرت أكثر من ثلاثة عقود ونصف من النزاع والفوضى في أفغانستان عن عواقب اقتصادية وأمنية خطيرة بالنسبة لباكستان. فنحو ٣ ملايين من اللاجئين الأفغان الذين فتحنا بيوتنا وقلوبنا لهم ما زالوا في باكستان. ونأمل في أن نراهم يعودون إلى ديارهم طواعية وبكرامة. وإلى أن يفعلوا ذلك يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته عن المساعدة على استضافتهم.

ويجب ألا تكون المواجهة مصيرنا في جنوب آسيا. إن باكستان تريد السلم مع الهند وقد بذلنا جهداً إضافياً لتحقيق ذلك وعرضنا مراراً إجراء حوار لمعالجة جميع المسائل المعلقة. ولكن الهند فرضت شروطاً مسبقة غير مقبولة للمشاركة في الحوار. فلنكن واضحين من حيث أن المحادثات ليست بخدمة خاصة لباكستان. بل إنها تصب في مصلحة البلدين.

لاستكشاف الطرائق الممكنة لتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة بشأن كشمير.

وما زال المجتمع الدولي يتجاهل خطر تصاعد التوترات في جنوب آسيا على الرغم من خطورة ذلك على المجتمع الدولي نفسه. وتلتزم باكستان من جانبها بتوطيد الاستقرار الاستراتيجي في المنطقة. فهي ليست طرفاً، بل لا ترغب في أن تكون طرفاً في سباق تسلح مع الهند. غير أنه لا يمكننا تجاهل زيادة تكديس الأسلحة في جارتنا بصورة غير مسبقة وسوف نتخذ جميع الإجراءات اللازمة للحفاظ على قدرة ردع فعالة في بلدنا. وما فتئت نحث على الاتفاق على تدابير ثنائية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح بين باكستان والهند بهدف منع نشوب النزاعات وتفادي الإنفاق العسكري بلا طائل.

ونحن على استعداد لمناقشة جميع تدابير ضبط النفس والتحلي بالمسؤولية مع الهند في أي منتدى أو بأي شكل ودون أية شروط. ونبدي استعداداً أيضاً لإجراء محادثات للتوصل إلى اتفاق بشأن معاهدة ثنائية للحظر الشامل للتجارب النووية. وأود اليوم أن أكرر من على هذه المنصة أيضاً عرضنا للهند الانخراط في حوار جدي ومتواصل لإيجاد حل السلمي لجميع المنازعات المعلقة، وخاصة جامو وكشمير.

وسنواصل - بوصفنا دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية - التعاون مع جميع الجهود الدولية الساعية إلى إيجاد حلول عادلة ومنصفة لتحديات نزع السلاح وعدم الانتشار. فقد أدخلنا أحدث التدابير الرامية إلى تعزيز أمن وأمان المواد والمرافق النووية في بلدنا، واعتمدنا نظاماً شاملاً لمراقبة الصادرات يتسق تماماً مع المعايير الدولية. واستناداً إلى المعايير الموضوعية ودون تمييز، فإن باكستان مؤهلة تماماً لنيل العضوية في مجموعة موردي المواد النووية.

وفي عالمنا المضطرب المترابط هذا، لا تزال الأمم المتحدة منظمة لا غنى عنها في استعادة النظام وضمأن السلام

وإعلانات الأمم المتحدة بشأن تقرير المصير تمنحهم الحق في الكفاح من أجل نيل الحرية. وفي كل عام تعتمد الجمعية العامة بالإجماع قراراً يؤكد من جديد حق جميع الشعوب في تقرير المصير ويدعو الدول المعنية إلى إنهاء احتلالها فوراً والتوقف عن جميع أعمال القمع.

باسم الشعب الكشميري، وباسم الأمهات وآباء الأطفال الكشميريين، وباسم النساء والرجال الأبرياء الذين قتلوا وأصيبوا وفقدوا أبصارهم، وباسم الأمة الباكستانية، أطالب بإجراء تحقيق مستقل في حالات القتل خارج نطاق القانون وإرسال بعثة تقصي حقائق تابعة للأمم المتحدة للتحقيق في الأعمال الوحشية التي ترتكبها قوات الاحتلال الهندية كي يتسنى معاقبة المذنبين من مرتكبي هذه الفظائع. ونطالب بالإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين الكشميريين، وإنهاء حظر التجول وكفالة حرية الكشميريين وحقوقهم في التظاهر السلمي، فضلاً عن تقديم المساعدة الطبية العاجلة للمصابين وإلغاء القوانين الهندية المتعسفة.

لقد دعا مجلس الأمن شعب جامو وكشمير إلى ممارسة حقه في تقرير المصير عبر استفتاء حر وعادل يجرى تحت رعاية الأمم المتحدة، إلا أن شعب كشمير انتظر على مدى ٧٠ عاماً لتنفيذ ذلك الوعد. ويجب على مجلس الأمن أن يفي بالتزاماته بواسطة تنفيذ القرارات التي يتخذها. ويجب أن تطالب الجمعية العامة الهند بالفداء بالتزاماتها التي تعهد بها قادتها رسمياً في العديد من المناسبات.

تحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي اتخاذ خطوات من جانب الأمم المتحدة لتجريد السلاح في جامو وكشمير وإجراء مشاورات مع الهند وباكستان والممثلين الحقيقيين للشعب الكشميري بغية تنفيذ قرارات مجلس الأمن. ونرحب في ذلك السياق، بعرض المساعي الحميدة الذي قدمه الأمين العام بان كي - مون. ونعترّم إجراء مشاورات أيضاً مع أعضاء مجلس الأمن

السيدة كي (ميانمار) (تكلمت بالإنكليزية): أود بصفتي أول ممثلة لحكومة ميانمار الجديدة أن أتكلم أمام الجمعية العامة. وإنه لمن واجبي ويشرفني أن نؤكد مجدداً إيماننا وثقتنا في مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتكمن قوة المنظمة في عالميتها وشرعيتها المجسدين في ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وما تزال الأمم المتحدة - على الرغم من جميع عيوبها ونقائصها - موضع آمالنا في عالم أكثر سلاماً ورخاءاً وموئلاً أكثر عطفاً ورحمة للبشرية جمعاء.

لقد انضم بلدي إلى الأمم المتحدة بوصفه اتحاد بورما المستقل حديثاً في عام ١٩٤٨. وقد كانت تلك حقبة للأمل حين نهضت شعوب العالم من ويلات الحرب لأجل إعادة بناء بلدانها وثقتها في قدرة البشرية على تحقيق السلام والرخاء على أساس من الإنصاف والعدالة. والآن، فقد آن الوقت مرة أخرى لأن يعم الأمل في ميانمار. وحين صوّت شعبنا بالأغلبية الساحقة تأييداً للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في الانتخابات التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، فإنما أكد بذلك تأييده ليس للأحزاب السياسية فحسب، بل للثقافة السياسية نفسها القائمة على الإيمان بحقه وقدرته على بناء مستقبل البلد وفقاً لأحلامه وتطلعاته.

وتلك الأحلام والتطلعات هي تكرار للأحلام والتطلعات التي أدت إلى تأسيس الأمم المتحدة.

إن حلم تحويل السيوف إلى محاريث - أو بلغة أكثر حداثة - تحويل أسلحة الدمار إلى آلات زراعية، هو حلم وعاه شعبنا بقلبه وعقله، الشعب الذي طالما اضطر إلى التضحية براحته وحقوله من أجل مقتضيات النزاع. فأن نكون آمنين في ديارنا، وواثقين في قدرتنا على تحقيق إمكاناتنا الكاملة، وأن نكون سعداء بوعده إحراز التقدم لصالح شبابنا وأمن كهولنا، وأقوياء في التمتع بحقوقنا وأداء واجباتنا كمواطنين في اتحاد سلمي ومزدهر، تلك هي تطلعاتنا البسيطة. بسيطة، ولا حاجة إلى

والاستقرار والرخاء على الصعيد العالمي. وما تزال مبادئها من بين الركائز الحاسمة للشرعية الدولية ومرشداً للإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء، علاوة على كونها ضامناً للحقوق المشروعة لجميع الأمم والشعوب. ويجب على الأمم المتحدة أن تستعيد مصداقيتها بوصفها الأداة الرئيسية لتعزيز السلام والرخاء والحرية. تحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي أن تكون الأمم المتحدة أكثر تمثيلاً وشفافية وخضوعاً للمساءلة. وينبغي أن يسهم إصلاح مجلس الأمن بطريقة شاملة وديمقراطية - وهو ما تؤيده باكستان - في تعزيز أهمية المجلس وتمثيله. ومن شأن إنشاء مراكز امتياز جديدة أن يؤدي إلى عكس ذلك تماماً.

ولا شك في التزام باكستان الثابت بالأمم المتحدة. وقد اضطلعنا بدور رائد ومنتسق في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وعلى الرغم من احتياجاتنا الأمنية الوطنية، فسوف نظل أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات وسنحافظ على سجل نجاح جهودنا المبذولة في مختلف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وإن لباكستان مصلحة حيوية في إنهاء النزاعات وتعزيز السلام ومكافحة الإرهاب وتعزيز الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وزيادة النمو العالمي والتغلب على التحديات التي تواجه التدهور البيئي. ويمكننا تحقيق تلك الأهداف وإنشاء نظام عالمي جديد وسلمي عن طريق الأمم المتحدة وحدها مع التقيد الصارم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

أصطحب السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية من المنصة

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أونغ سان سون كيمي، مستشارة الدولة ووزيرة خارجية جمهورية اتحاد ميانمار.

والتنمية في ولاية راخين، بمجرد تولى حكومتنا الجديدة مهامها. وتضطلع اللجان العاملة المنشأة في إطار اللجنة المركزية بمهام إرساء الأمن والسلام والاستقرار وسيادة القانون؛ والتدقيق في مسألة الهجرة والجنسية؛ وتيسير التوطين وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ والتنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في تقديم المساعدة الإنسانية. ولدعم جهودنا الرامية إلى معالجة المسألة على نحو شامل وبمزيد من الفعالية، أنشأنا أيضا اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، برئاسة السيد كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة.

كانت هناك معارضة مستمرة من بعض الجهات على إنشاء اللجنة. غير أننا مصممون على المثابرة في مسعانا لتحقيق الوئام والسلام والرخاء في ولاية راخين. وهنا، أود أن أغتنم الفرصة لكي أطلب تفهم المجتمع الدولي ومساهمته البناءة. فمن خلال الوقوف بحزم ضد قوى التحيز والتعصب، فإننا نكرر التأكيد على إيماننا بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقيمه.

إن السلام والمصالحة الوطنية شرطان أساسيان للنجاح في تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والإغاثية لشعبنا. وتهدف سياسة ميثاق الوطنية الاقتصادية والإغاثية لعام ٢٠١٦ إلى تحقيق الكثير من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتعزيز الاستثمار في الهياكل الأساسية، والزراعة، والقطاع الخاص، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وعلى وجه الخصوص تخفيف حدة الفقر. ويعد تحقيق المصالحة الوطنية، وخلق فرص عمل، وحفظ الموارد الطبيعية، وبناء القدرات، وإيجاد الفرص للشباب هي الأهداف الرئيسية للسياسة الشاملة التي محورها شعبنا.

إن العديد من شواغلنا المشتركة كأعضاء في الأمم المتحدة قد نوقشت بالفعل بصورة شاملة في الجمعية العامة منذ افتتاح المناقشة العامة بالأمس. وإذ أضع في اعتباري دعوة الرئيس

القول بأنه، ليس من السهل تحقيقها. والطريق الوحيد الذي سيؤدي بنا إلى تحقيق أهدافنا هو طريق السلام، الطريق الذي يجب أن نسلكه بأمل وتصميم.

وفي سياق أهداف خطتنا لعام ٢٠٣٠، فقد حُرّم شعب ميانمار منذ أمد بعيد من حقه الأصيل في العيش في سلام وأمن وحقه في الحرية الأساسية والتنمية. وبالنسبة لبلد عانى على مدى ستة عقود من النزاع المسلح الداخلي، ليس هناك ما هو أهم من تحقيق السلام الدائم والمصالحة الوطنية. إنها مهمة صعبة ومعقدة، مهمة تأخذها حكومة ميانمار الجديدة الآن باعتبارها تحديا رئيسيا وأولوية عليا.

وفي الآونة الأخيرة، عقدنا الدورة الأولى لمؤتمر السلام للاتحاد، الذي يعرف أيضا باسم مؤتمر بانغلونغ للقرن الحادي والعشرين، حيث إنه يجسد روح مؤتمر بانغلونغ لعام ١٩٤٧ الذي مهد الطريق إلى تأسيس اتحاد بورما المستقل. إن مؤتمر السلام للاتحاد - الذي حضره ممثلون عن الحكومة والبرلمان والقوات المسلحة والجماعات المسلحة العرقية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني - يقوم على مبدأ الشمولية ويجسد روح الاتحاد. والمؤتمر ليس غاية في حد ذاته. إنه أول خطوة حيوية في رحلتنا إلى تحقيق المصالحة الوطنية والسلام الدائم الذي سوف ينقذ الأجيال المقبلة من ويلات النزاع الأخوي، الذي جلب لشعبنا أحزانا يعجز وصفها.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، ركز العالم انتباهه على الحالة في ولاية راخين من البلد. وبوصفنا عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، فإننا لا نخشى التدقيق الدولي. ونحن ملتزمون بإيجاد الحل المستدام الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية لجميع المجتمعات المحلية داخل الدولة. وحكومتنا بصدد اتخاذ نهج كلي يجعل التنمية محور برامجنا القصيرة والطويلة الأجل الرامية إلى تعزيز التفاهم والثقة. وأنشئت اللجنة المركزية لتحقيق السلام والاستقرار

وتدعو ميانمار إلى وجود عالم خال من الأسلحة النووية. ويهدف القرار السنوي المقدم من بلدي بشأن نزع السلاح النووي إلى تحقيق السلام والأمن للأجيال الحاضرة والمقبلة. فإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم يسهم في تحقيق هذا الهدف. ويسعدني أن أبلغ الجمعية بأننا سوف نودع صك تصديقنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد ظهر هذا اليوم.

لقد عرفنا كلفة الخلاف وعانينا جراح التراع. إنه شيء لا نتمناه لأي شخص أو أي بلد في عالمنا. وأود أن أشكر جميع من ساعدونا على طول طريقنا إلى بناء اتحاد فيدرالي ديمقراطي حقيقي. لقد كان طريقا شاقا وقدمت لنا المساعدة بالتعاطف والمحبة والتفاهم.

نود أن نرى ظهور هذه الصفات بصورة أكثر تكراراً في معالجة مشاكل عالمنا اليوم. لقد شهدت الكثير من الغضب والكراهية والاستياء، والمطالب بدلا من عرض تقديم الخدمات. نود أن يكون عالمنا أكثر ودية، عالم يعطي الأولوية للعطاء قبل الأخذ.

نحن نعلم في بورما أن أسباب الفساد هي الجشع والغضب والخوف والجهل. أنا لا أتكلم عن الفساد كمجرد عرض الرشوة أو تلقيها، بل عن فساد الطبيعة البشرية. فالجشع والخوف والجهل تفسد الطبيعة البشرية، ونتيجة لذلك يصبح عالمنا كله فاسد. أود أن أدعو الجميع إلى مساعدتنا في جعل العالم مكانا أفضل حقا لنعيش فيه، وحيث يعيش أحفادنا وأحفاد أحفادنا. وأين يمكنني أن أتوجه. يمثل هذا النداء إلا في جمعية الأمم هذه؟ لذلك، أناشد الجميع الوقوف ضد الغضب والكراهية، وضد الخوف والجهل، وإيجاد وسيلة من أجل بناء عالم أفضل من خلال رحمتنا ومحبتنا وعطفنا، وسعادتنا لحسن طالع الآخرين.

بأن نلتزم بالوقت المخصص لكل منا، لذلك لن أتطرق سوى إلى بضع مسائل، هي: الهجرة، والإرهاب، ونزع السلاح النووي. وقد سألت وفد بلدي كيف سيبدو الأمر إذا تكلمت أقل من ١٥ دقيقة، وأكدوا لي أن ذلك سيجعل الجميع في غاية السعادة.

لا يمكن العثور على الحلول الدائمة للمشاكل إلا عن طريق التحقيق في جذورها. فالنطاق غير المسبوق للهجرة في السنوات الأخيرة وما يترتب على ذلك من معاناة جعل من الختمى معالجة أهم سببين من أسباب الهجرة غير القانونية، وهما: الافتقار إلى السلام وانعدام التنمية. وفي حين نتكلم عن بناء السلام والتنمية، لا يمكننا أن نتجاهل الجوانب الهامة لتعزيز احترام حقوق الإنسان والمساواة والتنوع والتسامح مع التنفيذ المتوازن للسياسات الاقتصادية المتعددة الأبعاد. إنها مهمة صعبة، وهناك حاجة لأن تعمل البلدان بالتعاون مع بعضها البعض سعياً لإيجاد حلول عادلة وشاملة وفقاً للقانون الدولي. يساهم المهاجرون في اقتصادات البلدان المضيفة لهم وفي الاقتصاد العالمي. ولذلك أرى أن بناء التعاون والتآزر بين البلد المضيف وبلد المنشأ لضمان حقوق العمال المهاجرين سوف يعزز كل منهما الآخر على السواء. إن كوكبنا مكان يتشاركه الجميع. وسيؤدي تقاسم القيم والثروة إلى إيجاد عالم أفضل لنا جميعاً.

يجب أن نتحد في الوقوف ضد جميع أشكال ومظاهر التطرف العنيف المتصل بالتعصب الديني والثقافي والاجتماعي. وبعد تحديد التطرف بوصفه أحد الأسباب الجذرية للإرهاب، فإننا بحاجة إلى استكشاف أسباب التطرف. لا شك أن انعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي من العوامل الهامة، ولكنني أرى أننا بحاجة أيضاً إلى النظر في احتمال أن يكون انعدام الهدف وانعدام الإحساس بالاتجاه في الحياة قوة تدفع الكثيرين، ولا سيما الشباب، إلى السقوط في فخ الأيديولوجيات التي يبدو أنها توفر اليقين.

علينا أن نستجيب بطريقة تختلف تماما عن استجاباتنا لغاية الآن. ويجب أن نعمل في انسجام، ونحبط خطط كوريا الشمالية.

وفور سماع أخبار التجربة النووية، هاتفت الرئيس باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة. كما أجريت بعد ذلك محادثات هاتفية مع الرئيسة بارك جيون هاي، رئيسة جمهورية كوريا. واتفقنا جميعا على أن تتعاون بلدانا الثلاثة بشكل وثيق، وأن نبدي العزم في موقفنا حيال كوريا الشمالية. وقد آن الأوان لكي تتحرك الأمم المتحدة. وقد آن الأوان لمجلس الأمن لأن يتخذ موقفا واضحا بشأن هذا التهديد غير المسبوق.

قبل أربعة أشهر فقط، زار الرئيس أوباما هيروشيما، حيث سقط عدد كبير جدا من المواطنين الأبرياء ضحايا لتفجير أول قنبلة الذرية الأولى على الإطلاق. وكان ذلك اليوم حيث جددنا التعهدات. ومهما طال الزمن، يجب ألا نتهاون أبدا، ولو لهنيهة، في جهودنا الرامية إلى ضمان القضاء التام على الأسلحة النووية. وفي ذلك اليوم، ربطت تعهداتنا جانبي المحيط الهادئ، واكتسبا قوة جديدة. وعلى الرغم من ذلك، فإن كوريا الشمالية تصاعد استفزازاتها الآن. وهو تحد لا يمكننا أن نتغاضى عنه، لأن القيام بذلك سيرهق ضميرنا الجماعي.

إن السلام مثله مثل الزجاج - عندما يكون مصقولا وشفافا، فنحن لا نراه. ويمكن إغفال كسر صغير لفترة من الوقت دون تغيير، ولكن دون أن نشعر بذلك، يتوسع هذا الكسر وفي يوم من الأيام يتحطم هذا الزجاج بشكل مدوي. ولهذا السبب، يجب علينا أن نعود أنفسنا يوما بعد يوم، على التعامل مع الزجاج بعناية كبيرة، حتى لا تحدث أية كسور. وأعتقد أن الغرض الأصلي للأمم المتحدة، التي أنشئت في أعقاب حربين عالميتين، كان هذا النوع من الوعي الشديد. ولهذا السبب بالذات، سيكون ببساطة من غير المقبول أن نواصل التسامح حيال الاستفزازات العسكرية، لأن ذلك سيكون بمثابة تكسير الزجاج علنا.

خطاب السيد شيتزو آبي، رئيس وزراء اليابان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء اليابان.

اصطحب السيد السيد شيتزو آبي، رئيس وزراء اليابان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني جداً أن أرحب بدولة السيد شيتزو آبي، رئيس وزراء اليابان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد آبي (اليابان) (تكلم باليابانية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): لقد أثبتت كوريا الشمالية صراحة الآن أنها تشكل تهديدا للسلام. كيف يجب علينا أن نستجيب؟ إن علة وجود الأمم المتحدة تتعرض الآن لتحديات خطيرة. وقد اختبرت كوريا الشمالية قذائف تسيارية تطلق من الغواصات. وبعد ذلك مباشرة، أطلقت ٣ قذائف تسيارية في وقت واحد، قطعت كل منها ١٠٠٠ كيلومتر للوصول إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان. وهي مجرد مسألة حظ حسن أنه لم تتعرض إحدى الطائرات أو السفن التجارية لأي ضرر خلال تلك الحادثة. لقد أطلقت كوريا الشمالية في هذا العام وحده، ما مجموعه ٢١ قذيفة تسيارية. بالإضافة إلى ذلك، تدعي أنها فجرت بنجاح رأسا حريبيا نوويا في اختبار أجرته في ٩ أيلول/سبتمبر. وقد جاء هذا الاختبار النووي عقب اختبار آخر أجري في كانون الثاني/يناير. وتلك السلسلة من عمليات إطلاق القذائف وتفجير رأسا حريبيا، تغير المشهد بالكامل.

فالتطوير النووي لكوريا الشمالية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية المتكررة هما وجهان لعملة واحدة. تقوم كوريا الشمالية أمام أعيننا، بتنفيذ خطة واضحة كالشمس. ومن الواضح أن التهديد قد اكتسب الآن بعدا جديدا. لذلك،

وفي هذه المناسبة اليوم، كنت أعتزم أصلاً النظر إلى الوراثة في المسار الذي سلكناه خلال فترة الـ ٦٠ عاماً تلك والتدبير بهدوء في التقدم الذي حققته اليابان على ذلك المسار، والذي يتمثل هدفه في تحقيق السلم والازدهار العالميين. لكن تهديد كوريا الشمالية قد بلغ مستوى جديداً. لذلك، أرى أنه يجب أن أشير إلى أنه في ضوء وفاء اليابان بتعهداتها خلال هذه السنوات الـ ٦٠ وفيما يركز العالم على ما إذا كانت الأمم المتحدة ستحبط طموحات كوريا الشمالية أو ما إذا كان مجلس الأمن سيتمكن من مواجهة كوريا الشمالية بشكل موحد، فإن اليابان ستفقد بصفقتها عضواً في مجلس الأمن مناقشات المجلس. وأعلن أمام الممثلين الوطنيين المجتمعين هنا في قاعة الجمعية العامة أن ذلك يشكل عزمنا المطلق. وأياً كانت المسألة المعروضة علينا أو عدد التحديات التي نواجهها، فإن اليابان التي تحتفل بمرور ستين عاماً على عضويتها في المنظمة لن تدخر وسعاً لتعزيز الأمم المتحدة.

ويُظهر المجموع التراكمي للأُنصبة المقررة للأمم المتحدة وتلك المقررة لعمليات حفظ السلام أن اليابان قد دفعت، عند حساب القيمة المحاسبية لتلك الأُنصبة، ما يتجاوز ٢٠ بليون دولار. والبلد الوحيد الذي يتجاوز اليابان في المبلغ الإجمالي لمساهماته المالية خلال السنوات الثلاثين الماضية هو الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ سجلنا الحافل في مجال المساعدة الإنمائية ٣٣٤,٥ بليون دولار، وذلك مرة أخرى من حيث القيمة المحاسبية.

ومن وجهة نظري، فإن الأمم المتحدة التزمت تاريخياً بثلاث قضايا عظيمة: التفاني لإحلال السلام والسعي إلى تحقيق النمو والرغبة في إيجاد عالم خالٍ من الظلم والإجحاف. وأعتقد أن الأعضاء سيقرون بأن اليابان بلد بذل جهوداً شاملة ترمي إلى تعزيز جميع تلك القضايا الثلاث خلال السنوات الستين الماضية.

علاوة على ذلك، فإن الخطر الذي يتهدد السلام يتجلى الآن بوضوح، واستفزازات كوريا الشمالية العسكرية المستمرة هي أكثر خطورة من ذي قبل. إن كوريا الشمالية هي، بلا شك، بصدد الحصول على القذائف التسيارية ذات الرؤوس الحربية النووية التي تطلق من الغواصات. دعونا لا ننسى أن هذا بلد اختطف عدد كبير من المواطنين اليابانيين، بمن فيهم فتاة تبلغ من العمر ١٣ عاماً، ودمر حياتهم الآمنة، ولم يسمح لهم بالعودة إلى وطنهم حتى الآن. ولقد طالبنا كوريا الشمالية بأن تعيدهم فوراً، لكنها رفضت ذلك. وهذا بلد يدوس على حقوق الإنسان، حيث يتم تجاهل ضوابط وتوازنات القوى. وهو بلد يواصل بناء ترسانته التي تشمل القذائف والأسلحة النووية، في حين لم يول أي اهتمام لمحنة مواطنيه. لقد أصبح الخطر الذي يتهدد المجتمع الدولي حقيقياً ومرتزاد الخطورة. ويستدعي استجابات مبتكرة تختلف تماماً عن النهج السابقة.

وفي كانون الأول/ديسمبر، ستحتفل اليابان بالذكرى السنوية الستين لانضمامها إلى الأمم المتحدة. اثنتان وستون سنة مضت، إذا بدأنا العد من لحظة بدء دق جرس السلام البرونزي، الذي تبرع به مواطن ياباني، في الحدائق الأمامية للأمم المتحدة في اليوم الدولي للسلام، كما هو الحال في كل عام. وقد تم صبّ الجرس بتدوير المسكوكات التي أرسلها البابا بيوس السابع والعملات المعدنية والميداليات المرسلّة من الأطفال والكبار من أكثر من ٦٠ بلداً في جميع أنحاء العالم. وماذا كانت رغبة الشعب الياباني التي رافقته؟

قبل ستين سنة، عندما جلست اليابان لأول مرة في هذه القاعة، دعت بإخلاص إلى تحقيق السلام العالمي والقضاء على الأسلحة النووية، كما فعلت دائماً بثبات منذ ذلك الحين.

وقد كان تعهدنا الهدف منه أن ينتقل من جيل إلى جيل، وتعهدنا بعدم التخلي عن المسار الذي من شأنه جعل تحقيق السلام العالمي والقضاء على الأسلحة النووية واقعا ملموسا.

لقد ظهر زائر غير متوقع في أحد مواقع العمل في جوبا، بجنوب السودان، حيث كان أفراد وحدة هندسية تابعة لقوات الدفاع الذاتي البرية اليابانية، يرتدون الخوذ الزرق للأمم المتحدة، يقومون ببعض الأنشطة. وقال لهم،

”أنا شاكر حقاً لبناء اليابان طرقاتنا. وأضع ثقتي الكاملة بكم. هل هناك أي شيء يمكنني فعله؟ دعوني أساعدكم. ولا أحتاج أي شيء في المقابل“.

مرة أخرى في اليوم التالي، واليوم الذي يليه، ظهر الرجل في موقع العمل حيث كان يجري شق طريق رئيسية في عاصمة جنوب السودان، أحدث عضو في الأمم المتحدة. وفي اليوم الثالث، بدأ الرجل القيام بالعمل الذي علم أنه سيكون ضرورياً، وواصل العمل مع أفراد قوات الدفاع الذاتي لمدة ثمانية أيام. وعندما افترقوا، وأثناء إشادتهم ببعضهم بعضاً وإعجابهم عن الأسف لافتراقهم، من نافلة القول إن أفراد وحدتنا الهندسية الذين لم يسمعوا سوى كلمات الشكر من هذا الرجل قد تأثروا بشدة لذلك. جوما أغو إسحاق - هذا هو اسم الرجل المجهول من جنوب السودان الذي كتبه أفراد قوات الدفاع الذاتي في حواسيبهم المحمولة لكي يتذكروه.

وأياً كان عملهم وحيثما كان، يعتبر اليابانيون المنخرطون في التعاون الدولي دائماً هذا النوع من اللقاءات في مواقع العمل المحلية مكافأهم الحقيقية. فهم أينما حلوا، يدرك أناس مجهولون قدراتهم ويتشكل لديهم وعي بأن بناء الدولة يبدأ في نفس المكان الذي يقفون فيه تحديداً. ويتأثر اليابانيون الذين يرون ذلك لدرجة أن ما رأوه يصبح ذكريات تلازمهم طيلة حياتهم.

وإنه لمصدر فخر لي أن تؤدي العلاقة بين اليابان والأمم المتحدة على مدى السنوات الستين الماضية إلى الوثام على هذا النحو في آسيا وفي أفريقيا، بل في جميع أنحاء العالم. وتلك هي

إن النمو هو بمثابة الأساس لكل شيء. ولا مجال لترسيخ السلام وإمكانية رفع المظالم بمرور الوقت إلا من خلال تحقيق النمو. ولنلق نظرة ونرى كيف تجاوزت آسيا الكبرى جميع المناطق الأخرى الآن فيما يتعلق بعدد السكان الذين يعيشون في ظل الديمقراطية. وهذا تحديداً هو ثمرة النمو الذي تنعم به آسيا منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وهي الفترة التي صادفت أيضاً بدء الشركات اليابانية استثماراتها المباشرة على نطاق واسع في البلدان الآسيوية.

ولم تتمكن اليابان من تحقيق النمو سوى من خلال التجارة الحرة والمفتوحة وتهيئة بيئة استثمارية، وهي نفس البيئة التي أدت إلى الازدهار الحالي لبلدان آسيا. ويشكل السلام والاستقرار والسلامة البحرية، إلى جانب حرية الملاحة والتحليق الجوي، الأساس لتحقيق السلام والرخاء في المجتمع الدولي. وفي حال حدوث نزاعات، يجب على المجتمع الدولي أن يلتزم بصرامة بمبدأ أن تقدم الدول مطالباتها استناداً إلى القانون الدولي وألا تستخدم القوة أو الإكراه لدعم ادعاءاتها وأن تسعى إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وستواصل اليابان بثبات دعم بناء نظام عالمي يقوم على الانفتاح والحرية والالتزام الثابت بسيادة القانون والقواعد الدولية.

اسمحوا لي أن أقول أيضاً إنني شككت في صلب الحكومة اليابانية فريقاً خاصاً، أقوم برئاسته مباشرة، وهو يعمل من أجل تعزيز أهداف التنمية المستدامة.

وستسرع حكومة اليابان العمل في اتجاه الانتهاء المبكر من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وستنفي دون تقصير بتعهداتها بتقديم مساعدات بقيمة ١,٣ تريليون ين ياباني للبلدان النامية بحلول عام ٢٠٢٠. وسأتأكد من تنفيذ ذلك.

ولن تدخر اليابان جهداً لتعزيز الأمم المتحدة خلال الأعوام الستين القادمة، مثلما فعلت خلال السنوات الستين الماضية. وأود أن أتعهد بهذا، على أساس الثقة بالشعب الياباني.

خطاب دولة السيد ميلو دوكانوفيتش، رئيس وزراء الجبل الأسود

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء الجبل الأسود.

اصطحب السيد ميلو دوكانوفيتش، رئيس وزراء الجبل الأسود، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أرحب بسرور بالغ بدولة السيد ميلو دوكانوفيتش، رئيس وزراء الجبل الأسود، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد دوكانوفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بلغة الجبل الأسود؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة باسم الجبل الأسود وأن أؤكد مرة أخرى على التزام بلدي القاطع بالأمم المتحدة. وأود، في البداية، أن أهنيئ سعادة السيد بيتر تومسون ممثل فيجي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. ونرحب بالموضوع الذي تم اختياره لهذه الدورة، في ضوء الأهمية العالمية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما أشكر معالي السيد موغنس ليكيتوفت، رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين، على قيادته وعلى جهوده الكثيرة التي استثمرها في تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ الفعال للاتفاقات الحاسمة بشأن التنمية المستدامة وتغير المناخ.

إن هذه هي آخر مناقشة عامة للأمم العام بان كي - مون. وأعرب عن تقديري الخاص له على إسهاماته الأساسية الرامية إلى بناء عالم أكثر أمناً وازدهاراً، ولا سيما في ضوء العقد الماضي، الذي شوهته التحديات والأزمات العديدة. فلم يكن سهلاً قيادة المنظمة في مثل تلك الظروف.

إن الحالة العالمية الراهنة تثير العديد من الشواغل، على الرغم من التقدم المحرز في العديد من المجالات. لقد برهنت أهداف السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية المستدامة أنها

روح الأمم المتحدة التي يتحلى بها اليابانيون. وأتعهد بعدم نسيان ذلك وتعزيزه ونقله للجيل القادم.

أنهي خطابي بالإشارة إلى ضرورة إدخال تغييرات أساسية على هيكل إدارة الأمم المتحدة. لقد تراكم لدى بلدان من أفريقيا وأمريكا اللاتينية قدر من التأثير لم يتوفر لها قط من قبل في السياسة العالمية والاقتصاد العالمي، ولكن ليس لها تمثيل مرض في مجلس الأمن. وهذا مثال واحد يجعل التشكيل الحالي لمجلس الأمن غير قابل للدفاع عنه أمام الجيل الحالي. فالعلاقات الدولية التي سادت قبل ٧١ عاماً لدى انتهاء الحرب العالمية الثانية هي الآن جزء من التاريخ. ولا تمثل أي أهمية بالنسبة للبلدان التي نالت استقلالها منذ ذلك الحين. وخلال مؤتمر طوكيو الدولي السادس المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي عقدته اليابان والبلدان الأفريقية مؤخراً، سمعت القادة يصفون حقيقة عدم توفر أفريقيا على تمثيل دائم في مجلس الأمن، "بالظلم التاريخي"، وقد أعربت عن اتفاقتي بشدة معهم.

وهدف أفريقيا الطويل الأجل هو أن تكون لها عضوية دائمة في مجلس الأمن بحلول عام ٢٠٢٣، الأمر الذي تدعمه اليابان دعماً كاملاً. وإن لم نقم بإصلاح مجلس الأمن الآن، فإنه قد يؤدي إلى عقد آخر من الزمان أو عقدين. فما هو الموقف الذي علينا اتخاذه؟ أهو ذلك الذي يقوض قيم الأمم المتحدة أم الذي يسعى إلى تعزيز الأمم المتحدة؟ إذا اخترنا الخيار الثاني، يصبح من نافلة القول إن إصلاح مجلس الأمن مسألة ملحة. سأنتهي خطابي هنا بالتشديد على تلك النقطة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس وزراء اليابان على البيان الذي أدلى به من فوره. اصطحب السيد شيتزو آبي، رئيس وزراء اليابان، من المنصة.

وطنية طوعية بشأن تنفيذ ورصد خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه، كدليل آخر على ذلك الالتزام. كما كان الجبل الأسود من أوائل الدول التي اعتمدت أهداف التنمية المستدامة كجزء من استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة سارية حتى عام ٢٠٣٠. وتضمن الاستراتيجية تنفيذ التدابير الرئيسية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة طويلة الأجل في الجبل الأسود، في الوقت الذي تقيد فيه البلد كذلك بجميع الالتزامات الدولية اللازمة تمثيلاً مع خطة عام ٢٠٣٠. إن الاستراتيجية طويلة الأجل ولا تهدف فقط إلى تنشيط الاقتصاد ومساعدة البيئة، بل كذلك إلى الاستفادة من الموارد البشرية ورأس المال الاجتماعي، التي يجب أن تقود إلى تنمية مزدهرة لمواطني بلدنا.

إن الجبل الأسود يؤمن إيماناً راسخاً بأن اتفاق باريس هو الأساس الذي يمكن أن تستند إليه المزيد من جهود الحفاظ على النظم المناخية، ويتم بناء على ذلك ضمان أن ترفع جميع البلدان - بغض النظر عن مراحلها الإنمائية - تدريجياً من طموحاتها من أجل تحقيق أهدافها النهائية. ويجدد الجبل الأسود، تمثيلاً مع أحكام اتفاق باريس، مساهمته الطموحة المتمثلة في الحد من انبعاثاته من الغازات الدفيئة بنسبة ٣٠ في المائة بالمقارنة مع انبعاثاته لعام ١٩٩٠. ونود أن نصدق رسمياً على هذا الالتزام في أسرع وقت ممكن، من أجل الشروع في تنفيذه. إن التزامنا بتحقيق أهداف اتفاق باريس سيشكل تحدياً لنظامنا بأكمله، وسيحتاج إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة الإداريين على الصعيدين الوطني والمحلي وجميع شرائح المجتمع. وسيتطلب الجبل الأسود، شأنه شأن العديد من البلدان الأخرى، دعماً إضافياً من المجتمع الدولي والآليات المالية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. إنني أشير بشكل أساسي إلى الصندوق الأخضر للمناخ.

لا تزال بعيدة المنال. وقد أحدثت التزايدات الوحشية والطويلة الأجل خسائر بالمئات والآلاف من الأرواح، وتدمير حياة الملايين من الناس، معظمهم من النساء والأطفال. ولا يزال الفقر المدقع وضعف المؤسسات والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان تمثل حقيقة قاسية بالنسبة لعدد كبير من الناس في جميع أنحاء العالم. ويجري انتهاك الركائز الأساسية للقانون الدولي من جانب الجهات المعنية غير الحكومية، ويبحث التطرف العنيف والإرهاب على استمرار عدم الاستقرار، مما يؤدي إلى إجبار الملايين من الناس على ترك ديارهم. ويزداد باستمرار عدم اليقين حول استعداد البلدان الأخرى لاستقبالهم، وقد أصبحت الأموال التي تُجمع من أجل المساعدة الإنسانية غير كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية لأولئك الناس.

ونضطر في الحالة الراهنة - حيث لا تعرف التحديات المتزايدة تعقيداً حدوداً وحيث لا يوجد بلد قادر على مواجهتها بمفرده - إلى اللجوء إلى الأمم المتحدة، المنظمة العالمية التي لا مثيل لها، حيث يمكننا التوصل إلى حلول جماعية. والأمر المشجع أن السنوات القليلة الماضية قد شهدت اتفاقات تاريخية متعددة الأطراف، تمهد الطريق إلى تحول عالمي وتقدم مستدام. ويعكس ذلك رغبة عامة لتغيير الوضع الراهن. وتكتسي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ أهمية كبيرة وتتسم بالترابط بينها. وقد حان الوقت للاضطلاع بمسؤوليتنا والالتزام بتنفيذها، حتى يتسنى لجميع المواطنين التمتع بفرص متساوية لعيش حياة كريمة خالية من العنف أو التمييز أو الفقر المدقع.

وقد ظل الجبل الأسود، على الرغم من صغر حجمه وإسهامه في الانبعاثات العالمية، ملتزماً بتنفيذ الاتفاقات التي ذكرتها من خلال مبادرات التنمية المستدامة، رغم صغر مساهمته. إن الجبل الأسود واحد من ٢٢ عضواً في الأمم المتحدة قدموا تقارير

المضطربة. لقد تأثر الجبل الأسود طوال تاريخها، بما في ذلك ماضيه القريب، بالعديد من النزاعات. وينبع تحمسنا للوساطة والتزامنا بها من التزامنا بالحوار الصادق والتعاون. إننا نعتقد أن الوساطة هي أفضل طريقة للتغلب على الخلافات وتخفيف حدة التوتر والتوصل إلى حلول نهائية.

ويواجه الجنس البشري أزمات لا مثيل لها منذ الحرب العالمية الثانية على الصعيد الإنساني واللاجئين والمهاجرين. ونرى أن معالجة الجمعية العامة لهذا الموضوع من خلال استضافتها للاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين كان حدثاً في غاية الأهمية. ونحن نؤيد تنفيذ إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١).

ويجب ألا يغيب عن بالنا لحظة واحدة أن العالم يواجه اليوم التهديد المستمر للإرهاب والتطرف العنيف. وتذكرنا الهجمات الإرهابية في شتى أنحاء العالم وقتل المدنيين بأننا لم نحقق سوى تقدم محدود في التعامل مع هذه الظاهرة المعقدة والمتطورة، وأنها بحاجة إلى المزيد من الجهود الحازمة والوحدة والتنسيق، إلى جانب ضرورة قيام كل دولة عضو في الأمم المتحدة بدور أكثر فعالية. ويجب أن تتركز أعمالنا لمكافحة الإرهاب على التدابير الوقائية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبشكل أحص، يجب أن تستهدف الفئات المهشة والمهمشة، لأن من ينجر فون في تيار التطرف يتم تجنيدهم أساساً من هذه بين تلك المجموعات. وتنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة هو خير فرصة لإحداث تغيير إيجابي في هذا الصدد. ولا بد من التركيز على الشباب وتمكينهم، خصوصاً من خلال العمل والتعليم.

وفي العام الذي يصادف الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء مجلس حقوق الإنسان والذكرى السنوية الخمسين لاعتماد صكين دوليين أساسيين بشأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، تواجه الأمم المتحدة تحديات كبيرة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية الساحقة. وبالتالي،

يعجز المجتمع الدولي في أغلب الأحيان عن منع أو إنهاء سفك الدماء والنشاط الإجرامي ومعاناة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. والنزاع في سورية، الذي ما فتئ يجتذب اهتمام المجتمع الدولي والأمم المتحدة، هو أكثر صور ذلك العجز مأساوية. ويعرب الجبل الأسود عن بالغ القلق إزاء النزاع والحالة الأمنية الإنسانية المتدهورة، التي عمت تداعياتها أنحاء العالم. إننا نؤيد الوقف الفوري للعنف تأييداً تاماً ونشير إلى الحاجة إلى تقييد جميع الأطراف بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. إن من غير المقبول أن يتغاضى المجتمع الدولي عن فظائع الحرب. فهو ليس مرفوضاً من الناحية الأخلاقية فحسب، بل كذلك يتناقض مع القانون الدولي. ولذلك يجب، في غياب الحل السياسي، التوصل إلى اتفاق مؤقت يحترم مبدأ القانون الدولي وعلى الأقل يخفف المعاناة البشرية. ولا يجب أن تمر هذه الجرائم من دون عقاب، ويجب أن يُحمّل مرتكبوها المسؤولية عن انتهاكات القانون الدولي ومبادئه.

إن الدور الذي يؤديه مجلس الأمن في المحاكم الجنائية الدولية والمختلطة يتسم بأهمية قصوى. وتبرهن الأزمات والنزاعات في سورية والعراق واليمن وليبيا وجنوب السودان والبلدان الأخرى على أهمية إيجاد حلول سلمية طويلة الأجل، من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، التي يجب أن تكون لها الأولوية. وتشير الطبيعة المهشة والمتدهورة للسلم والأمن الدوليين وتداعياتها بوضوح إلى أنه يجب على نهجنا العالمي الحالي - في التعامل مع العنف والأزمات - أن يفسح المجال لنهج قائم على الوقاية. وقد حان الوقت للانتقال من الأقوال إلى الأفعال.

إن الوساطة طريقة سلمية بالغة الكفاءة لمنع نشوب النزاعات ولم تحظ بالاهتمام الكافي، على الرغم من وجود المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة. وينظم الجبل الأسود، لإدراكه التام لأهمية الوساطة، مؤتمراً في السنة المقبلة للإسهام في تعزيز النهوض بالوساطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط

والتنافسية وضمان انتهاج نهج قائم على الأهلية. وتعزز الجبل الأسود بطرح مرشح للمنصب الأكثر مسؤولية في منظومة الأمم المتحدة. وقد منّا بذلك إسهاماً نوعياً وكمياً لاختيار أفضل المرشحين. وفي الوقت نفسه، فإن ذلك يؤكد استعدادنا للإسهام بنشاط أكبر في تحقيق الأهداف العالمية لميثاق الأمم المتحدة. وبهذه المناسبة، أود أن أعرب عن الأمل والتوقع بأن يأتي اختيار الأمين العام الجديد من إحدى بلدان أوروبا الشرقية، احتراماً لمبدأ التناوب الإقليمي، وكون مجموعتنا الجغرافية هي الوحيدة التي لم تقدم أميناً عاماً حتى الآن.

وقد احتفلت الجبل الأسود بالذكرى السنوية العاشرة لانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة في ٢٨ حزيران/يونيه. وكان ذلك يوماً تاريخياً لبلادنا. كما كان أكبر تأكيد للاستقلال واستعادة الدولة في الجبل الأسود، وإشارة إلى أننا قد تبوأنا مكاننا الصحيح في الأسرة العالمية للأمم. ومنذ استعادة الاستقلال، نعمل باستمرار من أجل النهوض بدولتنا وفقاً للمعايير الأوروبية - الأطلسية، ويسرني أن أشير إلى أن الجبل الأسود اليوم مثال للاستقرار والتعددية العرقية واحترام الاختلاف؛ وهي جارة يوثق بها وشريك دولي يعول عليه؛ وتقوم بدور ريادي في التكامل الأوروبي - الأطلسي في المنطقة.

وفي ضوء تجربتنا، فإننا نعلم أن المؤسسات أساس لاستقرار الدولة وسيادة القانون. والاندماج في منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) والاتحاد الأوروبي من الأولويات الاستراتيجية الوطنية. وفي أيار/مايو من هذا العام، وقعت الجبل الأسود بروتوكول الانضمام للناتو. ونتوقع أن تتم عملية التصديق على البروتوكول في القريب العاجل، وقد أوفينا بكل الشروط الرسمية لكي تصبح دولتنا عضواً كامل العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي. وأهمية هذه الخطوة التاريخية للجبل الأسود لا تقلل من حمسنا لمواصلة تحسين الأمن ونظمنا

لا بد من إعادة التأكيد على الالتزام القوي لجميع الدول الأعضاء بالنظام المتعدد الأطراف لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها. والتطبيق الكامل والفوري لمعايير عالية في مجال حماية حقوق الإنسان وترجمة المعايير الدولية إلى ممارسات في كل دولة من الدول الأعضاء دون استثناء، تلك هي المتطلبات الأساسية لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية. وينبغي للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بذل جهود أكبر حتى يتسنى كفاءة جميع الحقوق، لا المدنية والسياسية فحسب، بل والحقوق الاقتصادية والاجتماعية أيضاً، وذلك بغية تهيئة الظروف الضرورية لضمان ألا ندع أحداً يتخلف عن الركب في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إن إدماج حقوق الإنسان في السياسات الإنمائية، وخاصة السياسات العامة التي تحمي حقوق أضعف الفئات على المستوى الوطني، هي خطوة ضرورية للحماية الفعالة. وفي هذا السياق، فإن التطبيق المتسق لمبادئ النمو المستدام والشامل في تنفيذ استراتيجيات النمو الاقتصادي يعد شرطاً ضرورياً لمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي.

وحتى يتسنى للأمم المتحدة صون موقعها المركزي في نظام الحوكمة العالمية وتعزيزه، يجب أن تخضع المنظمة للإصلاح والتكيف مع ظروف القرن الحادي والعشرين ومبادئ الديمقراطية الحديثة. وتبقى الأولوية في هذا الصدد لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن من أجل تعزيز كفاءته وشفافيته.

ونهج توحيد الأداء، الذي تطبقه الجبل الأسود أيضاً، أفضى إلى نتائج إيجابية في التعاون بين المنظمة والبلدان المضيفة بالفعل. ولذلك، ينبغي مواصلة صقله، وخاصة في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وترحب الجبل الأسود بالتغييرات التي أدخلت نتيجة للمفاوضات بشأن دور الجمعية العامة في عملية اختيار الأمين العام. فمن شأن تلك التغييرات أن تساعد على تعزيز الشفافية

أصطحب السيد ميلو دو كانوفيتش، رئيس وزراء الجبل الأسود، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٣٥.

القانونية والسياسية، حسبما تتطلب عضوية الحلف. وينطبق نفس الشيء فيما يتعلق باستعدادنا للإسهام في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة وخارجها.

لقد حققنا ٢٤ من المتطلبات الخمسة والثلاثين في عملية انضمامنا إلى الاتحاد الأوروبي. ونحن نقطع خطوات على طريق عضوية، مؤكداً على إمكانيات وقدرات مجتمع الجبل الأسود ومؤسساتها. وتظل الجبل الأسود شريكاً يوثق به ومسؤولاً للمجتمع الدولي والأمم المتحدة.

والجبل الأسود عضو في لجنة بناء السلام. وهي أيضاً عضو في المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وانتخبت الجبل الأسود لعضوية المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بدءاً من العام المقبل. وبعد خدمتنا في مجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، قدمنا طلب العضوية في ذلك المجلس للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤. وقدمنا ترشيحنا أيضاً لمجلس الأمن للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧. وقمنا بتوسيع مشاركتنا في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن طريق نشر مراقبين عسكريين ضمن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

وإن كل ما تقدم مؤشرات على التزام الجبل الأسود بالنهوض بالأمم المتحدة وبتعددية الأطراف والعمل المشترك من أجل ضمان عالم ينعم بالسلام والاستقرار والازدهار والمساواة. ونحن عازمون على المساهمة الفعالة والبناءة في جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء الجبل الأسود على البيان الذي أدلى به للتو.